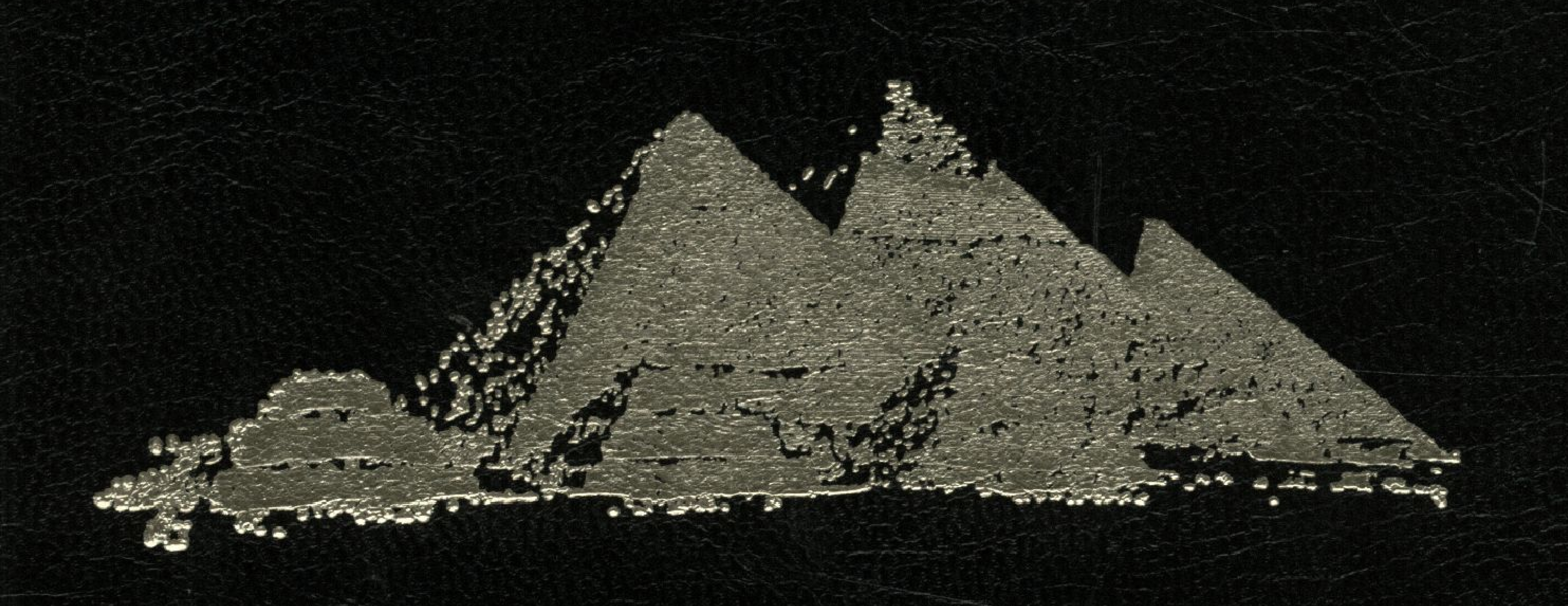
موسوعة
عظماء في تاريخ مصر





عظماء

في تاريخ مصر

(١٨)

د. محمد الجوادى

موسوعة

عظماء في تاريخ مصر

المجلّد الثامن عشر

النخبة المصرية الحاكمة ـ ٣ ـ

١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠

دار نوبليس

اسم الموسوعة: عظماء في تاريخ مصر

اسم الكتاب: النخبة المصرية الحاكمة ـ ٣ ـ

المؤلف: د. محمد الجوادي

قياس الكتاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ٢١٦

عدد صفحات الموسوعة: ٤٢٣٦

مكان النشر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبليس

تلفاكس: ٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١

هاتف: ٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ ـ ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١

صندوق بريد: ٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

EAN 9786144031346

ISBN 978-614-403-134-6

(٣٧)
تركيبة السن والأقدمية
لوزارة الدكتور عاطف عبيد

يأتى الدكتور عاطف عبيد فى الترتيب الثالث بين أعضاء وزارته من حيث العمر، حيث يسبقه اثنان فقط هما: المستشار فاروق سيف النصر الذى ولد عام ١٩٢٢، وهذا من المنطقى أن يكون وزير العدل أكبر سناً من رئيس الوزراء، أما الثانى فهو نفسه الثانى فى الترتيب البروتوكولى للوزارة وهو وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء يوسف والى، وقد ولد عام ١٩٣٠، وهذا غير منطقى، فقد كان يوسف والى يسبق عاطف عبيد فى الدراسة الثانوية بعام دراسى كامل فى مدرسة السعيدية، كما أنه يسبقه فى التخرج بسنة أيضاً، ويسبقه فى دخول الوزارة بسنتين ونصف سنة (يناير ١٩٨٢ مقابل أغسطس ١٩٨٤)، ولهذا كان بعض الناس يعتقدون أنه من باب البروتوكول لابد من خروج يوسف والى.

من الوزراء الذين تركوا الوزارة أربعة كانوا أكبر سناً من رئيس الوزراء عاطف عبيد، وهم: سليمان متولى، وماهر أباظة، وظافر البشرى، ومحمود شريف.

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى اكتوبر ١٩٩٩.

وهكذا فإنه إذا كان عاطف عبيد قد قفز من حيث البروتوكول من الترتيب الثامن إلى الأول ، فإنه أيضاً من حيث السن قد قفز من الترتيب السابع إلى الترتيب الثالث، ومن حيث أقدمية الوجود في مجلس الوزراء من الترتيب السادس إلى الترتيب الثالث (وذلك بخروج سليمان متولى وماهر أباظة والجنزوري نفسه ولم يعد في المجلس من هم أقدم من رئيس الوزراء إلا يوسف والى وصفوت الشريف) .

يعد عاطف عبيد يأتي من حيث السن حسين كامل بهاء الدين ، الذى ولد معه في العام نفس ولكن بعده بشهور ، وبعدهما ولد في نفس العام خامس الوزراء من حيث السن وهو أحمد العماوى وزير القوى العاملة .

وفي العام التالي لمولد رئيس الوزراء ، ولد وزيران هما صفوت الشريف ومحمود حمدى زقزوق ، وبعد ذلك بعام (١٩٣٤) ولد كمال الشاذلي وزير شئون مجلسي الشعب والشورى ، كما ولد أيضاً وزير الصناعة الجديد الدكتور مصطفى الرفاعى ، ليكتمل بهذا عدد تسعة وزراء فوق الخامسة والستين من العمر! أى بنسبة ٢٧٪ من عدد الوزراء .

أما في عام ١٩٣٥ فقد ولد وزيران هما : المشير محمد حسين طنطاوى والدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية .

وفي عام ١٩٣٦ ولد ثلاثة وزراء هم : وزير الخارجية عمرو موسى ، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور مفيد شهاب ، ووزير الكهرباء والطاقة الدكتور على فهمى الصعيدى .

أما في عام ١٩٣٧ فقد ولد وزير التخطيط والتعاون الدولى الجديد

الدكتور أحمد الدرش، الذى اشتعل رأسه شيباً حتى ليمكن الظن أنه أكبر الوزراء سناً بعد وزير العدل، بينما هو الخامس عشر من حيث السن.

وفى عام ١٩٣٨ ولد وزيران هما: حبيب العادلى وزير الداخلية الذى ولد فى أول مارس، وفاروق حسنى الذى لم نعرف برجه حتى الآن.

وفى عام ١٩٣٩ ولد كل من الدكتور ممدوح البلتاجى والدكتور إبراهيم الدميرى وزير النقل الجديد والدكتور مدحت حسنين وزير المالية الجديد، وفى العام التالى ولد وزير التنمية المحلية الجديد اللواء مصطفى عبدالقادر.

وهكذا فإنه مع نهاية القرن يكون واحد وعشرون وزيراً من أعضاء الحكومة الجديدة (٣٣ عضواً) فوق الستين تماما، أى بنسبة ٦٣٪ من عدد الوزراء.

ونأتى بعد هذا إلى الوزراء الشبان(!!) والشبان - الآن - تعنى تحت الستين:

إسماعيل سلام ولد عام ١٩٤١، وبعده بعام (١٩٤٢) ولدت أمينة الجندى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية، وفى أغسطس من نفس العام (١٩٤٢) ولد الدكتور سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى الجديد.

أما الدكتورة نادية مكرم عبيد فقد ولدت عام ١٩٤٣، هى ووزير قطاع الأعمال الجديد الدكتور مختار خطاب.

وبعدهما بعام (١٩٤٤) ولد الدكتور علىّ الدين هلال وزير الشباب.

وفى العام بعد التالى (١٩٤٦) ولد الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الجديد، ثم ثانى أكثر الوزراء القدامى شبابا وهو الدكتور محمد زكى أبو عامر (١٩٤٧).

أما محمد إبراهيم سليمان (فان هناك بالطبع أكثر من معلومة عن مولده فى ١٩٤٩، وفى ١٩٤٥ وفى ١٩٤٦ وفى١٩٤٧ ولكن أرجح هذه التواريخ فى ظنى هو يونيو ١٩٤٦ !)

ثم الوزراء الشبان جداً الثلاثة وهم: سامح سمير فهمى وزير البترول (الذى ولد عام ١٩٤٩) لكنه تخرج من كلية الهندسة عام ١٩٧٣ مع زميله الجديد الدكتور أحمد نظيف وزير المواصلات، لكن أحمد نظيف يسجل فى تاريخه أنه لم يولد إلا عام ١٩٥٢، أى أنه تخرج فى كلية الهندسة فى الحادية والعشرين من عمره، ومعنى هذا أنه حصل على التوجيهية فى السادسة عشرة من عمره(!!)

ومع أحمد نظيف فى ١٩٥٢ ولد الدكتور يوسف بطرس غالى الذى ولد عام ١٩٥٢، لكن ترتيبه البروتوكولى وبالأقدمية فى مجلس الوزراء قفز قفزة كبيرة جداً فى التعديل الأخير ليكون فى الترتيب التاسع بعد رئيس الوزراء ونائبه ووزراء: الدفاع والإعلام والخارجية والعدل والثقافة والتربية، وهكذا سوف يجلس يوسف بطرس غالى فى المقعد الرابع إلى يسار رئيس الوزراء فيما بين فاروق حسنى من قبله وممدوح البلتاجى من بعده، ومع أن يوسف بطرس غالى اختير وزيراً بينما هو أستاذ مساعد فإن

زكى أبو عامر كان قد وصل إلى درجة العميد، وكذلك علىّ الدين هلال وإبراهيم الدميرى . . وليس فى هذا عجب، فإن فاروق حسنى الذى يسبق يوسف بطرس غالى فى مقعده لم يكن قد وصل إلى درجة مدير عام ولم يكن من المحتمل أن يصل إليها!!

ومن الطريف أن الوزير الوحيد من الوزراء الاثنى عشر الذين تركوا الوزارة ولم يكن وصل إلى سن الستين كان هو الدكتور محمد الغمرى داود وزير الإنتاج الحربى، وربما كان هذا السبب فى اعلان تعيينه رئيساً لهيئة الاستثمار مع تشكيل الوزارة الجديدة، أما الأحد عشر الباقون فكانوا قد وصلوا إلى سن الستين وهم فى الوزارة، أو ربما من قبلها!

(٣٨)

هل انتهى عصر الوزراء الشباب؟

يكاد يكون هذا إجماع الآن على أن ثمة ظاهرة تستحق التأمل، وهى أن الأمل فى الوصل إلى موقع مؤثر أصبح يرتبط بالتقدم فى السن، ومع أن هذه الملاحظة تكاد ترقى إلى مصاف الحقائق فى نظر كثير من المراقبين، إلا أنه كان لابد لنا من القيام بدراسة إحصائية مقارنة لكى نتحقق من مدى صدق هذه الملحوظة، إذن الدراسة الإحصائية التى تقدم نتائجها هنا شائقة ولكنها كانت شاقة بعض الشىء واستلزمت جهداً طويلاً لإتمامها، ولكن من حسن الحظ أن وفقنى الله لإتمامها.

فكرة الدراسة هى مقارنة متوسط أعمار أعضاء مجلس الوزراء (رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم) على مدى نهايات خمسة عقود، واخترنا أن تكون الدراسة حتى هذه اللحظة مع الرجوع عشر سنوات أربع مرات:

- أبريل ١٩٨٨
- أبريل ١٩٧٨

● أنجزت هذه الدراسة فى أبريل ١٩٩٨.

- أبريل ١٩٦٨

- أبريل ١٩٥٨ .

الدراسة تسجل بالاسم وبالأرقام الوزراء الذين كانوا موجودين فى الخدمة فى هذا الوقت بالذات فى هذه التواريخ الخمسة . ، وتحصر أعمارهم تبعاً لتواريخ ميلادهم .

من حسن الحظ أن أرشيفى يتضمن معلومات عن تواريخ ميلادهم جميعاً فيما عدا فتحى رزق الذى كان نائبا للوزير فى ١٩٥٨ .

وقد حسبت المتوسط الحسابى لسنهم وهم يتولون المناصب الوزارية . . حتى نكون صادقين تماماً ومتمتعين بالشفافية التامة فإننا سنسجل أسماء الوزراء الموجودين فى كل تاريخ من هذه التواريخ الأربعة حتى يتأكد القارئ من صدق حساباتنا من ناحية، وحتى يطالع باستمتاع شديد نتوقعه ونتحسب له !

فى أبريل ١٩٥٨	كان المتوسط ٤٤,٨ عاما
وفى أبريل ١٩٦٨	كان المتوسط ٤٩,٥ عاما
وفى أبريل ١٩٧٨	كان المتوسط ٥٥,٤ عاما
وفى أبريل ١٩٨٨	كان المتوسط ٥٥٧,٨ اما
وفى أبريل ١٩٩٨	كان المتوسط ٦٢,٤ عاما

هل يكفى هذا لكى نتصور طبيعة العلاقات التى تمضى مع الزمن، لو كان الأمر كذلك فإنه يمكن لنا حساب متوسط عمر الوزير بعد ١٠ سنوات فى عام ٢٠٠٨ إن شاء الله بأكثر من طريقة :

لو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٥٨ و١٩٦٨ فإنه ٩ , ٤٪ زيادة فى متوسط العمر

ولو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٦٨ و١٩٧٨ فإنه ٩ , ٥٪ زيادة فى متوسط العمر.

ولو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٧٨ و١٩٨٨ فإنه ٤ , ٢٪ زيادة فى متوسط العمر

ولو أخذنا المعدل بين ١٩٨٨ و١٩٩٨ فإنه ٨ , ٤٪ زيادة فى متوسط العمر

وهكذا فمن الممكن أن يزيد هذا المتوسط ليصبح ١ , ٦٨ عاماً (طبقاً لأعلى معدل وهو الفارق بين ١٩٦٨ و١٩٧٨) أو يظل عند معدل ٦ , ٦٤ عاماً فقط (طبقاً لأقل معدل وهو الفارق بين ١٩٧٨ و١٩٨٨) . . ولكن إذا أخذنا متوسط الفارق بين المتوسطات فإنه يكون ٨ , ٣، وهكذا يصبح متوسط عمر الوزير عام ٢٠٨٠ إن شاء الله فى حدود ٦٥ عاماً بالتمام والكمال أو بالضبط ! !

وقس على هذا كل الكادرات الخاصة والعامة، بل وكادرات القطاع الخاص والفردى و التعاونى والمختلط !

أعضاء مجلس الوزراء العاملون
فى أبريل ١٩٥٨ مرتبين حسب مولدهم

١٨٩٦	المستشار أحمد حسنى
١٨٩٨	المهندس أحمد عبده الشرباصى
١٩٠٠	محمود فوزى
١٩٠٧	الشيخ أحمد حسن الباقورى
١٩١٠	الدكتوران نور الدين طراف ، وكمال رمزى استينو
١٩١١	فتحى رضوان
١٩١٣	سيد مرعى
١٩١٥	محمد أبو نصير
١٩١٦	الدكتور عبد المنعم القيسونى
١٩١٧	عبد اللطيف البغدادى و حسن عباس زكى
١٩١٨	الرئيس جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى
١٩٢٠	الدكتوران عزيز صدقى ومصطفى خليل وعلى صبرى
١٩٢١	كمال الدين حسين

متوسط السن = ٨ , ٤٤ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون
مرتبين حسب مولدهم في أبريل ١٩٦٨

١٩٠١	المهندس إبراهيم زكى قناوى
١٩١١	الدكتور حسن حسن مصطفى
١٩١٣	المهندس سيد مرعى
١٩١٥	الدكتور النبوى المهندس ، والمهندس عبد الوهاب البشرى ، والفريق محمد فوزي ، ومحمد أبو نصير
١٩١٦	المهندس صدقى سليمان والدكتوران سيد جاب الله ومحمد بكر أحمد
١٩١٧	حسن عباس زكى، محمود رياض ، المهندس على زين العابدين صالح
١٩١٨	الرئيس عبدالناصر ، وحسين الشافعى، وعبدالمحسن أبو النور ، وعبدالله مرزبان ، والدكتور أحمد مصطفى
١٩١٩	الدكتوران محمدحلمى مراد وعبدالعزيز كامل وكمال هنرى أبادير
١٩٢٠	الدكتور عزيز صدقى ، وأمين هويدى ، وشعراوى جمعة
١٩٢١	الدكتور ثروت عكاشة ، وكمال الدين رفعت
١٩٢٣	الدكتور عبدالعزيز حجازى
١٩٢٥	الدكتور محمد حافظ غانم
١٩٢٦	الدكتور محمد لبيب شقير ، وضياء الدين داود
١٩٢٩	الدكتور محمد صفى الدين أبو العز ، ومحمد فائق

متوسط السن ٤٩,٥ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٧٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩١١	الشيخ محمد متولى الشعراوى
١٩١٢	المهندس محب رمزى استينو
١٩١٦	الدكتور عبد المنعم القيسونى ، والمهندس إبراهيم شكرى
١٩١٨	رئيس الوزراء ممدوح سالم ، وزكريا توفيق عبدالفتاح ، وعبدالمنعم الصاوى
١٩١٩	المهندس عيسى شاهين
١٩٢٠	المستشار أحمد سميح طلعت
١٩٢١	المشير محمد الجمسى ، والدكتور حامد السايح
١٩٢٢	الدكتوران مصطفى كمال حلمى ، وبطرس بطرس غالى
١٩٢٣	المهندسان أحمد سلطان وعبدالستار مجاهد عرفة
١٩٢٤	المهندس أحمد عز الدين هلال ، و الدكتور إبراهيم بدران
١٩٢٥	الدكتور محمد حافظ غانم ، واللواء محمد النبوى إسماعيل
١٩٢٦	الدكتور فؤاد محيى الدين ، ومحمد حامد محمود
١٩٢٧	الدكتور نعيم أبو طالب ، والسفير محمد إبراهيم كامل ، وصلاح حامد
١٩٢٨	المهندس عبد العظيم أبو العطا
١٩٣٠	المهندس حسب الله الكفراوى

١٩٣١	سعد محمد أحمد
١٩٣٤	الدكتورة آمال عثمان
١٩٣٦	الدكتور على السلمى
متوسط السن = ٥٥,٤ عاماً	

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٨٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩٢٢	الدكتور بطرس غالى ، والمستشار فاروق سيف النصر
١٩٢٣	الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد
١٩٢٥	المهندس عصام راضى عبد الحميد ، وفؤاد اسكندر
١٩٢٦	اللواء زكى بدر
١٩٢٧	المهندس سليمان متولى ، وموريس مكرم الله
١٩٢٨	الدكتور أحمد سلامة ، والمهندس جمال السيد إبراهيم
١٩٣٠	رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ، ونائباه المشير محمد أبو غزالة ، والدكتور يوسف والى ، والمهندسان حسب الله الكفراوى ، وماهر أباظة ، والدكتور جلال أبو الدهب
١٩٣١	فؤاد سلطان
١٩٣٢	الدكاترة أحمد فتحى سرور ، وعاطف عبيد ، وعادل عز ، والمهندس محمد عبد الوهاب
١٩٣٣	الدكتور كمال الجنزورى ، وصفوت الشريف
١٩٣٤	الدكتورة آمال عثمان
١٩٣٥	الدكتور محمد الرزاز ، وعبد الهادى قنديل
١٩٣٨	فاروق عبد العزيز حسنى
١٩٣٩	الدكتور محمد على محجوب وعاصم عبدالحق

متوسط السن = ٥٧,٨ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٩٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩٢٢	المستشار فاروق سيف النصر
١٩٢٧	المهندس سليمان متولى
١٩٣٠	الدكتور يوسف والى ، والمهندس ماهر أباظة
١٩٣١	الدكتور محمود شريف ، وظافر البشرى
١٩٣٢	الدكتوران عاطف عبيد ، وحسين كامل بهاء الدين ، وأحمد العماوى
١٩٣٣	رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى ، وصفوت الشريف ، والدكتور محمود حمدى زقزوق
١٩٣٤	المستشار طلعت حماد ، وكمال الشاذلى
١٩٣٥	المشير طنطاوى ، والدكتور محمود أبو زيد ، وحمدى البنبى
١٩٣٦	عمرو موسى ، والدكتور مفيد شهاب
١٩٣٧	الدكتور أحمد جويلى ومرفت تلاوى
١٩٣٨	فاروق عبد العزيز حسنى ، واللواء حبيب العادلى
١٩٣٩	الدكتوران ممدوح البلتاجى ، ومحيى الدين الغريب ، والمهندس سليمان رضا
١٩٤١	الدكاترة محمد الغمرى داود ، وإسماعيل سلام
١٩٤٣	نادية مكرم عبيد

١٩٤٦	محمد ابراهيم سليمان
١٩٤٧	الدكتور محمد زكى أبو عامر
١٩٥٢	الدكتور يوسف بطرس غالى

متوسط السن = ٤ , ٦٢ عاماً

(٣٩)
قوانين للكبار فقط

حين اجتمعت الجمعية العمومية للقضاة منذ أسابيع قليلة، كان معروضاً عليها مناقشة رفع سن التقاعد لرجال القضاء الذين يمثلون بكل المقاييس ثروة قومية لا ينبغي التفريط فيها بأي حال من الأحوال، خاصة مع الحاجة إليهم وإلى حكمتهم التي تنمو مع السن، ولكن قرار الجمعية العمومية كان فيما يبدو يرجح الاتجاه الآخر، وهو عدم الموافقة على مد السن . .

بعض المراقبين يرون أن هذا التوجه لم يكن معارضاً للمبدأ الجميل من أجل المعارضة، ولكنه كان تعبيراً عن تمرد ما من الجيل التالي الذي لم تتح له الفرصة لكي يثبت نفسه في موقع متقدم رغم تقدم السن به .

والقصة بدأت منذ سنوات عديدة حين فضلت مصر الأخذ بالأقدمية المطلقة، أي بالأسلوب الفرنسي، وهو أحد أسلوبين عالميين في اختيار شاغلي وظائف الإدارة العليا (الآخر هو الأسلوب الأمريكي الذي لا يحفل بالأقدمية) .

وفي سلك كالقضاء فقد أصبحت الفرصة المتاحة لتولي رئاسة محكمة النقض أو محاكم الاستئناف الكبرى مرتبطة بالسن، وغالباً ما يحدث أن يتولى المنصب الرفيع «قاضي القضاة» الذي هو رئيس محكمة النقض أقدم

نواب رئيس المحكمة أو ما يسمى فى لغة هذه المحكمة النائب الأول .
وهكذا فقد أصبح كل من يتولى هذا المنصب يتولاه لمدة عام واحد ، هو العام الأخير من خدمته القضائية .

رؤساء الهيئات القضائية الكبرى الموجودون حالياً محظوظون ، فبينما هم فى عامهم الأخير منذ أربع سنوات وافقت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضاً على مد الخدمة لسن الرابعة والستين ، وهكذا تمتع الرؤساء الموجودون وقتها على رأس الهيئات القضائية بأربع سنوات إضافية فى هذه المناصب المتقدمة جدا .

وكان الذين استفادوا (أو بالأحرى تحملوا عبء هذه المسئولية الضخمة باعتبارها تكليفاً وليست تشريفاً ، خصوصاً أنهم نالوا الشرف بالفعل . . وهذا هو رأيى الشخصى) كان من هؤلاء :

قاضى القضاة المستشار أحمد مدحت المراغى ،

ورئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار الدكتور عوض المر ،

ورئيس مجلس الدولة المستشار على الخادم ،

والنائب الأول له المستشار طارق البشرى ،

والنائب العام المستشار رجاء العربى الذى كان قد وصل إلى منصبه فى سن مبكرة عن أقرانه نظراً لإمكان اختيار من يشغل هذا المنصب طبقاً لمبدأ الاختيار وليس الأقدمية المطلقة .

كان من بين الرؤساء أيضاً رئيس النيابة الإدارية المستشار أحمد صبرى البيلى الذى أصبح مؤخراً محافظاً للقليوبية ، ورئيس هيئة قضايا الحكومة المستشار اللبان .

لو أن مشروع مد سن التقاعد إلى سن السبعين قد صدر (وليته يصدر بصيغة وسطى) لكان من الممكن لهذه المجموعة أن تصل فى البقاء فى مراكزها إلى أكثر من عشر سنوات .

□

السلك الثانى الذى أصبح يأخذ بهذا المبدأ الفرنسى فى شغل الوظائف العليا فى الكوادر الخاصة هو سلك الجامعة .

وفى الأقسام الكبيرة فى الجامعات القديمة أصبحت رئاسة القسم . . وهى أعلى المناصب الأكاديمية العلمية (نقصد بالطبع استبعاد العمادة والوكالة ورئاسة الجامعة ووكالتها وهى وظائف ذات طابع إدارى بالإضافة إلى طابعها الأكاديمى) . . أصبحت هذه المناصب تدور بين الأساتذة لمدة عام أو عامين على أكثر تقدير . .

وحتى فى الجامعات الإقليمية وفى الأقسام الصغيرة من الجامعات القديمة ، فإن الفرصة لشغل رئاسة الأقسام أصبحت محدودة بحد أقصى ٦ سنوات حسبما ينص القانون ، إلا إذا لم يكن هناك إلا أستاذ واحد فى القسم أو أستاذان ، فى هذه الحالة يمكن للأستاذ أن يشغل المنصب لمدة غير محدودة بالقانون ، لكنها محدودة بالتاريخ الطبيعى والمنطقى الذى يستلزم سنوات طوال للحصول على الدكتوراه ثم الأستاذية بعد حوالى عشر

سنوات من الحصول على الدكتوراه .

وهكذا فإن المناصب الإدارية في الجامعات المصرية أصبحت أكثر قابلية للتجديد من مناصب القضاء ، ولكن هذا الوضع يظل أقرب إلى الناحية النظرية ، لأن القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يتيح للأساتذة أن يبقوا في مناصبهم طيلة الحياة ، وفي بعض الجامعات أساتذة ممن قاربوا التسعين وهم قمم شامخة في علمهم وفضلهم .

وهكذا أصبح الأساتذة ـ ربما لحسن الحظ ـ يحسون دائماً بأنهم ما يزالوان في مقتبل حياتهم ، لأن أساتذتهم ما يزالون يعطون بل ويتفوقون في العطاء وعلى سبيل المثال : هل يمكن للدكتور جابر عصفور رغم النفوذ الإعلامي الواسع الذي يحظى به الآن أن ينسى أن هناك من نظرائه من يسبقه إلى رئاسة قسم اللغة العربية في آداب القاهرة الدكتور محمود فهمي حجازي ثم الدكتور أحمد مرسي ، وأن أستاذهم الأكبر الدكتور شوقي ضيف ما يزال حاضراً في الحياة الأكاديمية بكل القوة والتأثير ، وهو رئيس لمجمع اللغة العربية (مجمع الخالدين) .

ربما لهذا السبب اتخذ المجلس الأعلى للجامعات قراره عند تشكيل اللجان الدائمة لترقيات أعضاء هيئات التدريس بألا تضم هذه اللجان من هم فوق السبعين .

وعلى الرغم من هذا تم استثناء رئيسين سابقين لجامعة القاهرة ، وهما عضوان في المجلس الأعلى للجامعات ، وهما الدكتور صوفي أبو طالب (لجنة فلسفة وتاريخ القانون) ، والدكتور حلمي نمر (لجنة المحاسبة) . .

ولكن كانت هناك حالة تذمر واضحة بين الأساتذة الكبار الذين تخطوا السبعين، وتردد بالفعل أن أحدهم وهو وزير سابق ورئيس جامعة أيضاً سارع وتخلى بإرادته عن عضوية إحدى اللجان العليا التى شكلها مجلس الوزراء لرسم سياسات التعليم المستقبلية كتعبير عن الاحتجاج المهذب !!

ويبدو أنه كان هناك مجال لحلول أخرى، وهكذا فإن الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى تعمد وبحنكة شديدة - حين شكل ما يسمى بلجان القطاعات الكبرى فى الجامعات- أن يختار لها بعض مَنْ هم فوق السبعين، ومن هؤلاء رئيساً جامعتين سابقين كان أحدهما رئيساً للجنة القطاع طيلة السبعينيات، أما الثانى فرأس لجنة القطاع الذى ينتمى إليه منذ عقد كامل من الزمان ، واختار الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى رئيس جامعة سابقاً ـ دون السبعين ـ للاستمرار فى رئاسة القطاع الذى ينتمى إليه، هذا فضلاً عن رئيس مجلس الشعب والمشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وهما يرأسان قطاع الشئون القانونية ، والاقتصادية!!

كذلك يبدو أنه أصبح لابد من حل وسط للإفادة من المستويات العمرية المختلفة داخل الكيان الجامعى خصوصاً أن إرهاصات الاختلاف حول استمرارية الأساتذة المتفرغين بمزاياهم الحالية أو بمزايا أكثر قد بدأت نذرها فى الأفق حيث ستتكلف موازنة الدولة بمبلغ طائل جداً نظير مرتباتهم الكاملة إذا ما رفعوا وكسبوا قضية أمام المحكمة الدستورية للجمع بين المرتبات الكاملة وبين المعاش .

وقد بدأت فى المقابل صيحات تطالب بتقييد عدد هؤلاء وبخاصة أنه يبلغ فى كلية واحدة رقماً يدور حول الثلاثمائة!!

□

فى اتجاه آخر بدأت القوات المسلحة ـ وتبعتها الشرطة ـ منذ أكثر من عشر سنوات فى إطالة فترات الترقى بين الرتب المختلفة حتى لا يؤذى الضباط بالخروج المبكر من الخدمة عندما يصلون إلى استحقاق رتبة كبيرة دون أن توجد وظيفة قيادية موازية .

وفى الحقيقة فإن القوات المسلحة كالعهد بها نظمت هيكلها على أروع ما يكون وبتدرج حكيم ودون أية آثار جانبية ، والأهم من هذا أن كل هذا تم فى هدوء و بدون إعلان ، ولو لا أن الضباط هم أهلنا وأقاربنا ما عرفنا هذا .

أما جهاز الشرطة فيبدو لكل مواطن أنه أصبح يعانى من قدر كبير من الترهل على مستوى الرتب الكبيرة ، ويبدو أن هذا لم يكن إلا نتيجة لانعدام الدراسات المستقبلية فى عهود سابقة . .

وعلى الرغم من هذا كله تقف الشرطة فى خندق واحد مع الشعب .

يبقى من الكادرات الخاصة السلك الدبلوماسى ، وقد لاحظ المراقبون أن وزير الخارجية عمرو موسى قد أعاد تنظيم وزارة الخارجية كلها بأسلوب الإدارات التى يرأس كل منها مساعد الوزير أو نائب مساعد الوزير دون أن يمس الكادر الدبلوماسى الذى يبدأ بالملحق ثم السكرتير الثالث فالثانى فالأول فالمستشار فالوزير المفوض فالسفير ثم السفير من الدرجة الممتازة .

ومع هذا فما تزال هناك مشكلة معلقة لمجموعة من الدبلوماسيين استقالوا ذات مرة دون أن تقبل استقالاتهم فى وقتها ، ويبدو هيكل الدبلوماسية هرماً

منتظماً مع قليل من النتوءات .

□

ماذا عن الكادر العام إذن؟

على الرغم من صدور قانون الترقيات رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الذى ينص على أن تتم الترقيات العليا بالاختبار وبالإعلان فى الصحف . . إلخ . إلا أن بعض الوزارات مازالت مصممة على عدم تطبيق القانون على الإطلاق والأخذ فى كل مناصبها باختيار الوزير وحده . .

والطريق الى عدم تطبيق القانون سهل : الندب والإسناد ومد الخدمة ، والحيلة الأقوى شغل وظائف عليا فى وزارة الإدارة المحلية ثم العودة إلى الوزارة الأصلية بدرجة كبيرة جدا .

وهكذا فإن وزارتين من الوزارات المرتبطة بقطاعات عريضة من المواطنين ، وبأعداد كبيرة من الموظفين لا تنظر إلى قانون شغل الوظائف القيادية على أنه حقيقة واقعة أو قابلة للتنفيذ ، وإنما على أنه نص للتجاوز أو التجاهل فى معظم الأحيان .

يبدو أن المبررات المشجعة على تجاوز هذا القانون أو تجاهله متوافرة بكثرة .

ولكن إذا كانت كل هذه المبررات معقولة أو مقبولة فلماذا لا يتم إذن تعديل القانون نفسه؟ أو العدول عنه نهائياً فى دولة حريصة بالفعل على المؤسسات وعلى سيادة القانون؟

هذا هو السؤال الذى يؤرق بال أكثر من ٣ ملايين موظف ينظرون بشغف شديد إلى اللحظات التى يتمكنون فيها من اعتلاء السلم الوظيفى، سواء بحكم الأقدمية أو بحكم الكفاءة..

أما حكم الثقة فهو بعيد المنال.

الباب السابع

تعليقات حية على
التشكيلات الوزارية

(٤٠)
بين التغيير والترقيع :
أبعاد ودلالات وزارة صدقى ١٩٩٣

١ ـ تقدير دور القيادات السياسية الحزبية للحزب الوطنى :

وقد تجلى هذا عند اختيار من يشغل منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى حيث تم إسناد هذا المنصب فى البداية إلى أمين التنظيم كمال الشاذلى ومعه أمين العاصمة د. ممدوح البلتاجى، ثم تم اختيار الكادر الحزبى النشط واللامع د. محمد زكى أبو عامر أمين الحزب فى العاصمة الثانية (الإسكندرية) لأداء هذا الدور.. وهكذا يعود النشاط الحزبى ليكون أحد الدوافع القوية إلى المقعد الوزارى بعدما تضاءل إسهامه فى التشكيلات الوزارية السابقة لصالح نشاط اللجان الفنية فى الحزب نفسه.

٢ ـ بدائل الدائرة الضيقة :

على حين توقع المراقبون كثيرا من المفاجآت لوزارات الخدمات باختيار وزراء بعيدين عن دائرة الاختيار المنطقية، فقد استطاع رئيس الوزراء الانتصار على إغراء الاستجابة لمثل هذا الاتجاه الجذاب، وجاء اختيار وزير

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل الدكتور عاطف صدقى لوزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ .

الأشغال نتيجة طبيعية للسلم الوظيفى الذى مر به وللتقليد الراسخ منذ أواخر عهد الرئيس السادات باختيار وزير الرى (الأشغال) من بين مهندسى هذه الوزارة العريقة . . كما جاء اختيار وزير الاقتصاد من بين أحد أقدم رؤساء البنوك الكبرى .

وجاء اختيار وزير الإسكان ليقع على رئيس مجلس إدارة كبرى شركات المقاولات . . وجاء اختيار وزير القوى العاملة من بين أكبر ثلاث قيادات عمالية بينما الآخران مشتبكان فى معركة حول رئاسة الاتحاد العام للعمال . . وجاء اختيار وزير الدولة للإنتاج الحربى منطقيا جدا وطبيعيا جدا وروتينيا جدا أيضا ، حيث يشغل المهندس الغمراوى منصب رئيس هيئة التسليح (ومن قبل نائب الرئيس ومساعد الرئيس . . إلخ .

أما اختيار الدكتور ماهر مهران فيمكن القول إنه كان مجرد وضع لمسمى الوزير على الكرسى الذى يشغله الرجل بالفعل .

وهكذا يمكن القول بأن د . عاطف صدقى انحاز للدائرة الضيقة فى الاختيار بحكم طبيعته كإصلاحى حذر ، ولم ينجذب إلى الاتجاه المثير بتقديم وجوه بعيدة تماما عن الضوء .

٣ ـ الانحياز للخبرة البيروقراطية والتكنوقراطية :

على حين كانت هناك بدائل مغرية أمام الدكتور عاطف صدقى باختيار عديد من الوجوه اللامعة إعلاميا أو حزبيا أو برلمانيا ، فإنه كعادته آثر اللجوء إلى الكفاءات التى أثبتت وجودها من قبل فى مواقع تنفيذية .

ويظهر هذا بصفة خاصة فى اختيار الدكتور على عبد الفتاح وزيرا

للصحة ، وربما كان هذا الاختيار أكثر الاختيارات الجديدة توفيقا ، فقد عمل الرجل عميدا لكلية طب عين شمس لمدة ٦ سنوات حتى تخلى بمحض إرادته عن موقعه ليفسح المجال لغيره .

كما يمكن ملاحظة أن كل الوزراء الجدد بلا استثناء فوق الخمسين . . وأنهم جميعا وصلوا إلى درجة وكيل الوزارة أو ما يناظرها من أستاذية الجامعة على الأقل .

٤ - الابتعاد التام عن طائفة المستوزرين :

فعلى الرغم من كثرة الشائعات التى ملأت الشارع السياسى والجرائد الحزبية والقومية فى الفترة السابقة ، استطاع د . عاطف صدقى النجاة من قيود الشائعات على المستويين الإيجابى والسلبى ، فلم يدفعه الرأى العام إلى موقف معين ولم يمنعه من التشبث أيضا بالموقف الجديد .

وربما لا يكون هذا إنجازا لحكومة عاطف صدقى بقدر ما يحسب عليه . . وخصوصا فى عدد من المقاعد الوزارية التى استبقى لها وزراءها السابقين رغم كل التحفظات المعقولة جدا المأخوذة على هؤلاء الوزراء . . ولكن يبدو أن السبب فى ذلك كان إجهاض فكرة وفرصة الشخصيات البديلة التى فرضت نفسها بطريقة مستفزة فى الآونة الأخيرة . . وهو معنى كان من الضرورى فيما يبدو عند عاطف صدقى أن يؤكده مهما كلفه ذلك ولو إلى حين .

وعلى صعيد آخر اتضح تماما أن عاطف صدقى يفضل نوعية الشخصيات التى ترحب بالوزارة وإن لم تكن تتلهف على المنصب . . فأحمد العماوى

استقال من منصبه البرلماني الرفيع من أجل منصب مستقر فى الجامعة العربية . . وكذلك ترك على عبد الفتاح العمادة قبل الستين بسنتين كاملتين .

كذلك فإن وزيرى الرى والاقتصاد الجديدين كانا دائما أقرب إلى التحفظ على النشاط الحزبى من الانخراط فيه . . وكذلك لم يعرف عن وزيرى التعمير والبحث العلمى ميول سياسية بارزة بأكثر مما ينبغى .

٥ ـ الفهم التلفيقى لوظيفة الوزارات :

مع كل التقدير لكفاءات الوزراء الجدد فإن الطابع التلفيقى فى اختيار الكفاءات للوزارات يعكس الخلق المصرى فى عهد الثورة القائم على الاستقراب . . فعلى الرغم من حاجة وزارة التعمير لخبرات اقتصادية وتمويلية وبيروقراطية متواصلة تم الاكتفاء لها بمهندس استشارى مرموق ومشغول فى الوقت نفسه بالإشراف على عدد من المبانى والعمارات فى أطراف العاصمة وقلبها . . كما تم الاكتفاء لوزارة البحث العلمى بأستاذة قادها تفوقها البحثى إلى الحصول على جائزة مرموقة للعلماء الشبان فحسب . . كما تمت معالجة السياحة على أنها بحاجة لنشاط الإعلام الخارجى فى الهيئة العامة للاستعلامات .

أما وزارة الصناعة فقد حظيت بأستاذ فى الهندسة له إسهاماته فى التعليم والثقافة والعلاقات الخارجية بأكثر من إسهاماته فى مواقع الإنتاج .

٦ ـ الاستجابة المحسوبة لنبض الرأى العام :

علماء النفس يستطيعون أن يقرءوا فى مسمى «وزير الثقافة والتنسيق

الحضارى» استجابة قوية عند د. عاطف صدقى لتغير وزير الثقافة، ولكن على مراحل. . تبدأ بإضافة هذا التعبير الغريب الذى لم يحدث فى تاريخ الإنسانية ككل، والذى يقول به عاطف صدقى للناس جميعا إنه يعتقد أن للتنسيق الحضارى مكانة مهمة فى الثقافة، وهذا هو السبب الذى يستبقى به «الفنان» فى هذا المقعد إلى أقرب فرصة، حفاظا على ماء الوجه.

٧- توازن التجديد مع الحفاظ على الوجوه الثلاثة :

على حين احتفظ أقدم الوزراء بمقعدها (آمال عثمان) فقد الثانى مقعده (حسب الله الكفراوى)، وعلى حين شمل التغيير عددا من وزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه (عادل عز وأحمد سلامة ويسرى مصطفى وراغب دويدار) الذين كانوا يعدون دائما أقرب المقربين إلى عاطف صدقى، وبينهم اثنان من زملاء دفعته. . فقد شمل التغيير أيضا وزراء من عهد ممدوح سالم (حسب الله الكفراوى) ومن عهد وزارة السادات الأخيرة (جمال السيد إبراهيم) ومن وزارة كمال حسن على (محمد عبد الوهاب وعصام راضى)، والوزير الوحيد الذى كان باقيا من وزارة على لطفى وهو فؤاد سلطان، فضلا عن عاصم عبد الحق من وزارة عاطف صدقى نفسه.

وسوف تكون الصورة الباقية للوزارة محتفظة بثلاثة وجوه من عهد السادات هم آمال عثمان (منذ فبراير عام ١٩٧٧) وسليمان متولى (منذ أكتوبر عام ١٩٧٨ حكومة مصطفى خليل الأولى) وماهر أباظة (منذ مايو عام ١٩٨٠ حكومة السادات الثالثة والأخيرة).

(٤١)
وزيران فاتهما قطار التغيير الوزارى

فى مذكرات الفنان محمد عبد الوهاب التى نشرها الاستاذ فاروق جويدة هذا الشهر، قص علينا الموسيقار العظيم قصة فنان مبتدئ أرسل سيمفونية ألفها إلى بيتهوفن ليقول له رأيه فيها، واطلع عليها بيتهوفن وأرسل للفنان المبتدئ يقول له إنها جيدة ولكن يأخذ عليه أنه فى مكان ما من السيمفونية - حدده بيتهوفن - قد استعمل نوتة معينة ست مرات متتالية، الأمر الذى جعل بيتهوفن يشعر بالملل فأرسل له الفنان يقول له: كيف تنتقدنى على هذا وأنت استعملت فى واحدة من سيمفونياتك نوتة واحدة (٢١) مرة متتالية، فأرسل له بيتهوفن يقول له: إننى استعملت هذا وأنت قبلته.. وأنت استعملت هذا وأنا لم أقبله.

هذه القصة تصور لنا جوهر شعور الرأى العام تجاه التغيير الوزارى.. فعلى حين تقبل الرأى العام بقاء آمال عثمان وسليمان متولى وماهر أباظة، وعتب على الدكتور عاطف صدقى تغيير حسب الله الكفراوى، فإن

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة بيومين.

الجمهور المصرى ظل فى حيرة شديدة من إصرار الحكومة على استقباء مجموعة من الوزراء أصبح الناس يصابون بالحساسية المفرطة من وجودهم فى مقاعدهم الوزارية .

والمسألة بلا شك لا تخضع لعوامل موضوعية وإنما فيها من العوامل الذاتية قدر كبير ، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن للعوامل الذاتية وغير الموضوعية أهمية بالغة فى استرضاء الرأى العام . . واسترضاء الرأى العام ركن أساسى من مهمة الحكومة ـ أية حكومة ـ حتى إذا لم يكن من اهتماماتها .

وأحيانا يدور الزمان دورته فيتمنى الوزير نفسه لو كان قد ترك الوزارة فى فترة سابقة . . ولكن هذا التمنى يأتى حين لا تنفع ليت . . وهل تنفع ليت . . ليت شبابا بيع فاشتريت .

وقد اخترت أن أشير هنا إلى نموذجين من وزرائنا الذين فاتهم الحظ فى أن يتركوا الوزارة عند تشكيلها أمس الأول . . وسوف تثبت لهما الأيام صحة ما أقول .

أولهما الدكتور محمد الرزاز ، وأنا شخصيا من المعجبين بإخلاص هذا الرجل وبشجاعته وبقوة تحمله وبدأبه على ما يعتقد أنه الصواب .

والرزاز يمثل أول وزير «قانونى» أو «حقوقى» يتولى أمر وزارة المالية منذ زمن طويل . . منذ عرفت الثورة طريق الاقتصاديين والتجاريين أمثال عبد المنعم القيسونى وعلى الجريتلى وعبد العزيز حجازى ونزيه ضيف وحسن عباس زكى وعبد الرزاق عبد المجيد وأحمد أبو إسماعيل ومحمد عبد الفتاح

إبراهيم وصلاح حامد وعلى لطفى . . إلخ .

وعلى حين كانت السياسة العليا فى ضبط أمور المالية تعلى من شأن الحسابات والمحاسبات، جاء الرزاز ليعيد فكر العصور الخوالى فى الجباية المباشرة وغير المباشرة .

ولا شك أن الرزاز رجل ناجح وأنه استغل «التشريع» مرة وراء أخرى فى حل مشكلات وزارته . . ولا شك أيضاً أن فرصة نجاح الرزاز فيما هو آت من الزمان قائمة إذا اتبع نفس الأسلوب ونفذ المراحل الثانية والثالثة والرابعة من ضريبة المبيعات على سبيل المثال .

ثم هناك قبل ذلك الألفة الرائعة بينه وبين رئيس الوزراء، وقد كانا لفترة طويلة يجلسان فى مكتب واحد فى الجامعة .

ولا يزال الرزاز قادرا على العطاء، هادئ الأعصاب، مستريح البال، غير مشغول بمعارك جانبية ولا خصومات ولا أى شىء من هذا القبيل . وإذن فمن العبث أن يفكر رئيس الوزراء - وخصوصا إذا كان هذا الرئيس هو د . عاطف صدقى أستاذ الرزاز - فى تغيير مثل هذا الوزير الذى يتولى هذه الوزارة الحساسة .

كل هذا سليم من ناحية واحدة .

ولكن الأهم من هذا كله من الناحية الأخرى أن الدكتور الرزاز أصبح ضحية هجوم الإعلام سواء كان هذا الهجوم نائما على الحق أم على الباطل .

قد لا يكون الرزاز هو المخطئ فى الصورة التى صور بها أمام الناس . .

ولكنه أصبح فى صورة لا تسر عدو ولا حبيب على صفحات الجرائد القومية قبل المعارضة ، ولن أفيض فى تلخيص ولا تفصيل هذه الصورة ، فكفى الرجل ما أصابه على مدى ٧ سنوات من هجوم متواصل .

ولهذا كنت أظن الدكتور عاطف صدقى يكون رءوفا بالدكتور الرزاز ، فيكفيه شر ذلك الهجوم الذى لن يكف عن التواصل ويستفيد بطاقته وخبرته فى رئاسة بنك مصر الدولى خلفا لوزير الاقتصاد الجديد ، أو فى رئاسة البنك المركزى خلفا للدكتور صلاح حامد كما حدث فى هذا المنصب فى أغلب الأحوال حين شغله وزراء المالية السابقون حيث يجمعون بذلك بين التوقيع على الأوراق المالية من ذات القروش الخمسة والقروش العشرة وهم وزراء ، وما أعلى من ذلك بدءا من كسور الجنيهات وهم محافظون للبنك المركزى .

أو على أقل تقدير كان للدكتور الرزاز أن يعين رئيسا لشركة مصر للتأمين التى تبحث لها الحكومة عن رئيس جديد منذ شهور .

النموذج الثانى : فاروق حسنى

لم يكن فاروق حسنى يحلم بتولى الوزارة ولا كانت الوزارة تصاب به فى الكوابيس . . إذا جاز أن نستعير للوزارة صفة السيدة التى قد تصاب بالكوابيس .

ولكنه جاء وزيرا . . وأشفقت عليه أقلام كثيرة من الهجوم الضارى الذى تعرض له فى اليوم الأول ، وليس سرا أن أقول إن الدولة وقفت إلى جانب فاروق حسنى موقفا لم تقفه حكومات الثورة منذ عام ١٩٥٢ وعلى مدى

أربعين عاما مع أى وزير .

وعلى الرغم من هذا الدعم اللامحدود فإن فاروق حسنى لا يريد حتى الآن أن يدعم موقفه فى الوزارة بشىء من العمل الجاد ولا حتى التفكير المعقول . . وأعتقد أن فاروق حسنى يعرف حقيقة الكتابات المؤيدة له الآن لأنه قادر على أن يفهم ما بين السطور ، لكنه غير قادر على أن يتخذ أهم قرار فى حياته كلها وهو أن يترك الوزارة بمحض إرادته قبل أن يسىء إلى نفسه بأكثر مما أساء .

فوزير الثقافة هو طبقا لتنظيم الدولة واختصاص الوزارات الوزير المسئول عن الوقاية من الإرهاب بنفس الدرجة التى نعتبر وزير الداخلية فيها مسئولا عن علاج مضاعفات الإرهاب .

وزير الثقافة هو رئيس المجلس الأعلى للثقافة الذى هو المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية التى هى علم النفس وعلم الاجتماع . . وعلوم أخرى .

يتمتع فاروق حسنى برئاسة كل نجوم وعلماء مصر فى هذا المجلس ولجانه ، لكنه لا يؤدى أى جزء من الواجب تجاه الإرهاب . . ودعك من المشكلات الأخرى التى لا تقل عن الإرهاب خطورة وإن كانت أعراضها (بلغة الطب) لم تظهر بعد .

وفاروق حسنى يختزل دور المجلس فى تكوين لجان . . وقد ترك الأمين العام للمجلس فى الشهر الماضى يعيد تشكيلها بطريقة غير موضوعية حتى ينال هو الآخر حظا من الهجوم فلا يكون مرشحا لخلافة الوزير .

ويختزل فاروق حسنى دور المجلس الأعلى للثقافة فى التصويت (مجرد التصويت) على منح جوائز الدولة التقديرية ويمضى به الشطط فى هذا المجال منذ شهور قليلة إلى أن يحرج رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب حين يفاجئهم بنوالهما الجوائز التقديرية، ولو كنت مكانه لسارعت إليهما - وبخاصة بما أعرف عنهما من تواضع - لأخبرهما بأنهما على وشك التورط فى الفوز بشيء لن يضيف إليهما شيئا حتى يسارعا إلى إبداء رأيهما فى الاعتذاز عن الترشيح ليضربا المثل الذى طالما ضرباه فى التواضع الذى لا نزال نلمسه إلى اليوم فى الرجلين. .

. . . . . . وفاروق حسنى مشغول دائما وأبدا فى تغيير القيادات فى وزارته، وهو صاحب الرقم القياسى فى التعسف فى استعمال الحق الوزارى فى انتداب شخصيات كبيرة وصغيرة لرئاسة قطاعات الوزارة. . وسرعان ما ينقلب على هذه الأسماء الكبيرة.

ومن حسن الحظ أن كل الذين اختارهم ثم استبدل بهم غيرهم كانوا على أعلى مستوى من إنكار الذات بحيث سعدوا بالمضى عن طريقه بأكثر من سعادتهم السابقة بالعمل معه، ويستطيع القارئ أن يتذكر أكثر من ثلاثين اسما من هؤلاء بدءا بالمرحوم الدكتور أحمد قدرى وانتهاء بالأستاذ محمد سلماوى والفنان محمود ياسين والدكتور طارق على حسن والأستاذ فؤاد العرابى والدكتور محمد إبراهيم بكر. . إلخ. . وهى نماذج متنوعة لطوائف عديدة.

. . . . . . وفاروق حسنى لم يقدم شيئا جادا على الإطلاق وإنما أفرط فى تقديم الأشياء المظهرية جدا التى انكشفت مظهريتها وهو لا يزال فى مقعد

الوزارة . . وهو قليل الحظ إلى حد بعيد، لأنه لو كان ترك الوزارة مبكرا لقيل إنه حالم لم يسعفه الوقت بتحقيق أحلامه، لكنه للأسف قبع فى الوزارة لمدة ٦ سنوات لم يتمتع بها أبدا وزير للثقافة فى عهد الثورة بدءا من فتحى رضوان وثروت عكاشة ومحمد عبد القادر حاتم وسليمان حزين ويوسف السباعى وجمال العطيفى وعبد المنعم الصاوى ومنصور حسن ومحمد عبد الحميد رضوان وأحمد هيكل وإسماعيل غانم وبدر الدين أبو غازى . ومع هذا فإن لهؤلاء جميعا حتى الذين لم يكملوا السنة فى الوزارة (كالعطيفى) أو نصف السنة (كبدر الدين أبو غازى) بصمات لا تزال باقية

أما الشاب الذى استمتع بمقعد الوزارة ٦ سنوات كاملة محرجا الدولة والنظام فلم يستطع حتي أن يحتفظ بطاقة الدفع لسلفه العظيم الدكتور هيكل .

ومن علامات الساعة أن الدكتور هيكل الذى تلقى بدايات تعليمه فى الأزهر الشريف (وما أعظم الأزهر الشريف) استطاع أن يستجلب أوبرا عايدة لتعرض فى الأقصر وفى سفح الأهرام فى عهده، أما الوزير الفنان الذى تمتع بالعمل فى سفارات مصر فى عاصمة النور وفى عاصمة الرومان فقد نجح حتى فى اضطهاد الفنانين المصريين بأن يقدموا شيئا مما تعلموه على مسارح بلادهم . . دعك عن أن يواصل ما بدأه د . هيكل . . أليست هذه من علامات الساعة .

وأليست من علامات الساعة أيضا أن يواتيه الحظ بمقابلة رئيس الوزراء أمس الأول بعد أن علم بأن ممدوح البلتاجى سيترك منصب رئيس هيئة الاستعلامات فلا يسارع إلى أن يطلب من د . عاطف صدقى بحكم دلاله

عليه أن يهيئ له من هذا المنصب مرفأ يحميه من استمرار الفشل ويحفظ عليه الوجاهة الاجتماعية التى رفعت من قدر الفنان فيه ، وإن كانت قد أساءت إلى صورة الفنان عموما عند المواطن البسيط الذى قد يتبنى رأى الزعيم السوفيتى خروشوف فى السريالية حين كان سعيدا وهو يقص قصة اللوحة التى رسمها الحمار بذيله ، فهلل لها السرياليون ، على نحو ما نفعل أحيانا بما نسميه إنجازات الثقافة فى عهد الفنان فاروق حسنى ، الذى لم أكتب ما كتبته إلا عن حب وإشفاق عليه وأمل فى أن يريح نفسه من موقع لا يخدم بلاده فيه .

(٤٢)
وزير السياحة القادم: مهندس زراعى

سأتناول فى هذا المقال وزارة السياحة فى عهد الثورة من زاوية واحدة فقط هى زاوية وزراء السياحة الذين تعاقبوا عليها . . ولا بد لكل منهم أن تكون له «وجهة نظر» و «رأى» و «سياسة» و «استراتيجية» و «بصمة» . . والنتيجة التى نعرفها أن السياحة كنشاط استثمارى عانت من السياسة بأضعاف مضاعفة لما استفادته من أنه أصبحت لها وزارة باسمها الجميل ! !

بدأ النص فى التشكيلات الوزارية على وزارة السياحة فى منتصف الستينات وتولى أمرها الدكتور عبد القادر حاتم فى وزارة على صبرى . . ثم عاونه على تولى أمرها الدكتور مهندس عزيز أحمد ياسين فى وزارة زكريا محيى الدين . . وفى وزارة صدقى سليمان تولى المهندس عزيز ياسين بالإضافة إليها وزارة الإسكان والمرافق وأصبح مسمى منصبه وزير الإسكان والسياحة والمرافق (هكذا) وبعد شهرين من تشكيل وزارة صدقى سليمان تولاها وزير جديد احتفظ بها فى وزارة عبد الناصر التى أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧ وهو أمين شاكر الذى عمل سفيراً ومديراً لمكتب عبدالناصر السابق

● كتب هذا المقال عقب تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ ، وأعد للنشر فى إحدى الصحف اليومية ، لكنه رفع فى اللحظة الأخيرة . . ومن الطريف أنه لا يزال قابلاً للنشر حتى اليوم.

والسفير بعد ذلك .

وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة (عام ١٩٦٨) عين الدكتور محمد حافظ غانم وزيرا للسياحة فلما استقال الدكتور محمد حلمى مراد من منصب وزير التربية والتعليم خلفه الدكتور محمد حافظ غانم فى وزارة التربية والتعليم واختير السفير محمد عوض القونى وهو يومها أبرز سفرائنا وزيرا للسياحة فى سبتمبر عام ١٩٦٩ .

وبقى القونى كذلك إلى أن شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر عام ١٩٧٠ فاختار الدكتور أحمد السيد درويش عميد طب الإسكندرية وزيرا للسياحة ، وفى وزارة الدكتور فوزى الرابعة اختير المهندس إبراهيم نجيب وزيرا للسياحة (سبتمبر عام ١٩٧١) لمدة ثلاثة شهور .

ومن المهم هنا أن نذكر أن المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم كان عضواً فى مجلس الوزراء فى السبعينيات بصفته نائباً لوزير الإسكان والمرافق ، وقد استمر بهذه الصفة حتى شكلت الوزارة التاسعة للرئيس عبدالناصر عقب هزيمة ١٩٥٧ فخرج هو ونواب الوزراء الآخرون منها .

لم يطل عهد إبراهيم نجيب بوزارة السياحة أكثر من ثلاثة شهور وأيام ، خلفه بعدها الدكتور زكى هاشم أستاذ القانون والمحامى الكبير ، ويقال إنه عين فى هذا المنصب لتغطية قناة الاتصال المصرى بالإدارة الأمريكية عن طريق صديقه رئيس شركة البيبسى كولا العالمية الذى كان صديقاً للرئيس الأمريكى فى نفس الوقت .

وهكذا فيما يبدو - والله العلم - كان مخطط السادات أن يكون مثل هذا الوسيط قريبا من السلطة فى منصب وزير السياحة في حكومة الدكتور عزيز صدقى (يناير عام ١٩٧٢) ليكون مرشحا لترلى وزارة الخارجية ، ثم كان ما كان من تعثر هذا الخط على نحو ما رواه الرئيس السادات نفسه مما ليس له صلة بموضوعنا . . ولكن العجيب أن السادات اختار لوزارة السياحة أيضا فى وزارته الأولى (مارس عام ١٩٧٣) السفير إسماعيل فهمى (وزير الخارجية بالفعل فيما بعد) والذى كان مرشحا لتوه لتولى منصب سفير مصر فى ألمانيا الغربية .

هكذا فإن إسماعيل فهمى أصبح بمثابة ثانى دبلوماسى يتولى هذا المنصب ، وكان القونى قد تولاه من باب التكريم فى نهاية خدمته الوظيفية ، أما إسماعيل فهمى فإنه بدأ بهذا المنصب ووصل بالفعل إلى الخارجية .

وعقب حرب أكتوبر مباشرة عهد السادات إلى وزير السياحة هذا وهو إسماعيل فهمى بوزارة الخارجية ، عادت العجلة إلى الخلف خطوتين ليتولى المهندس إبراهيم نجيب وزارة السياحة مرة ثانية فى وزارة السادات الثانية ، وليختفظ بهذا اللقب فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى وفى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى ، حتى إذا كانت أحداث يناير عام ١٩٧٧ وأصاب وزارة ممدوح سالم الثالثة التعديل فى فبراير عام ١٩٧٧ اختير المهندس محب رمزى استينو - وكيل وزارة الصناعة ورئيس لجنة الصناعة فى مجلس الشعب - ليخلف المهندس إبراهيم نجيب . وهكذا أخذ رجال الصناعة حظهم أيضاً فى تولى وزارة السياحة .

وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ يشكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى

فيعهد بالسياحة إلى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ محافظ القاهرة ووزير الإسكان السابق، ليكون ثالث مسئول من المسئولين عن الإسكان والإنشاء يتولى هذه الوزارة.

وفى مايو عام ١٩٨٠ يشكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة فيختار للسياحة السيد على جمال الناظر الذى كان يتولى وزارة التعاون الاقتصادى الدولى فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل.

وحين يشكل الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزارته الأولى فى يناير عام ١٩٨٢ يختار للسياحة عادل طاهر ليكون أول من يتولى الوزارة من بين من عملوا فى أجهزتها، لكنه لا يلبث إلا سبعة شهور ليخلفه توفيق عبده إسماعيل فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢)، وكان هذا أول عهد توفيق عبده إسماعيل بالوزارة، وكان قد تولى رئاسة لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب الذى احتفظ بكرسيه فيه لمدة طويلة، فضلاً عن أنه أحد الضباط البارزين فى حركة الضباط الأحرار.

وحين يشكل كمال حسن على وزارته (أغسطس عام ١٩٨٤) يعهد إلى توفيق عبده إسماعيل بشئون مجلسى الشعب والشورى ويختار للسياحة الدكتور وجيه شندى وكان فى الوزارة السابقة وزير دولة لشئون الاستثمار والتعاون الدولى، وكأنه بهذا يكرر ما حدث مع جمال الناظر من قبل.

وحين يشكل د. على لطفى وزارته (أكتوبر عام ١٩٨٥) يختار السيد فؤاد سلطان ليتولى وزارة السياحة وليبقى فى وزارتى عاطف صدقى الأوليين حتى يخلفه الدكتور ممدوح البلتاجى الذى كان قد أعلن لمدة

ساعات معدودة أنه رشح لوزارة شئون مجلسى الشعب والشورى دون أن يحلف اليمين، ومن الطريف أن مضمون نشرات الأخبار قد أعلن للمستمعين أن رئيس الوزراء لن يستقبل الدكتور ممدوح البلتاجى مرة ثانية بعد ترشيحه لوزارة السياحة اكتفاء باستقباله بالأمس عندما رشح وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى!! وقد احتفظ الدكتور البلتاجى بمنصبه فى وزارتى الدكتورين كمال الجنزورى وعاطف عبيد.

هذا إذن هو موقف وزارات الثورة من وزارة السياحة على مدى ثمانية عشر وزيرا جليلا، ما بين طبيب، ومهندسين، وأساتذة قانون من تخصصات مختلفة، ومحام، وأربعة ضباط، وثلاثة سفراء، ورجل إعلام، وأستاذ جامعة، ورجل برلمان، واقتصاديين، ورجل صناعة، ورجل بنوك، وأستاذ اقتصاد.. إلخ، حتى إنه لم يعد من بين المهنيين جميعا مَنْ لم يتول أمر وزارة السياحة إلا المهندسون الزراعيون!!

هذا هو موقف وزارة السياحة كما لو كانت وزارة «الدولة» أو «وزير بلا وزارة» على حد تعبير حكومات ما قبل الثورة التى كانت تسمى كل شىء باسمه، ولم تكن تجد حرجاً أبدا فى أن يتولى الوزير منصب الوزارة فحسب من دون أن يشغل بهذا المنصب قطاعا نقول إنه حيوى كوزارة السياحة!!

والشاهد أنه من بين الوزراء السبعة عشر الذين تولوا الوزارة نجد أن خمسة وزراء قد تولوا بعدها مباشرة وزارات أخرى [عزيز ياسين (الإسكان)، ومحمد حافظ غانم (التربية والتعليم)، وأحمد السيد درويش (الصحة)، وإسماعيل فهمى (الخارجية)، وتوفيق عبده إسماعيل (شئون مجلسى الشعب والشورى)]، وأن هذه الوزارات كانت أقرب إلى مجال

عملهم الأول فكأنما كانت وزارة السياحة تمهيدا لهؤلاء لمنصب الوزير ليس إلا .

وفى أحيان أخرى يسهل القول بأنها كانت تعويضا (وربما ترقية بديلة) عن وزارات أخرى أخذت من هؤلاء وبقوا أعضاء فى مجلس الوزراء باعتبارهم وزراء للسياحة ، وذلك على نحو ما حدث فى حالات الدكتور وجيه شندى الذى كان وزيرا لشئون الاستثمار والتعاون الدولى أو السيد جمال الناظر الذى كان وزيرا لشئون التعاون الدولى أيضا ، أو على نحو ما يرى الخبثاء فى تعيين الدكتور ممدوح البلتاجى لها بعد أن كان مؤهلا لموقع ممتاز تحت القبة كل صباح وكل مساء . ودليل هؤلاء أن توفيق عبده إسماعيل بدأ بالسياحة ثم تولى شئون مجلسى الشعب والشورى فى الوزارة التالية .

وفى أحيان ثالثة نجد وزارة السياحة وقد مثلت فى تاريخ الوزير الخطوة التى لم تكتمل . . محمد عوض القونى وكان يمكن أن يكون مرشحا بعدها للخارجية . . زكى هاشم وكان مرشحا أيضا بعدها للخارجية . . أمين شاكر وكان مرشحا للبقاء فى مواقع أخرى ، ومحب رمزى استينو ، وكان بالإمكان أن يكون مرشحا لوزارة الصناعة حيث تولى منصب رئيس لجنة الصناعة فى مجلس الشعب ، وكان وكيلاً لوزارة الصناعة نفسها ، وفؤاد سلطان وكان بالإمكان أن يكون مرشحاً لأية وزارة اقتصادية ، وقد كان بالفعل رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر إيران ، بل وإراهيم نجيب نفسه الذى كان من الممكن أن يكون وزيراً للإسكان ، وقد كان بالفعل نائباً لوزير الإسكان فى الستينيات .

وفى أحيان رابعة نجد أن خبرة الوزير الذى عهد إليه بشئون السياحة كانت

قد تجلت فى مواقع وزارية أخرى كالدكتور محمد عبد القادر حاتم (الذى تولى الإعلام والثقافة من قبل)، أو الدكتور محمود أمين عبد الحافظ (الذى تولى الإسكان من قبل)، أو المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم . . وهؤلاء كانوا فى مجلس الوزراء من قبل ذلك بمدة .

ولم يبق بعد هذا استثناء إلا أن يكون هو عادل طاهر، الذى كان الموظف الأول فى أجهزة وزارة السياحة حين اختير وزيرا لها، ولم يمكث إلا شهورا معدودة كما أسلفنا، ومن الطريف أنه عمل فترة فى أجهزة الشباب وكان من الممكن أن يتولى وزارة الشباب!

□

هذا إذن هو موقف حكومات الثورة من «وزارة السياحة» فهل يمكن لنا أن نقتنع الآن بأن الأولى بنا أن نعود بهذا القطاع إلى مواضعه الحقيقية بدلا من هذه الاختيارات العجيبة التى لم يكن لها من نتائج إلا أن أصبحت سياحتنا تعانى، على حين ينبغى لها أن تثمر أضعاف ما تثمر؟ وقد انتفى بالواقع أن السياحة وظيفة مؤسسية؟

هل كان الأولى برئيس الوزراء أن يعهد بوزارة السياحة إلى رئيس بارز لاتحاد الشركات السياحية، وهو بالمناسبة والد وزير الاقتصاد الحالى . . . وشقيق وزير الدولة للشئون الخارجية ونائب رئيس الوزراء السابق؟ هل كان الأولى برئيس الوزراء أن يعهد بوزارة السياحة إلى أحد كبار موظفيها، سواء الوكيل الأول الذى اضطر إلى تقديم استقالته قبل مضى أسبوعين على التشكيل الوزارى الجديد أو رئيس هيئة تنشيط السياحة أو رئيس شركة مصر

للسياحة أو مصر للفنادق. . أو. . أو. . . . ؟

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزير الخارجية بحكم أن السياح جميعا يحصلون على التأشيرات من قنصلياتنا التابعة لوزارة الخارجية؟

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى كما فعل بالطيران المدنى؟ بحكم أن السياحة انتقالات، وأن الحضارة اتصالات.

أم أن الأولى أن يضمها إلى وزارة الإسكان بحكم الفهم التقليدى للحكومة المصرية أن السياحة منشآت سياحية وأن المنشآت تتبع الإسكان والمرافق.

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزير الثقافة بحكم أنها فى العالم المتحضر تتبع هذا الوزير. . على الرغم من تعجب الكثيرين حين ضمت الشركة القابضة شركات السياحة والسينما معا.

كلها محض أفكار. . . ولكن أعظم فكرة من هذه الأفكار الخمس على نحو ما فى التغير نفسه من خطأ، هى ما فعله رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى حين عهد بالسياحة إلى الدكتور ممدوح البلتاجى الذى عُهد إليه من قبل أيضا بمنصب رئيس هيئة الاستعلامات. . ومن قبلها بمنصب الملحق الإعلامى المصرى فى باريس. . حين كان الدكتور ممدوح البلتاجى شابا طموحا تعرض مستقبله للايذاء فى مستهل حياته وهو وكيل للنائب العام على نحو ما يرويه المستشار محمد عصام الدين حسونة فى مذكراته.

وسافر ممدوح البلتاجى إلى عاصمة النور طالب علم، وطالب نور. .

وها هى الأيام تقود خطواته من منصب إلى منصب قريب من المنصب الأول، وإن كان بعيدا عن ممدوح البلتاجى الذى كان حين تولى الوزارة فى ١٩٩٣ لا يزال يحتفظ لنفسه أو لاسمه بسطر واحد فى الحركة القضائية «على سبيل التذكار».

خلاصة القول أنى مشفق على الدكتور البلتاجى فى مجال يحتاج النجاح فيه إلى مقومات أخرى غير مقومات نجاح آخر أفنى الرجل حياته فى تزويد نفسه بها، حتى لم يعد بيده أن يتجه بتكوين نفسه إلى النجاح فى مجال آخر مختلف تمام الاختلاف!

ومن العجيب أن ممدوح البلتاجى سيخلف فى منصبه هذا وزيراً كان قد جاهر (وإن لم يكن قد نفذ) بكل ما سوف يجاهر به البلتاجى، حتى وإن نفذ!! ولك الله يامصر.

(٤٣)
مدى التجانس والوفاق فى وزارة الجنزورى

السؤال الذى يطرح نفسه بشدة على الأوساط السياسية فى القاهرة، هو : إلى أى مدى سيستطيع رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزورى قيادة المجموعة أو المجموعات التى يضمها مجلس الوزراء المصرى الذى عين الجنزورى رئيسا له خلفا للدكتور عاطف صدقى، وهذا هو التعبير الأدق من قولهم «الوزارة التى شكلها»!!.

فى هذا الصدد فإن هناك أكثر من مبرر للتأكيد على هذا السؤال :

(١) الرئيس حسنى مبارك نفسه فى اجتماعه بمجلس الوزراء عقب أداء اليمين الدستورية، ركز فى النقاط الثلاث الأولى من توجيهاته للوزراء ورئيسهم على أهمية التعاون بين الوزراء، وتضامن المسئولية الوزارية، وحل التداخل فى اختصاصات الوزارات، وكانت هذه النقاط بمثابة أول المبادئ التى تحدث عنها الرئيس.

(٢) قبل هذا كان الشارع المصرى كله ـ وليس الشارع السياسى فيه

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل الدكتور كمال الجنزورى لوزارته فى يناير ١٩٩٦ .

فحسب ـ مشغولا طيلة نهار الأربعاء كله وحتى الحادية عشرة مساء بمصير المجموعة المخلدة من الوزراء . . ورغم أن التكهنات والشائعات التى ملأت الشارع المصرى بالفعل امتدت إلى تغيير كل الأسماء المشتركة فى الوزارة باستثناء المشير طنطاوى وزير الدفاع، ووزير الخارجية عمرو موسى الذى مارس فى ذلك اليوم مهام منصبه بشكل طبيعى جدا، حتى إنه أقام مأدبة غداء فى الطابق الـ ٣٤ من مبنى وزارة الخارجية على شرف ضيف مصر د. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة بحضور الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية. وحين أذيع أن حسن الألفى وزير الداخلية قد سافر إلى تونس لحضور اجتماع وزارى للوزراء العرب انضم هو الآخر إلى قائمة الباقين . . وفيما عدا هؤلاء الثلاثة كانت كل الوزارات الأخرى تبحث عن وزير من بين ثلاثة إلى خمسة مرشحين لكل وزارة تداولتها الشائعات والتكهنات.

وحين أعلن عن التشكيل وقد ضم الوجوه القديمة المألوفة، كان هذا بمثابة تحويل السؤال عن مصير القدامى إلى سؤال جديد عن قدرة الجنزورى على قيادة القدامى؟ وهل يتحول المجلس إلى مجموعات مختلفة على بعضها؟.

(٣) ليس سرا أن الدكتور يوسف والى النائب الوحيد لرئيس الوزراء كان أقرب المرشحين إلى رئاسة الوزارة من الجنزورى، وكان كذلك أول المرشحين للخروج منها عند تشكيلها بقيادة الجنزورى . . ولكن ظهر فى الواقع المصرى حل جديد هو إبقاء يوسف والى بميزتين: الأولى أنه أصبح بمثابة النائب الوحيد لرئيس الوزراء، والثانية أنه ضم إلى نفوذه بصفة نهائية

قطاع استصلاح الأراضى .

وربما لا يعرف الناس أن هذا القطاع كان حتى تشكيل الحكومة السابقة (حكومة عاطف صدقى الثالثة فى نوفمبر عام ١٩٩٣) منضما إلى وزير الإسكان والتعمير وقتها المهندس حسب الله الكفراوى . . وفى عام ١٩٩٣ وزعت وزارات الكفراوى على ثلاثة : وزير للإسكان ، ووزير للمجتمعات العمرانية الجديدة ، بينما كان الثالث هو يوسف والى نفسه الذى ضم استصلاح الأراضى إلى الزراعة . وفى هذا الأسبوع تم تكريس هذا الضم بتذويب وزارة استصلاح الأراضى نهائيا فى وزارة الزراعة .

وعلى حين يبدو هذا التذويب بمثابة انتصار للزراعيين حتى لا تذهب استصلاح الأراضى مرة أخرى إلى المهندسين كما حدث مع الكفراوى ، فإن النظرة المتأنية للموضوع تكشف عن أن هذا الضم سوف يقلص فى المستقبل من فرص الزراعيين فى الحصول على مقاعد وزارية ، فقد كانوا يتولون ٣ وزارات فى القطاع الزراعى هى : الزراعة ، والإصلاح الزراعى ، واستصلاح الأراضى ، وكانوا يجدون فرصة فى وزارتين أخريين هما التخطيط - التى تولاها كمال الجنزورى نفسه كما تولاها سيد جاب الله من قبل - والتموين التى يتولاها الآن الدكتور أحمد جويلى كما تولاها د . ناجى شتلة من قبل .

وفى ظل الهيكل الجديد للوزارة ضاقت فرصتهم فى الوصول إلى المقاعد الوزارية وتكوين نسبة مناسبة فى مجلس الوزراء . . وهذا يحدث فى أول وزارة يتولى أمرها مهندس زراعى لأول مرة فى التاريخ المعاصر !! .

(٤) على حين استطاع الدكتور كمال الجنزورى أن يتحرك بحرية فى اختيار الوزراء الثلاثة الذين سيشكلون معه نواة ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية فى مجلس الوزراء، فإن توظيف هؤلاء الوزراء فى القطاعات المختلفة قد جاء بعيدا عن المرونة والمنطقية . . وتشهد على ذلك بعض الملاحظات المهمة والبديهية، وعلى سبيل المثال فإن اختيار الدكتور محيى الدئن الغريب كوزير للمالية قد يحل ـ كما بشرت بذلك الجهات الرسمية والمسئولة ـ مشكلات المستثمرين مع الجمارك والضرائب .

وقد يكون الفرض صحيحا مع أنه صعب التحقيق إلى حد الاستحالة لأسباب كثيرة جدا . . ولكن على افتراض أن هذا سيحدث فإن هذا الإنجاز سيكون على حساب نجاح وزارة المالية نفسها . . وعلى حين يمكن أن يصفق الجمهور للشعارات البراقة من قبيل أن وزارة المالية يجب ألا تتحول إلى وزارة جباية، فإن مثل هذا الشعار لا يختلف كثيرا عن مطالبة الابن «الأصولى» لأبيه بالامتناع عن قبض مرتبه فى أول الشهر لأن أموال الحكومة حرام . . ولكن من أين ينفق الأب على أبنائهَ إذا تنازل عن مرتبه؟؟ .

(٥) وعلى نفس الخط يأتى اختيار الدكتورة نوال التطاوى لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى للإفادة من خبرتها فى المجال المصرفى . . والمشكلة الحقيقية فى هذا الاختيار (وفى اختيار محمود محمد محمود من قبل كبنكى بارز جدا وناجح جدا ربما بأكثر من نوال التطاوى) أن المطلوب من وزير الاقتصاد فى دولة مثل مصر ليس هو ذلك الانضباط المصرفى أو القدرة على الإدارة الجيدة أو الإدارة العلمية أو الإدارة الناجحة لرأس المال .

ولكن المطلوب لهذا المجال شخصيات تتمتع برؤية نافذة لما لا يراه

العاديون . . رؤية تتمتع بعلاقات دولية ومحلية لا حدود لها وبقدرة على فتح الآفاق الكفيلة بإعادة صياغة الذهب المصرى الذى يصل إلى أكثر من مائة مليار دولار فى الخارج و١٨ مليار دولار فى خزانة الحكومة .

أما النقد والأعمال المصرفية فإن البنك المركزى المصرى يقوم بها بنجاح كمؤسسة قديمة وثابتة . . وكذلك التأمين بمؤسساته ذات الهياكل الجيدة . . أما قوانين حركة السوق المصرفية والائتمانية فقد حسمتها توجهات الدولة والمجتمع فى مصر ، وبذا يبقى المطلوب من الاقتصاد اختراق حجب المستقبل ! ! .

(٦) فى اختيار ظافر البشرى كوزير دولة للتخطيط ، تأكيد للأهمية النسبية التى يوليها الجنزورى لقطاع التخطيط الذى يتمتع بوزيرين فى هذه الوزارة أحدهما هو رئيس الوزراء نفسه ، وعلى أية حال فإن البشرى يستحق هذا المنصب بحكم تعاونه الوثيق والمخلص مع الجنزورى فى الفترة الماضية .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل يعانى ما عاناه الوزراء السابقون الذين عملوا وزراء للوزارات التى تولاها رؤساء الوزراء؟ هل يكون مصيره كاللواء السيد فهمى مثلا الذى عمل وزيرا للداخلية فى حكومة ممدوح سالم الذى كان وزيرا للداخلية فى الأصل؟ أم أنه بحكم حنكة السن والخبرة الطويلة سوف يكون كالنسيم شأن شخصيات عائلة البشرى جميعا!! وعلى رأسهم المهندس عبد الوهاب البشرى الذى عمل وزيرا للحربية فى عز سلطان المشير عبد الحكيم عامر الذى كان يتولى ما سمى وقتها بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؟ .

(٧) السؤال التالى: هل يستطيع الدكتور الجنزورى إتمام التعاون إلى النهاية مع كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس غالى. وهما يمثلان بقية المجموعة الاقتصادية؟.

التوقعات تشير إلى إمكان التعاون إلى ما لا نهاية مع عاطف عبيد بحكم اختلاف التخصص والتوجهات، فعبيد أستاذ لإدارة الأعمال، وهو يقدر ويقيم نجاح نفسه فى الوظيفة التى يتولاها بمدى تنفيذه للسياسات الموضوعة من دون أن يملى رأيه على هذه السياسات، بل ربما كان حريصا على عدم الاشتراك فى وضع التصور العام للسياسة لأن هذا الاشتراك كفيل - بحكم خبرته - أن يفسد عليه قدرا من النجاح فى تحقيق الأهداف المطلوبة من أستاذ إدارة أعمال ناجح وقادر على صياغة الخطط الكفيلة بتنفيذ الخطط الاقتصادية الموضوعية والمستهدفة!!.

أما فى حالة الدكتور يوسف بطرس غالى فإن الوضع يختلف بعض الشىء، فهو أستاذ للاقتصاد من الذين ينظرون إلى تخصصهم فى الاقتصاد السياسى بشىء من الثقة ومن الاستعلاء بالطبع على الآخرين.

ومن العجيب أنه من نفس القسم الذى يضم الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية، وحين كان محيى الدين الغريب أستاذا مساعدا (منذ عام ١٩٧٢) فقد كان يوسف بطرس غالى لا يزال طالبا فى الكلية (تخرج عام ١٩٧٤)، والأعجب من هذا أن يوسف بطرس غالى بحكم الأقدمية الوزارية يسبق محيى الدين الغريب بعشرة مقاعد. وعلى حين يتم تبادل المقاعد بين اليمين واليسار، فإن الغريب سيكون بعد تلميذه بخمسة مقاعد فى الناحية نفسها!! ولو كان هناك استشراف مبكر للمستقبل لكان يوسف

بطرس غالى قد عين فى عام ١٩٩٣ بدرجة نائب وزير فقط حتى لا تحدث مثل هذه الحساسيات المتوقعة الآن !!.

ولكن الأعجب من الأقدمية ومن انتمائهما للقسم نفسه - قسم الاقتصاد فى جامعة القاهرة - أن أيا منهما لا يتولى وزارة الاقتصاد نفسها !! وإنما يتوليان منصبين آخرين بعيدا عن قسمهما !!.

(٨) فى ظل الانشغال بالمشكلة الاقتصادية ومفاوضات صندوق النقد الدولى تتنحى تلقائيا مشكلات وزارات الخدمات الإنتاجية لتأتى فى المحل الثانى، ولتظل الكلمة العليا فى الغالب لوزراء هذه الوزارات التقليديين.

وتستطيع الدكتورة آمال عثمان أن تواصل سياستها الهادئة والمتعقلة فى التطوير المستمر والبطىء لقوانين التأمينات، كما يستطيع سليمان متولى وماهر أباظة وعبد الهادى راضى قيادة قطاعاتهم بنفس النجاح النسبى الذى حققوه من قبل.

(٩) لا يبدو أن وزارات البحث العلمى والقوى العاملة ستحظى بمزايا أو تعانى من صعوبات فى ظل تغيير قيادة الحكومة، فلا تزال السياسات الجذرية للبحث العلمى والتشغيل بعيدة عن متناول الأيدى التى تعرض الموضوعات على نطاق البحث فى مجلس الوزراء، ومع أن رئيس الوزراء يملك بحكم تخصصه المؤشرات التخطيطية الدالة على حجم وطبيعة الإمكانات، والمطلوب فى هذين القطاعين الحيويين بالنسبة للتنمية البشرية، إلا أن الوعى العام بالقضية لا يزال دون المستوى المطلوب لدراستها!.

(١٠) كان الاعتقاد السائد طوال عهد الرئيس مبارك أن التغيير يشمل

الوزراء الذين فى آخر الكشف بأكثر مما يشمل الوزراء الذين فى أوله . . وقد صح هذا الزعم فى التغيير الوزارى الأخير بدرجة لافتة للنظر ، فالوزراء السبعة الـ.. ،ركوا الوزارة هم جميعا من وزراء عهد عاطفي صدقى ، بل إن أربعة منهم من وزارته الأخيرة التى قضت فى الحكم شهرين وعامين فقط ، وواحد من وزارته الثانية واثنين من وزارته الأولى ! ! بينما لم يشمل التغيير خروج أحد من الوزراء القدامى الذين كانوا موجودين قبل عاطف صدقى ! ! بل إن الأسماء التسعة الأولى هى نفسها الأسماء التسعة الأولى فى الوزارة السابقة . . وهكذا فإن كل ما سيحدث فى ترتيب الكراسى الخمسة على اليمين واليسار فى مجلس الوزراء ، أن ينتقل مَن كان على يسار رئيس الوزراء (يوسف والى) ليصبح عن يمينه ، وتنتقل من كانت على يمين النائب (الجنزورى) لتصبح عن يساره هو نفسه وقد أصبح رئيسا للوزراء . . وهكذا كل من كان على اليمين يصبح على اليسار ، وكل من كان على اليسار يصبح على اليمين ، مع تقدم فى كرسى واحد ! ! .

(٤٤)

التعديل الكبير فى وزارة الجنزورى

كان التعديل الوزارى الأخير بمثابة تعبير واقعى عن إيمان القيادة السياسية واقتناعها بضرورة إيجاد الصيغ الكفيلة بتحقيق النجاح الإدارى والتنفيذى فى اجتياز مجموعة من المشكلات التى حالت بالفعل دون تحقيق معدلات نمو وإنجاز تناسب الطموح المرجو من أجل دخول مصر القرن الحادى والعشرين بخطوات قادرة على الإنجاز السريع الهادف والإنتاجية العالية المثمرة.

وعلى حين أن التعديل لم يشمل خروج غير ثلاث وزيرات فقط، فإن التعديل قد شمل المهام الوزارية لعشرة من أعضاء الحكومة (بالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه)، مما استتبع طبقا للدستور أداء هؤلاء العشرة لليمين الدستورية، وفى واقع الأمر فإن التعديل شمل ما هو أكثر من المهام الوزارية لعشرة من أعضاء الحكومة (وخذ على سبيل المثال أن أحد الوزيرين اللذين كانا مختصين بشئون البرلمان قد انفرد بهذه المسئولية حين تولى الوزير الثانى مسئولية وزارية أخرى).

● نشر هذا المقال فى الأهرام غداة إعلان التعديل الوزارى فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧.

كذلك فإن التعديل الوزارى قد خلق نوعا جديدا من المزاوجات بين الوزارات المختلفة لم يكن موجودا فى الوزارة قبل تعديلها (وإن كانت مصر قد عرفته من قبل على فترات متباعدة). وهكذا فإنه يمكن القول - على سبيل الإجمال - إن التعديل الأخير وإن لم يكن قد شمل أشخاصا كثيرين إلا أنه شمل مسئوليات كثيرة جدا وأكثر مما كان متوقعا.

(١) ويأتى فى مقدمة ما شمله التعديل الوزارى أن رئيس الوزراء عاد ليتولى مهام وزارة الإدارة المحلية بنفسه، وفى حقيقة الأمر فإن هذا هو الوضع الطبيعى جدا والذى لا ينبغى الرجوع فيه ولا عنه مرة أخرى، وقد انتبه معظم رؤساء الوزراء إلى هذه الحقيقة وكان آخرهم الدكتور عاطف صدقى حين تولى هذه المسئولية فى وزارته الثانية فيما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩١، وذلك بعدما كان قد اختار لها وزيرا فى وزارته الأولى (١٩٨٦ - ١٩٨٧).

ويدلنا تاريخ هذه الوزارة على أهمية أن يتولاها بنفسه رئيس الوزراء، فمنذ أنشئت هذه الوزارة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ وقد تعاقب عليها وزراء كثيرون كان من بينهم رؤساء الوزارات أنفسهم، وكان أول من تولاها هو نائب رئيس الجمهورية (ورئيس الوزراء السابق) السيد كمال الدين حسين، وقد عاد لتوليها مرة ثانية. كما تولاها نائب الرئيس على صبرى فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر التى تشكلت بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧. (وليس هذا مجالا لتفصيل تعاقب الوزراء على هذه الوزارة، فقد فصلت القول فى هذا المجال فى كتابى «البنيان الوزارى فى مصر» ١٩٧٨ - ١٩٩٦).

ولكن الملاحظ أن هذا التأرجح فى مستوى من يتولى هذه الوزارة له ما

يبرره، من حيث إن هذا الوزير يرأس المحافظين والذين أصبحوا منذ أكتوبر عام ١٩٧٨ بدرجة الوزير والمسئوليات وسلطات تفوق سلطات ومسئوليات كثير من الوزراء، فضلا عن أن عددهم قد أصبح ٢٦ محافظا، وفضلا كذلك عن نواب المحافظ فى القاهرة (والإسكندرية) والأقصر.

وهكذا فقد كان من الطبيعى أن تحدث كثير من الاختلافات المتكررة بين المحافظين وبين الوزير المختص بالإدارة المحلية إذا لم تكن هناك فجوة وظيفية بين هذا وهؤلاء تتيح الوجود لأولى بدهيات الرئاسة والتسلسل القيادى المفترض. وقد كان القراء جميعا يلاحظون أن الاختلافات بين وزير الإدارة المحلية وبين المحافظين لا تكف عن التفاقم، وبخاصة أنه كان هناك بين المحافظين من هو أقدم منه حتى فى تولى منصب المحافظ!.

(٢) كان من أكبر الإنجازات التى حققتها التعديلات الوزارية الأخيرة الفصل بين وزارة الدولة لشئون البيئة وبين وزارة قطاع الأعمال العام، فقد كان من أطرف ما يمكن (وكم ذا بمصر من المضحكات كما يقول المتنبى) أن معظم مشكلات تلوث النيل - على سبيل المثال - تأتى نتيجة تصريف شركات قطاع الأعمال العام لمخلفاتها فى النيل.. وهكذا كان من المستحيل - على سبيل المثال - أن يرصد وزير البيئة مخالفات تنبع من وزارة قطاع الأعمال العام بينما هو المسئول الوحيد عن الوزارتين.

وفضلا عن ذلك فإن الاهتمام بالبيئة كان يقتضى منذ زمن بعيد أن يتفرغ لها وزير نشط وكفء وقادر وذو نفوذ، بحيث يعطى لهذا المجال الحيوى دفعة قوية تتيح له أن يأخذ المكان المناسب فى اهتمامات مصر فى نهاية القرن العشرين.

وقد كان من المتوقع مرة وراء أخرى أن تنتبه الحكومة إلى أهمية تفرغ أحد وزرائها لوضع الآلية الكفيلة بتطبيق وتنفيذ التشريعات الممتازة التى أصدرتها السلطة التشريعية بمشورة السلطة التنفيذية من أجل الحفاظ على البيئة، ومع هذا فإنى أخشى أن تنشغل وزيرة البيئة الجديدة بالشق التنموى من البيئة بحكم تخصصها وتعطى الاهتمام الأقل أو الرمزى للجانب الأخطر وهو الجانب الوقائى، وقد قرأت كل تصريحاتها فراعنى - على سبيل المثال - غياب انتباهها لأى نوع من أنواع الملوثات القاتلة التى تحيط بنا فى كل ذرة، وراعنى أكثر أن إعلانات التليفزيون - على سبيل المثال - ما تزال تكرس الإعلان عن أخطاء جبارة نتخذها من دون أن ندرى من أجل تدمير البيئة (خذ على سبيل المثال العبوات البلاستيكية التى تحافظ على «آخر حباية» من مسحوق الغسيل وتدمر البيئة فى الوقت ذاته).

(٣) كان أعظم إنجاز حققته التعديلات الأخيرة هو انفراد وزارة التربية والتعليم بوزير قوى قادر على حل المشكلات المتضاعفة فى الفترة الأخيرة والتى لم يشهد التعليم المصرى مثيلا لها على مدى تاريخه كله، وقد امتدت هذه المشكلات لتشمل كل جوانب العملية التعليمية حتى أصبح من العسير أن تجد أى جانب من هذه العملية يخلو من المشكلات الحادة، وقد تعاقبت هذه المشكلة فى الفترة الأخيرة بصورة درامية حين تحولت الدروس من ظاهرة محضورة النطاق إلى ظاهرة أساسية ثم إلى مافيا ثم إلى حتمية تاريخية، كما انتشرت ظاهرة الخطأ فى أسئلة الامتحانات العامة وظاهرة تسريب الأسئلة . . إلخ.

ولا شك أن اختيار الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالذات ليتولى هذه

الوزارة كان اختيارا موفقا جدا، فلربما كان هو أقدر الجميع على حل هذه المشكلات بفضل معاصرته لها، وتعمقه فى فهمها طيلة المدة التى قضاها على رأس هذه الوزارة، ويمكن النظر بتفاؤل شديد إلى أنه وقد تفرغ من أعباء بيروقراطية هائلة يفرضها قطاع التعليم العالى والبعثات والجامعات والعلاقات الثقافية بالخارج، سوف يكون أكثر قدرة على النهوض بهذه الوزارة الأولى والنجاح فى تحقيق التقدم المنشود فى المشروع القومى لمصر.

(٤) كان اختيار سياسى بارز شغل منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى لتولى مسئولية وزارة التنمية الإدارية، بمثابة خطوة موفقة جدا، فمن المطلوب فى المرحلة القادمة أن تتوافق النظم الإدارية للدولة، لا مع قواعد الإدارة وماضيها فحسب، ولكن مع تطلعات الجماهير، وأعتقد أن الوزير الجديد وقد شغل وهو فى مقتبل عمره منصب العمادة فى حقوق الإسكندرية عن طريق الانتخاب. سيكون قادرا على تحقيق هذا التوائم المطلوب بين تطلعات الجماهير ونظم الدولة.

(٥) كان ضم البحث العلمى إلى التعليم العالى ولا يزال هو البديل الأكثر توفيقا لهذا القطاع، فقد لاحظ المراقبون والمنتمون إلى هذا القطاع الحيوى أن المشكلات لا تتزايد فى هذا القطاع إلا عندما يعين له وزير متفرغ ومتفرد به، فلا تكون النتيجة إلا رغبته المستمرة فى إثبات وجوده فى كل خطوة، وتكون المحصلة النهائية خلافات وقضايا إدارية وأحكام محاكم واستشكالات فى تنفيذها.. إلخ.

ولست فى حاجة إلى أن أذكر أمثلة، فالأمثلة واضحة جدا وسوف يكون من أولى مهام الوزير الجديد أن يختار كثيرين لشغل كثير جدا من المواقع

الشاغرة فى رئاسات الأكاديمية ومراكز البحوث القومية .

(٦) كانت عودة «التعاون الدولى» إلى الاقتران بـ «التخطيط» بمثابة العود الأحمد ، وذلك لأن التخطيط ببساطة شديدة كان المسئول الأول والأخير عن تنظيم الاستفادة من الموارد من أجل التنمية ، ولم يكن من المنطقى أبدا إبعاد جهاز التعاون الدولى المعنى بالموارد الخارجية عن نطاق التخطيط ، فضلا عن أنه لم تكن له علاقة وثيقة ولا متوسطة بوزارة الاقتصاد بحكم اختصاصاتها الرقابية والتنظيمية ، كذلك فإن تولى رئيس الوزراء بنفسه وبزميله المقرب مسئولية هذا القطاع أو هذين القطاعين معا تعنى الكثير .

(٧) كان من المفيد جدا أن أسفر التعديل الوزارى الجديد عن عودة وزارة الدولة للتنمية الريفية ، وفى حقيقة الأمر فإن هذه الوزارة ليست وزارة جديدة كما روج البعض ، فقد أوجد الوفد فى حكومته الأخيرة فى يناير عام ١٩٥٠ وزارة للشئون البلدية والقروية وتولاها إبراهيم فرج باشا ، وتكونت هذه الوزارة من كيانات تابعة لوزارات الصحة والأشغال والداخلية والزراعة ، وسرعان ما انقسمت هذه الوزارة إلى وزارتين واحدة للشئون القروية وواحدة للشئون البلدية ، وذلك فى وزارة على ماهر (فبراير عام ١٩٥٢) ، ولكن الوزارتين عادتا للانضمام فى وزارة الهلالى باشا (مارس عام ١٩٥٢) .

وقد تكرر ما حدث قبيل الثورة فيما بعدها ولكن ليوم واحد فقط فى سبتمبر عام ١٩٥٢ حين عدل على ماهر باشا وزارته التى شكلها بعد الثورة فى ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ وعهد إلى مريت غالى بتولى الشئون القروية وإلى نور الدين طراف بتولى الشئون البلدية ، ولكن سرعان ما شكل محمد نجيب

وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥٢ ، ومنذ ذلك الحين كفت الشئون القروية عن الانفراد بوزير، وإن ظلت مقترنة بالشئون البلدية حتى أنشئت وزارة الإسكان لتحل محلها .

وفى أكتوبر عام ١٩٧٧ ورد تعبير «التنمية الريفية» للمرة الأولى فى التشكيلات الوزارية، حين عين المهندس إبراهيم شكرى وزيرا للزراعة وللإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى وزارة ممدوح سالم الرابعة . ثم غاب هذا التخصص إلى أن برز فجأة فى التعديل الوزارى الجديد، وغنى عن البيان أن هذا الشأن القومى العام لابد أن يحظى باهتمام حكومى متنام كما هو الحال فى كل الديمقراطيات الغربية، وإلا فسنظل نشكو من ترييف الحضر والهجرة إلى العاصمة الكبرى والعواصم المحلية، وليس هذا المقام كافيا حتى للسرد السريع لمشكلات الريف التى لا نعتقد أن أحدا كالدكتور محمود شريف يستطيع الإلمام بها وتقديم الحلول الجراحية العاجلة لها .

(٤٥)

مصير الدكتور الجنزورى و وزارته !!

كمال الجنزورى هو ثالث رئيس وزراء تدرج فى مناصب المحافظين والوزراء (بعد ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين)، وبالتالى فمن المفترض أنه استوعب تماماً كل تفصيلات الجهاز الإدارى والبيروقراطى للدولة .

بدأ الجنزورى مناصبه السياسية بأن عمل محافظاً للوادى الجديد لأقل من سبعة شهور مابين نوفمبر ١٩٧٦ ومايو ١٩٧٧ ، وذلك فى بداية الفترة الثانية من حكم الرئيس السادات.

وحين شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة التى هى أولى وزارات مصر الحزبية بعد عودة الأحزاب فى ١٩٧٦ على هيئة تنظيمات (وقبلها منابر) وبعد الانتخابات التى أجريت لمجلس الشعب فى ١٩٧٦ . وقتها شكل ممدوح سالم وزارة ضمت عدداً من الوجوه الشعبية (سواء كانت هذه الوجوه شعبية بفضل السياسة ، أم بفضل حب قطاعات معينة من الجماهير)، وهكذا دخل الشيخ الشعراوى الوزارة، فى نفس الوقت كان هناك محافظ آثر أن يستأنف نشاطه السياسى الذى بدأ قبل الثورة، بل وانتعش وازدهر وهكذا فإنه ترك منصب المحافظ ليرشح نفسه عضواً فى مجلس الشعب، وليفوز بهذه العضوية بالفعل، وليدخل الوزارة بعد شهور معدودة .

● نُشر هذا المقال قبيل خروج الجنزورى من منصبه كرئيس للوزراء مباشرة، وحين كانت التكهنات ترجح استمراره كرئيس للوزراء فى بداية الفترة الرابعة من رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك .

كان هذا المحافظ هو إبراهيم شكرى، ثالث محافظى الوادى الجديد (منذ مايو ١٩٧٤ حتى أكتوبر ١٩٧٦)، وهو نفسه زعيم حزب العمل الاشتراكى! عندئذ اختير كمال الجنزورى ليخلف إبراهيم شكرى فى محافظة الوادى الجديد، وكان وقتها يشغل منصب وكيل وزارة التخطيط! هكذا فإن زعيم الحكومة الآن بدأ مناصبه السياسية بأن خلف أحد زعماء المعارضة فى منصب المحافظ!

الخطوة الثانية فى حياة الجنزورى السياسية جاءت فى مايو ١٩٧٧ حين أجريت حركة محافظين جديدة، وقد تضمنت هذه الحركة نقل ثلاثة محافظين إلى محافظات أخرى، ومن باب المصادفات أن سعد مأمون كان محافظاً للمنوفية ونقل محافظاً للقاهرة، ثم خلفه فى المنوفية محافظ بنى سويف الذى هو المهندس سليمان متولى سليمان (أقدم الوزراء الآن)، أما بنى سويف فقد حظيت بالجنزورى خلفاً لسليمان متولى سليمان! ولكن لنصف عام فقط، ففى ديسمبر ١٩٧٧ عين الجنزورى مديراً لمعهد التخطيط القومى، وعين نقيب الاجتماعيين عبدالمنصف حزين خلفاً له كمحافظ لبنى سويف.

فى ذلك الوقت كان الوزير السابق إسماعيل صبرى عبد الله هو مدير معهد التخطيط القومى بعد خروجه من الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم لأول مرة فى ابريل ١٩٧٥، وفى ظل التوجهات المبتعدة الآن (ديسمبر ١٩٧٧) تماماً عن اليسارية (بعد أن كانت تبتعد بالتدريج)، فقد كان من المنطقى أن يترك إسماعيل صبرى عبد الله هذا الموقع، وقد عين فى ذات الوقت مستشاراً لوزارة الحكم المحلى.

منذ ديسمبر ١٩٧٨ وحتى يناير ١٩٨٢، أى على مدى ثلاث سنوات كاملة، تولى الجنزورى منصب مدير معهد التخطيط القومى، وكان بمثابة المنصب التالى فى الأهمية السياسية لمنصب وزير التخطيط نفسه فى هذه الفترة، وهى الفترة التى ابتدأ فيها ظهور أهمية لمنصب وزير التخطيط دون أن تكون هناك أهمية للوزارة نفسها. والقصة تعود إلى بداية التحولات الاقتصادية على مدى عهد الرئيس السادات، حيث آثر السادات أن يستوزر إسماعيل صبرى عبد الله استاذ الاقتصاد اليسارى الكبير كنائب وزير للتخطيط (كان هو الدكتور سيد جاب الله) ثم أصبح إسماعيل صبرى عبد الله وزير دولة للتخطيط فى وجود سيد جاب الله نفسه كوزير للتخطيط، ثم أصبح إسماعيل صبرى وزيراً للتخطيط فى وزارتين تاليتين حتى شكل ممدوح سالم وزارته الأولى فاختار الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن المعروف بأنه «أبو التخطيط فى مصر» كوزير للتخطيط. ولكن الرجل لم يكن حريصاً على البقاء فى الوزارة، ولهذا فإنه ترك المنصب فى أول فرصة حين شكل ممدوح سالم نفسه وزارته الثانية فى مارس ١٩٧٦، وإن احتفظ بمكتب فى مجلس الوزراء حتى مرحلة متأخرة.

وهكذا اختار ممدوح سالم لمنصب الوزير الدكتور محمد محمود الإمام الذى احتفظ بالمنصب عند تشكيل وزارة مدوح سالم الثالثة، على الرغم من وجود مجموعة وزارية اقتصادية جديدة برئاسة القيسونى، ولكنه - أى الإمام - ترك هذه الوزارة بمفرده ليخلفه عبدالرزاق عبدالمجيد فى أثنائها، أى فى أبريل ١٩٧٧ فى تعديل وزارى لم يشمل غير هذا، فلما شكلت وزارة ممدوح سالم الرابعة آثر القيسونى - وكان ما يزال نائباً لرئيس الوزراء - أن يتولى وزارة التخطيط بنفسه، معيداً بهذا التذكير بما حدث فى الوزارة المصرية فى

أوائل الستينات وفى وزارة عبدالناصر عقب هزيمة ١٩٦٧ ، حين كان القيسونى نفسه فى بعض الأحيان يتولى السيطرة على الأمور الاقتصادية والمالية من خلال وزارة التخطيط(!!)

بعد شهور قليلة ترك القيسونى الوزارة نهائياً (مايو ١٩٧٨) وعاد الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد مرة ثانية ليكون وزيراً للتخطيط، وليواصل منذ ذلك الوقت صعوده حتى أصبح مرشحاً لرئاسة الوزارة نفسها، وقد انفرد فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) بأن أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد.

وكان عبدالرزاق عبدالمجيد هو السلف المباشر الذى خلفه كمال الجنزورى كوزير للتخطيط (فقط) فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (يناير ١٩٨٢)، قادماً من منصب مدير معهد التخطيط القومى الذى شغله أيضاً أسلافه فى الوزارة: إسماعيل صبرى، ومحمد محمود الإمام وغيرهما.

□

كانت هذه خلفية تاريخية مهمة لمحاولة فهم شخصية كمال الجنزورى، وهناك خلفيات تاريخية أخرى تتعلق بعمله كوزير على مدى ١٤ عاماً قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، وعمله كنائب لرئيس الوزراء طيلة ١٠ أعوام أيضاً، ولكننا فى ظل المساحة المحدودة فضلنا الاكتفاء بالخلفية الأولى، وربما نقفز الآن إلى الجنزورى كرئيس للوزراء.

سنبدأ بالمعطيات الإيجابية التى ساعدت الجنزورى على النجاح فى عمله كرئيس للوزراء حتى الآن:

العامل الأول : الرئيس مبارك نفسه

فالرئيس مبارك طويل البال ، متفهم للجزئيات ، لا يحب التعجل بالقرارات السياسية التى تحظى بالتصفيق دون عائد مفيد لقضايا وطنه ، وحكومته ، ولو أن الدكتور الجنزورى فُرض على الرئيس عبدالناصر بمشورة أو باتفاق كرئيس للوزراء ما صبر عليه أكثر من أربعة شهور ، ولو أنه فرض على الرئيس السادات لما تردد السادات فى تغييره على مرحلتين ، فى الشهر الأول ينيط مسئولية النائب الأول لرئيس الوزراء بمرشح آخر من داخل المجلس نفسه ، وفى الشهر الثانى يعلن بطريقة مؤثرة عن حاجة الدولة إلى الجنزورى فى منصب آخر عجز عن أن يجد له كفاءة غير الجنزورى ، أما الرئيس مبارك فبحكم شخصيته الواثقة وثباته الانفعالى وفهمه للتيارات المجتمعية والموظفية (إن صح هذا التعبير) وقدرته على فرز الحقيقة من الخيال فى تقارير الأمن وأجهزة الرقابة ، بل وفى كتابات الصحافة نفسها . . بحكم هذا كله فإنه قادر على أن يستخرج من أداء الجنزورى ما قد يعجز الجنزورى نفسه عن إبرازه فى أدائه .

العامل الثانى : المناخ الذى خلقه الرئيس مبارك

يأتى الجنزورى كثالث رئيس وزراء على التوالى من التكنوقراطيين المعنيين بالاقتصاد بمعناه الواسع ، على لطفى وهو فى الأصل تجارى استكمل دراسته فى الاقتصاد فى سويسرا ، عاطف صدقى وهو فى الأصل حقوقى استكمل دراسته فى المالية العامة والاقتصاد فى فرنسا ، ثم الجنزورى وهو زراعى استكمل دراسته فى الاقتصاد الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم تحول إلى مجال التخطيط . . على حين بقى عاطف صدقى

رئيساً للوزارة قرابة عشر سنوات (نوفمبر ١٩٨٦ - يناير ١٩٩٦)، فإن سلفه علي لطفي لم يبق إلا سنة واحدة (١٩٨٥ - ١٩٨٦)، وهكذا فإن القاعدة أنه ليست هناك قاعدة، وهناك في الصحافة المصرية فكرة سائدة على طريقة الانطباع عن الأبطال الرياضيين في تخطي الحواجز، فإذا كان الجنزوري قد تخطى مدة علي لطفي فلماذا لا يصل إلى مدة عاطف صدقي؟

والشاهد أننا كثيراً ما نستمع إلى مقولات من قبيل أن الجنزوري كان هو المرشح بالفعل لخلافة علي لطفي في ١٩٨٦، وبدأ بالفعل في تشكيل حكومته، ولكن رفعت المحجوب أشار في اليوم الأخير على الرئيس بعاطف صدقي باعتباره أستاذاً متمكناً فضلاً عن أنه كان في الصورة من عمل أجهزة الدولة كلها كرئيس للجهاز المركزي للمحاسبات منذ بداية عهد الرئيس مبارك.

ليس هناك بين أيدينا ما يدعم الرواية أو ينفيها، لكن الطريف في الموضوع أن رفعت المحجوب نفسه كان موضوعاً لرواية مشابهة أخرى، فقد كان في روايات ضعيفة جداً مرشحاً لخلافة فؤاد محيي الدين كرئيس للوزراء عقب انتخابات ١٩٨٤، وكان فؤاد محيي الدين مرشحاً على وجه التأكيد لرئاسة مجلس الشعب، إلا أن وفاته المفاجئة حالت بينه وبين المنصب، وبالتالي رشح المحجوب ليخلفه في المنصب الذي كان مرشحاً له كرئيس لمجلس الشعب على نحو ما كان سيخلفه في رئاسة الوزارة.

الرواية راجت بعض الوقت ولكن مذكرات كمال حسن علي نقضتها تماماً، فقد ذكر كمال حسن علي نفسه أن الرئيس تحدث إليه في حضور فؤاد محيي الدين نفسه عن تشكيل الوزارة التالية.

والحاصل أنى لا أظن أن رفعت المحجوب لو شكل الوزارة كان قادراً على أن يستمر نفس الفترة التى استمرها عاطف صدقى أو الجنزورى. فقد كان أضيق صدراً وأعلى صوتاً وأكثر شعارات من كليهما، فضلاً عن سهولة تورطه فى كثير من الجزئيات المالية التى يتعفف عنها الجنزورى وعاطف صدقى، ومهما قدم الرئيس مبارك من مساعدة للمحجوب (أو لأمثاله من طراز مصطفى السعيد على سبيل المثال) فما كان فى وسعه أو وسعهم أن يساعدوا أنفسهم فى تحمل المسئولية بصدر رحب، وصبر جميل كالجنزورى أو عاطف صدقى.

أظن أن هذا يكفى فى تصوير المناخ الذى أتيح فيه للجنزورى أن يعمل كرئيس للوزراء.

العامل الثالث: وزارات سلفه عاطف صدقى وتراثها الجيد

لاشك أن الجنزورى قد تسلم أوضاعاً اقتصادية متميزة، ساهم فى صياغتها عاطف صدقى بالدرجة الأولى والثانية والثالثة كأستاذ متميز للمالية العامة والاقتصاد، وكدارس جيد، وصاحب انفتاح على العالم الخارجى من خلال دراسته ومنصبه كمستشار ثقافى، فضلاً عن مثابرته على العمل، وتمتعه بذاكرة جيدة، وروح حيوية محبة قادرة على تجميع المساعدين والإفادة منهم. ويأتى دور الرزاز الذى استطاع استغلال كل المعلومات النظرية فى كتب المالية العامة من أجل خلق موارد جديدة، ودعم موارد الدولة باستمرار، ودون كلل، ومع الرجلين عمل وزيرا اقتصاد متميزان بالجهد والصبر والمثابرة والبعد عن الأضواء، الأول هو يسرى مصطفى الذى كان فى تصرفاته المالية أقرب إلى التزمت، مما خلق انطباعاً

جيداً إذا ما قورن بتصرفات وزيرة الاقتصاد الأولى فى عهد الجنزورى، والثانى هو محمود محمد محمود الذى لم تُتناول سيرته بشىء باستثناء موقف واحد يبدو عابراً فى إحدى قضايا نواب القرض، وقد تم الانتهاء منه مبكراً.

قارن هذا المناخ والتراث الذى تركه عاطف صدقى للجنزورى بالمناخ والتراث الذى كان على الجنزورى أن يواجهه لو أنه خلف على لطفى مباشرة، وإذن فان الجنزورى لم يكن مجدداً أو صانعاً لنجاح بقدر ما كان وريثاً.

العامل الرابع: توفيق الجنزورى فى اختيار بعض معاونيه

على الرغم من دماثة خلق الدكتور محمود حمدى زقزوق وهدوءه، فإنه أراح ذهن الجنزورى وباله من مشكلات كثيرة كان وزير الأوقاف السابق بدأ يصعدها بدون مبرر، فضلاً عن أن أسلوب الوزير السابق الدعائى والمظهرى كان قد استهلك ولم يعد لائقاً فى مجال الدعوة الإسلامية، ولو أن الجنزورى اختار وجهاً من الوجوه الشبيهة بالوزير السابق، لفتح على نفسه أبواباً من الصداع المستمر.

كان نجاح الجنزورى فى إحلال الدكتور مفيد شهاب بتواضعه ودأبه محل الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى قطاع التعليم العالى، بمثابة نجاح مذهل، وعلى الرغم من الجهد الذى يبذله الدكتور حسين بهاء الدين للمعارك وللانتصار فيها، فإن أكثر من ٩٩٪ من الشعب يلاحظون الفارق بين أسلوبين يواجههما الجنزورى، أسلوب مثمر ومريح يعمل به مفيد شهاب وينجز ويرضى، وأسلوب آخر يثير به الدكتور بهاء الدين الغبار حتى فى

وجه رئيس الوزراء نفسه ويدخل الحكومة فى صراعات لا تنتهى فى التحسين وتعيين الموظفين ومواعيد عمل موظفى ديوان وزارته التى يمدها حتى الحادية عشرة مساء كآخر تحد يبرز به قدراته على إثارة المعارك وخلقها ثم إطفائها .

بنفس القدر من التوفيق فى اختيار زقزوق ومفيد شهاب يأتى اختيار الجنزورى للدكتور زكى أبو عامر لتولى التنمية الإدارية مثيرا كثيرا من البهجة والرضا فى نفوس الموظفين، و يأتى اختياره لنادية مكرم عبيد التى حولت البيئة إلى النجومية فى الصفحات المخصصة أصلاً للفن والفنانين ، ولكن الوزيرة الجميلة تبدأ ما يمكن أن نسميه الوعى البيئى ممتزجا بنجومية شخصية (شبه فنية) لسيادتها ، ولو أنها بداية متأخرة .

العامل الخامس : يخرج الذهب (أو الصفيح) من الأدراج فحسب

إذا صح أن بعض المسئولين الكبار يعيدون صياغة الذهب بما يقدمون من مشروعات، فإن الجنزورى يخرج الذهب (أو الصفيح) المخزون بالأدراج .

ويتضح هذا من أن كل المشروعات الكبرى التى بدأتها الدولة فى عهد الجنزورى كانت بالفعل مدروسة ومبرمجة (ومعترضاً على بعضها باعتراضات جوهرية) منذ أكثر من عشر سنوات ، وأحياناً منذ أكثر من عشرين سنة ..... والجنزورى لا ينكر هذا، وإنما هو فخور بهذا الدور الذى يخرج به الذهب من الأدراج خصوصاً أنه بحكم أقدميته فى وزارة التخطيط كان (بالتبعية ودون حاجة إلى إثبات) واحداً من الذين رأوا تصميم هذه المشروعات.

العامل السادس: التجاوب مع الرأى العام

حرص الجنزورى على أن يُظهر كل شهر أو شهرين أحد التصرفات التى تنبىء أنه يحس بنبض الشارع ويستجيب له، صحيح أنه لا يأخذ توجيهاته من هذا النبض، ولا جعله بمثابة الهدف الذى يرنو ببصره إليه على نحو ما كان يفعل فؤاد محيى الدين أو عزيز صدقي ولكنه يلتفت إلى هذا النبض بدرجة ربما تكون قريبا من الدرجة التى كان يلتفت بها ممدوح سالم على سبيل المثال.

العامل السابع: العلاقة المباشرة مع عدد محدود من الكتاب والصحفيين المرموقين

ومع هذا فإن الجنزورى يكاد أن يكون قد قطع علاقته، بل وأمله فى مجموعة أخرى من الذين يحاربونه باستتار تنفيذا لتحالفاتهم مع بعض الوزراء المؤثرين مثلاً، والجنزورى نفسه يلمح بمدى الضغط الذى يمارسه أحد الوزراء الذى يملك ميزانية ضخمة لطبع أعمال مهمة لوزارته، ومع أن بعض الصحف تجاوزت الوزير تماماً إلا أن عدداً آخر ما يزال واقعاً تحت تصرفاته.

وهكذا يبدو الجنزورى فى موقف كأنه بين أعداء صرحاء وأصدقاء متعاطفين فحسب، وهو موقف لم يسبق لأى رئيس وزراء مصرى فى عهد الثورة أن تعرض له، حتى رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة كانوا يتمتعون بحكم الطبقة بعلاقات واضحة بالصحفيين من الأحزاب المناوئة، لكن الجنزورى بحكم شخصيته التى هى أقرب إلى الانطوائية منها إلى الانفتاحية

أصبح فى وضع متفرد من هذه الناحية، وبقدرة قادر فقد أصبح هذا الوضع من معطياته الإيجابية بأكثر من أن يكون من المعطيات السلبية ، ولكن حتى متى .. لا أحد يدرى !! .

العامل الثامن : الانتظام والروتينية المنتظمة

ساعد الانتظام والروتين فى شخصية الجنزورى على أن يعقد مجلس الوزراء كل أربعاء ، فإذا حدث أى طارئ فإنه يعقد نفس الاجتماع السبت أو الأحد التالى دون أن يلغى اجتماع الأربعاء التالى، وهكذا أصبح هناك ٣١ آخرون غير الجنزورى نفسه يواجهون المواقف المتجددة على المنضدة، قارن هذا بما يمكن أن يحدث مع رئيس وزراء لا يهتم بعقد المجلس، تثورأزمة كأزمة شركات توظيف الأموال مثلا فيجد الوزراء أنفسهم لا يعرفون شيئاً عن الموضوع ولا يستطيع رئيس الوزراء مهما كان أن يطلب ٣١ عضواً فى مجلس الوزراء على التليفون ليحكى لكل واحد منهم الموضوع وأسراره وخفاياه ووجهة النظر التى تريدالحكومة ترويجها وإشاعتها بين الجماهير.

ولكن عقد مجلس الوزراء كل أسبوع يجعل الوزراء على الأقل فى الصورة تجاه كل شىء حتى من قبيل سياسات السلام بين إسرائيل وفلسطين، وما يتردد من دور مصر فى المشورة على الفلسطينيين . . إيجابية تبدو فى الظاهر بسيطة ولكن مكاسب الجنزورى منها كبيرة جداً.

(٤٦)
المأزق الكبير الذى يواجه وزارة الدكتور عاطف عبيد

على الرغم من أن عاطف عبيد جاء ومعه ١٣ وزيراً جديداً، إلا أنه لم يلق عُشر الترحيب (والإشادة بالتغيير) الذى لقيه الجنزورى حين جاء ومعه ٧ وزراء جدد فحسب . . وعلى الرغم من أن عاطف عبيد فيما قبل وصوله إلى الوزارة كان نجماً جامعياً كبيراً معترفاً له بالأهمية والأسبقية والتفوق فى تخصصه العلمى، إلا أنه أيضاً لم يلق عُشر الثناء الذى لقيه الدكتور الجنزورى الذى لم يكن له نفس القدر من السمعة فى تخصصه، فضلاً عن أنه لم يكن أستاذاً فى الجامعة وصاحب تلاميذ ومدرسة .

ومن العجيب والطريف والمذهل أن السبب فى هذا ليس هو عاطف عبيد وإنما هو كمال الجنزورى نفسه، الذى بدد بخروجه من الوزارة كل الأحلام التى غذاها الإعلام وضخمها إلي حدود لم تحدث إلا قبيل هزيمة ١٩٦٧ ، ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن مشروع خليج السويس وصف بأنه أكبر منطقة صناعية فى العالم لمجرد أن قراراً مكتبياً ورقياً صدر فى اجتماع لمجلس الوزراء بتخصيص مساحة كبيرة لتكون منطقة صناعية فى المستقبل . .

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته .

وعلى نفس هذا النمط كانت كثير من الإنجازات الورقية تقدم للجماهير طيلة عهد الدكتور الجنزورى، ولهذا أصبح الناس وهم فى غمرة الحديث عن التغيير يتساءلون عن هذا التخدير بالوهم الذى عاشوه طيلة حكومة الجنزورى وأصبح الموقف شبيهاً تماماً بما حدث فى التاريخ عند الموت المفاجئ لزعماء شموليين فإذا بالجماهير تندفع فى لوعة وكأنها مقدمة على الضياع، وإذا بالرئيس الجديد لا يلقى التقدير اللائق ولا حتى لتاريخه فى ظل التجربة القاسية التى لا تريد تكرار الترحيب بَمْن هو إلى زوال ، لأن من كان قبله بكل مجده وجبروته وهليمانه ونفوذه قد زال بالفعل فى دقيقة واحدة وسبحان مغير الأحوال الذى يغير ولا يتغير.

بهذا الفهم المتواضع يمكن لنا أن نتأمل حالة الإحباط الشديدة التى اعترت النخبة المصرية والشارع المصرى على حد سواء، عندما اختار عاطف عبيد أن يستمر بتسعة عشر وزيراً من وزراء الحكومة السابقة، وصحيح أن الشعب والنخبة قد يتقبلون ثلثى هذا العدد، لكن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الجماهير لا تزال تتطلع بكل لوعة إلى التخلص من ثلث هذا العدد متمثلاً فى ستة من الوزراء الذين يحظون بالإجماع على كراهيتهم واتهامهم بكل الموبقات التى تمس التصرفات الشخصية والذمة المالية، خاصة أن الأحكام القضائية - وهى عنوان الحقيقة - كثيراً ما أدانت هؤلاء الستة، وأن أقصى ما وصلوا إليه فى المحاكم التى لجأوا إليها لم يكن إلا الحفاظ على ماء الوجه فى أحوال نادرة وذلك فى مقابل الإدانة الواضحة فى أحوال كثيرة.

ومع هذا فقد اكتسب كل من هؤلاء الستة قدرة مهولة على الاستهتار بالرأى العام والذوق العام وبالأخلاق العامة، و أصبح كل منهم قادراً على

أن يقلب الحقائق كل يوم، فإذا ما حدثت كارثة فى وزارته وكان هو المسئول عنها، تحولت الأمور بقدرة قادر إلى أن يكون هو المستفيد الوحيد منها بإلقاء الضوء على إنجازاته هو وتصوير الأمور على أن التاريخ الصحيح لم يبدأ إلا فى عهده، وأن ما قبل هذا كان بلا تاريخ وبلا ملفات .

التفجير الأكثر خطورة سيأتى من الوزير الشاب الذى يمثل الآن الرجل الثانى فى قطاع الشئون الاقتصادية والمالية، وهو المسئول عن قطاعات أخرى بحكم قربه من رئيس الوزراء وبحكم حيويته المتدفقة وخبرته بمبنى مجلس الوزراء نفسه، حيث عمل مرتين كوزير للدولة فى مجلس الوزراء، المرة الأولى فيما بين أبريل ١٩٩٣ وأكتوبر ١٩٩٣، أى فى نهاية وزارة عاطف صدقى الثانية، وكان عمله كوزير دولة فقط فى مسمى القرار الجمهورى الصادر، وبعد أن تولى وزارة التعاون الدولى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة عاد إلى الوراء خطوة واحدة وأصبح وزيراً للدولة للشئون الاقتصادية فى رئاسة مجلس الوزراء، وذلك فيما بين يناير ١٩٩٦ ويوليو ١٩٩٧ .

لكنه فى تعديل وزارى محدود فى وزارة الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧ قفز إلى الأمام خطوتين ليصبح وزيراً للاقتصاد، وفى وزارة عاطف عبيد قفز إلى الأمام خطوة أخرى فى الاتجاه الإيجابى بأن ضم التجارة الخارجية إلى الاقتصاد: . كما قفز إلى الأمام خطوة أخرى نتيجة خروج الدكتور الجنزورى أقدم من كانوا يسمون بالوزراء الاقتصاديين منذ وزارة عاطف صدقى الأولى (وذلك بعد خروج صلاح حامد).

والآن. . . أصبح يوسف بطرس غالى متقدماً على وزير المالية وعلى

وزير التموين والتجارة الداخلية وعلى وزير التخطيط والتعاون الدولى، وقد جاء هؤلاء الثلاثة إلى الوزارة فى الوزارة الجديدة فحسب ، فإذا أضفت إلى هؤلاء أن وزير قطاع الأعمال العام هو الآخر جاء فى الوزارة الجديدة هو ووزراء الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والبترول والتأمينات وهى الوزارات المعنية بالإنتاج بطريقة أو بأخرى عندئذ لك أن تتصور مدى الشعور بالزهو والتفوق الذى يشعر به يوسف بطرس غالى وهو يترأس عشرة من هؤلاء بحكم أقدميته بينما هو أصغر منهم جميعا .

كما أن يوسف بطرس بحكم أقدميته الوزارية يسبق وزيرين آخرين يتصل عملهما من بعيد بالاقتصاد وهما وزيرا القوى العاملة والتنمية الإدارية اللذين لم يدخلا الوزارة إلا بعده بستة شهور، وكل هذا مما يضيف إلى ثقة الدكتور بطرس غالى فى نفسه وفى أدائه الوزارى، لكن الملاحظ للأسف الشديد أن الدكتور يوسف بطرس لا يتمتع بالقدر الكافى من هذه الثقة فى النفس.

ومن أسف أن الوزارة ستدفع ثمن هذا العيب البارز ، وستكون أكثر مشكلات الوزارة القائمة قادمة من اتجاه يوسف بطرس غالى وقرارته، أو بالأحرى «لا قراراته» إن صح هذا التعبير . وهذه قضية تحتاج إلى قدر من التوضيح.

يوسف بطرس غالى يتمتع بعلم اقتصادى متميز لاشك فى هذا بحكم دراسته فى المدرسة العملية التى أنشأناها منذ الستينات لتكون بمثابة مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics وهى كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ثم فى الولايات المتحدة ثم عمله فى بعض المؤسسات

الاقتصادية الدولية ، والدولية هنا تعنى المرتبطة بالمنظمات الدولية ، أى الأمم المتحدة وصندوق النقد . كل هذا جميل ، لكن خبرة يوسف بطرس غالى بالاقتصاد المصرى تكاد تكون معدومة إن لم تكن كذلك بالفعل ، والذين يتابعون تصريحاته يلمسون هذا بوضوح شديد ودون أدنى عناء .

ويكفى للتدليل على هذا أن الوزير الجديد آثر أن يضم إلى اختصاصاته وزارة التجارة الخارجية وترك وزارة التجارة الداخلية مع التموين ، مع أن هذا الوضع كان قد انتهى فى يناير ١٩٩٦ بتوحيد التجارتين الداخلية والخارجية فى وزارة واحدة شأن كل الدنيا .

لكن الوزير آثر أن يختص بالتجارة الخارجية دون الداخلية ، وسوف يعانى هو نفسه فى وزارة الاقتصاد من عدم امتداد نفوذه إلى التجارة الداخلية ، وسأضرب مثلاً واحداً فيما لو صمم رئيس الشركة القابضة للسلع الاستهلاكية على استيراد سلعة استفزازية لأن السوق تطلبها ، وكان المطلوب لهذه السلعة ربع مليون دولار ، ألن يؤثر هذا على كل السياسات النقدية والمصرفية لوزير الاقتصاد العالم الهمام . صحيح أن الشركة القابضة تتبع قطاع الأعمال العام ولابد لها أن تقدم دراسة جدوى عن أن استيراد هذه السلعة هو الإجراء الوحيد الكفيل بتعويم الشركة عندما تبيعها فى منافذها التى تعانى من قلة المقبلين على الشراء منها ، وهذا أمر وارد فى كل شركات السلع الاستهلاكية : عمر أفندى وصيدناوى وبنزايون والصالون الأخضر وبيع المصنوعات . . إلخ .

هذا نموذج بسيط لمدى العجز عن السيطرة على الآخرين رغم العلم الغزير والحديث به فى تعال معقول ، أو مع شىء من روح الدعابة المصرية

التى يجيدها الوزير .

أظن أن القراء جميعاً يفهمون المثل الذى أوردته لتوى ، وأظنهم أيضاً يفهمون حتى بدون معرفة بالمصطلحات الاقتصادية أن هناك عجزاً واضحاً فى الميزان التجارى فى نهاية وزارة الجنزورى لم يكن موجوداً فى نهاية عهد الدكتور عاطف صدقى ، كان وزير الاقتصاد فى نهاية حكومة الجنزورى هو يوسف بطرس غالى بينما كان هو محمود محمد محمود فى نهاية عهد عاطف صدقى . .

وكل القراء قرأوا جريدة «الأهالى» يوم الأربعاء (الماضى) وهى تعلن فى الصفحة الأولى أن حواراً تليفونياً ساخناً دار بين محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد، ولأن قانون البنك المركزى لا يتيح إقالة المحافظ، ولأن المحافظ أصبح فى وضع المدافع عن كرامته وعن رأيه ، فسوف تطور الأمور بين الرجلين إلى حد لن يكون رئيس الوزراء نفسه قادراً على حسمه ، وسوف يلجأ إلى رئيس الجمهورية بحكمته وقدرته وموضوعيته البعيدة عن كل الشعارات والمصطلحات الأكاديمية .

سيحتاج الأمر من الحكومة الجديدة إلى رفع سعر الفائدة ، وقد علمنا التاريخ أن رفع سعر الفائدة بطريقة مباشرة ينتج آثاراً سلبية خطيرة ، ولهذا كان عاطف صدقى فى منتهى الحصافة عندما رفع هذا السعر بطريقة غير مباشرة وبالتدريج حين أصدر سندات الحكومة بسعر فائدة عال يتحدد ويتجدد كل ثلاثة شهور ويعلن عنه فى الصحف كإعلان مدفوع الأجر فى صفحة داخلية وليس فى الصفحة الأولى على ما نحو ما فعل الجنزورى فى آخر أيامه، ويبدو لى أن يوسف بطرس غالى رغم علاقته الوثيقة بعاطف

صدقى متأثر بحكم السن بأسلوب الجنزورى ولن يضحى بالصفحة الأولى فى سهولة.

أما أكثر التفجيرات خطورة فهو أن الحكومة الجديدة بدأت تخدع نفسها وتترك أهم مشكلة تواجهها وتواجه مصر، وهى المشكلة الاجتماعية التى لاتزال متفاقمة بعد أن تم التحكم إلى حد بعيد فى المشكلة الاقتصادية.

النموذج الذى يصور المسألة للقارئ العادى يأتى من مريض مصاب بالسكر وبالضغط معاً ـ علاج السكر له الأولوية، لكن هذا لا يعنى أننا طالما عالجنا السكر فلا نعالج الضغط، بل ونتحجج بأننا لن نعالج الضغط إلا بعد الانتهاء من علاج السكر، ذلك أن السكر ليس له علاج نهائى إنما هى سياسات تحكم مستمرة، ولهذا لابد من علاج الضغط بسرعة قبل أن يدمر ثلاثة أجهزة حيوية هى المخ والكلى وشبكية العين، فضلاً عن القلب نفسه. . المشكلة الاجتماعية فى مصر تكاد تكون منحصرة الآن فى بُعد واحد هو السكن، وبصورة أدق فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى ما يزال سائداً بطريقة قاسية تجعل مضاعفاته تتضاعف ولا تنتهى على نحو ما بينت فى مقال موسع ليس موضعه هنا.

مع هذا كله الذى يفهمه الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس غالى، فإن الوزارة آثرت اللجوء إلى حل مشوه، وهو ترك المشكلة فى يد وزير الإسكان مع أنها ليست من اختصاصاته إلا من الناحية اللفظية فقط. . وهى صورة من صور الجرائم اللغوية.

(٤٧)
مكتب تنسيق حركة المحافظين

بدا للمراقبين أن الحكومة كانت عند حسن ظن الشعب فى حركة المحافظين الأخيرة، فقد كان هناك تغيير حقيقى، ويكفى أن ١٦ وجهاً جديداً أصبحوا محافظين، فضلاً عن أربعة محافظين غيروا مواقعهم، وبالتالى فإن ٢٠ محافظة من بين ٢٦ تشهد تغييراً فى المسئول الأول، أى بنسبة تقترب من ٨٠٪.

يلفت النظر أيضاً أن حركة المحافظين كانت حريصة على التجديد فى الوجوه التى تدفع بها إلى هذه المناصب، وربما يمكن القول بأن الوجوه العسكرية التى انضمت إلى الحركة الجديدة تمثل أرفع مستوى عسكرى كان متاحاً لمثل هذه الحركة، فمن بين هذه الوجوه يأتى مساعدان لوزير الدفاع، وهو ما لم يحدث من قبل إلا عندما يكون هناك رئيس أركان جديد تال فى الأقدمية لمساعد الوزير، ولهذا يتم تبديل موقع المساعد واختيار منصب المحافظ له حفاظاً على الأقدمية العسكرية.

أما فى هذه الحركة فإنه بدون مثل هذا الداعى تم اختيار مساعد الوزير سمير يوسف محافظاً لمطروح، ومساعداً آخر هو أحمد عبدالحميد محافظاً

● نشر هذا المقال عقب إجراء حركة المحافظين فى مطلع الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس مبارك ١٩٩٩.

لشمال سيناء، كذلك فإنه على نفس المستوى تم اختياران رتب لهما من قبل. . كان مدير الكلية الحربية اللواء مصطفى كامل قد اختير نائباً لمحافظ الإسكندرية المستشار السيد إسماعيل الجوسقى فى ذروة الانتقادات التى وجهت للجوسقى، ويقال إنه قد تم تعيينه نائباً للمحافظ وأداؤه لليمين الدستورية فى غياب الجوسقى نفسه الذى فوجئ بنائب للمحافظ يتسلم عمله فى الإسكندرية. . ولكن مصطفى كامل فيما بدا من ظاهر الأمور آثر عدم الاصطدام بالجوسقى، وهكذا نقل نائباً لمحافظ القاهرة للمنطقة الشرقية، وفى الحركة الأخيرة انتقل مصطفى كامل وهو القائد العسكرى المخضرم ليكون محافظاً لبورسعيد.

نفس الأمر حدث مع اللواء محمد سلمى سليم الذى كان قائدا للمنطقة العسكرية المركزية، وهو موقع عسكرى متقدم، وفى أعقاب حادث الأقصر المأساوى فى ١٩٩٧ اختير سلمى سليم ليتولى منصب رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر، والمنصب الذى كان على الدوام مؤهلاً لمنصب المحافظ فى الحركة التالية. . ولم يخلف سلمى سليم الظن فقد تم اختياره محافظاً للوادى الجديد فى الحركة الأخيرة، وهو اختيار مقصود نظراً للأهمية المستقبلية والحاضرة للوادى الجديد مع الخطوات المتسارعة فى مشروع توشكى.

النموذج الرابع الذى يؤكد ملاحظتنا هو قائد الحرس الجمهورى اللواء محمود خلف، الذى تم اختياره رئيساً للمجلس الأعلى لمدينة الأقصر، ليؤكد أيضاً ما سبق من اختيار عدد من قادة الحرس الجمهورى كمحافظين.

على هذا النحو تتعامل الدولة متمثلة فى مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزارة

مع منصب المحافظ الآن بتقدير كبير، برز منذ تم اختيار قائد أحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وهو الفريق محمد زاهر عبدالرحمن قائد الدفاع الجوى كمحافظ لمرسى مطروح فى منتصف التسعينات، ومنذ ذلك الحين والخط يستمر، وقد احتفظ مصطفى عفيفى وسعد أبوريدة بمنصبيهما فى جنوب سيناء والبحر الأحمر، على حين انتقل اللواء كمال عامر من مطروح لأسوان.

وانضم إلى المحافظين الجدد قائد عسكرى بارز هو قائد الجيش الثالث الميدانى اللواء محمد سيف الدين جلال الذى عين محافظا للسويس.

وحدث نفس المنطق فى المخابرات العامة، فقد جاء نائب رئيس المخابرات العامة اللواء فؤاد سعد الدين ليعمل محافظاً للإسماعيلية وليخلف اللواء عبدالعزيز سلامة الذى خلف بدوره اللواء عبدالسلام المحجوب الذى كان يشغل نفس المنصب قبل اختياره محافظاً للإسماعيلية أيضاً.

وقد استدعى هذا كله أن يخرج من مناصب المحافظين كل من اللواء صفوت شاكر (قنا) وهو رجل مخابرات سابق، واللواء محمد صلاح مصباح (أسوان)، واللواء مصطفى صادق (بورسعيد)، واللواء على حفظى (شمال سيناء)، هكذا خرج ستة من القادة العسكريين وقادة المخابرات، على حين دخل ستة من القادة العسكريين، وإن كان اثنان من الستة الجدد قد دخلوا إلى المنصب على مرحلتين حيث توليا منصب نائب المحافظ أو ما يعادله منذ فترة سابقة، نقصد بالطبع سلمى سليم (الأقصر) ومصطفى كامل (نائب محافظ القاهرة)، أما الأربعة الجدد فهم كما ذكرنا: سمير يوسف، وسيف الدين جلال، وأحمد عبدالحميد، وفؤاد سعد الدين.

وبالإضافة إلى هؤلاء الأربعة الجدد فقد بقى فى موقعه كل من: محمد عبدالسلام المحجوب (الإسكندرية) وسعد أبوريدة (البحر الأحمر)، ومصطفى عفيفى (جنوب سيناء)، كما بقى محافظاً وإن تغير الموقع كل من: عثمان شاهين (المنوفية بدلاً من الوادى الجديد) وكمال عامر (أسوان بدلاً من مرسى مطروح)، وبهذا يكتمل عدد ذوى الثقافة العسكرية فى مناصب المحافظين كما كان ـ من قبل - أحد عشر محافظاً.

□

كانت التوقعات تشير إلى أن الجامعة ستقدم لمناصب المحافظين عدداً من قياداتها الشابة، وطبقاً للمعايير التى تحدث بها الدكتور عاطف عبيد فقد كان من المفهوم أن هؤلاء سيكونون من الذين شغلوا وظائف قيادية فى الجامعة وليس مجرد الأستاذية.

ولهذا فلم تكن مفاجأة أن يتم لأول مرة اختيار عميد لكلية الحقوق محافظاً، فى محافظة تقع فى نطاق الجامعة التى عمل فيها كعميد، ونعنى بهذا عميد حقوق المنصورة الدكتور عبدالعظيم مرسى وزير الذى أصبح محافظاً لدمياط، وصحيح أن عدداً من عمداء كليات الزراعة السابقين عملوا محافظين (محمود عبدالآخر، ومحمد عبدالغنى) بل ونواب رئيس الجامعة الزراعيين.. (محمد ناجى شتلة)، ولكن التجديد كان فى الحقوقيين الذين كانوا يستبقون أنفسهم فى الجامعة حيث الأمجاد والعوائد المادية المرتفعة، ومن المعروف أن المحافظ لا يجوز له العمل بالمحاماة كأستاذ الجامعة.

من الجامعة أيضاً جاء نائب رئيس جامعة القاهرة [وهو أستاذ بيطرى فى الأصل] ليشغل منصب محافظ الغربية وهو الدكتور فتحى سعد، وهو أول أستاذ للطب البيطرى يشغل منصب المحافظ، وذلك فى مقابل الحالة الوحيدة التي جاء فيها أستاذ من طب الأسنان ليشغل منصب المحافظ فى الشرقية وهو الدكتور عبدالوهاب سيد أحمد (فى ١٩٨٧)، هكذا يصل البيطريون إلى ما وصل إليه أطباء الأسنان فى ١٩٨٧، ولكن بعد ١٢ سنة، أى فى ١٩٩٩، أما الأطباء فقد وصلوا إلى هذا المنصب فى ١٩٦٨ بوصول فؤاد محيى الدين إلى منصب محافظ الشرقية.. تكتمل المفارقة حين نذكر أن الصيادلة وصلوا إلى هذا المنصب فى ١٩٧٨ بوصول الدكتور حمدى الحكيم إلى منصب محافظ الفيوم.. هكذا تكون المتوالية على نحو ما يحدث فى مكتب تنسيق القبول بالجامعات: الطب البشرى فى ١٩٦٨ ثم الصيدلة فى ١٩٧٨ ثم الأسنان فى ١٩٨٧ ثم الطب البيطرى أخيراً فى ١٩٩٩.. وربما يصل خريجو العلاج الطبيعى والتمريض إلى المنصب فى نهاية العقد الأول من القرن القادم إن شاء الله!!

إذا أضفنا إلى هؤلاء أستاذ الزراعة سمير الخولى، فإن الجامعة تكون قد كسبت ثلاثة مواقع فى مناصب المحافظين فى مقابل موقعين خسرتهما بخروج الدكتور محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط السابق الذى كان يشغل منصب محافظ أسيوط، والدكتور فاروق التلاوى الذى كان يشغل منصب محافظ البحيرة (وقبلها الوادى الجديد، والفيوم).

ولم تفقد الجامعات الإقليمية مشاركاتها وإسهاماتها فى تقديم المحافظين الزراعيين لمناصبهم.. وعلى نحو ما جاء أحمد جويلى من جامعة الزقازيق

ليعمل محافظاً لدمياط فى١٩٨٤ ، وعلى نحو ما جاء ناجى شتلة من جامعة المنوفية ليعمل محافظاً لكفر الشيخ فى ١٩٨٣ ، وعلى نحو ما جاء فاروق التلاوى من جامعة المنيا ليعمل محافظاً للوادى الجديد فى ١٩٨٢ ، ففى هذه الحركة جاء الدكتور سمير عبدالفتاح الخولى من جامعة المنوفية ليعمل محافظاً للفيوم وليؤكد قاعدة العمل كمحافظ فى غير المحافظة التى تقع فيها جامعته الإقليمية [كما جاء عبد العظيم وزير ليعمل محافظاً فى نطاق جامعته الاقليمية] . وهكذا يذهب سمير الخولى ليبدأ علاقات نقية من مستوى الصفر دون تبعات لعلاقات سابقة أو ظلال تحالفات قديمة .

□

لكن الملاحظ هذه المرة أن مهندسى الرى مازالوا غائبين عن موقع المحافظ ، وقد كان هناك تقليد بأن يكون أحدهم محافظاً وبلغ التقليد فى بعض الأحيان أن يصعد من موقع المحافظ إلى منصب وزير الرى ، وقدد حدث هذا بالتحديد مع عبدالخالق الشناوى محافظ الفيوم، ثم بعد فترة مع كل من عبدالهادى سماحة محافظ دمياط وعصام راضى عبدالحميد محافظ دمياط ، ولكن القاعدة تراجعت منذ فترة ، ويبدو أن فرص العمل فى الوزارة ومعاهدها المختلفة أصبحت تستوعب هؤلاء المهندسين الكبار وتغريهم بأكثر من إغراءات موقع حاكم الإقليم .

□

أيضا نلاحظ أن السياسيين المحليين لم يصلوا إلى موقع المحافظ ، فلا أحد من الجدد ولا من القدامى الذين تم استبقاؤهم صعد إلى موقعه من خلال

البرلمان أو من خلال الحزب الوطنى الديمقراطى وأمانته الإقليمية، ومع أن عبدالرحيم شحاتة كان أميناً بارزاً لإحدى لجان الحزب الوطنى ، إلا أن تعيينه هذا المنصب لم يكن إلا نوعاً من أنواع الاستعانة بالخبرة التكنوقراطية فى الحزب وليس تصعيداً لصاحب نشاط حزبى تنظيمى متميز. . وعلى كل الأحوال فإن عبدالرحيم شحاتة باعتباره مديراً لمركز البحوث الزراعية يحسب على أساتذة الجامعة ومراكز البحوث وقد بقى كما هو.

فى مقابل المكسب الذى حققته الجامعة بزيادة موقع عن الوضع السابق، فإن نسبة رجال القضاء قد انخفضت بخسارة موقعين اثنين كما سنرى، وقد قدمت الهيئة القضائية وجهاً من الوجوه التى أثبتت قدرة تنظيمية وإدارية بارزة وهو مساعد الوزير لشئون الشهر العقارى والتوثيق. . وهكذا يمكن القول بأن الاختيار الجديد كان أكثر قرباً من الصواب من انتزاع المستشارين من أعمالهم القضائية أو النيابية والزج بهم مرة واحدة فى مسئوليات المحافظ الإدارية والتنفيذية التى تقتضى مراناً على تقبل الرأى الآخر وتقدير الملاءمات والمواءمات بعيداً عن روح الحسم التى تتطلبها أعمال القضاء الرفيعة. .

هكذا يترك منصب المحافظ رئيس النيابة الإدارية الأسبق المستشار صبرى البيلى (محافظ القليوبية) وأحد المحامين العامين البارزين المستشار ماهر الجندى (الذى مر بمحافظات كفر الشيخ والغربية والجيزة)، وأحد رؤساء المحاكم البارزين أحمد عبدالعزيز سلطان (محافظ دمياط السابق).

ولا يحل محلهم من رجال القضاء غير مساعد الوزير للشهر العقارى. .

بينما استبقت الحركة محافظين من رجال القضاء مع تغيير مواقعهم، فانتقل عدلى حسين للقليوبية من المنوفية، كما انتقل محمود أبو الليل راشد للجيزة من كفر الشيخ.

□

يبدو، كذلك أن حركة المحافظين (١٩٩٩) كانت بمثابة فرصة بديلة للدكتور عاطف عبيد لكى يقدم إلى مواقع السلطة التنفيذية بعض مَنْ كانوا مرشحين للوزارة، المثل الواضح على هذا هو المهندس أحمد الليثى رئيس الشركة القابضة للتنمية الزراعية الذى عين محافظاً للبحيرة بعدما كان اسمه قد نشر وتدوول على أنه وزير الزراعة الجديد أو على الأقل وزير المشروعات القومية الكبرى.

وعلى كل الأحوال فإن وجوده فى محافظة البحيرة بالذات يعد مكسباً كبيراً ربما لتقويم وربما تعويم الشركات الزراعية التى ورثت مديرية التحرير والتى تكون قطعاً مهماً فى الشركة القابضة للتنمية الزراعية. لم يكن الليثى بمثابة الوزير الوحيد الذى جاء من قطاع الأعمال العام، حيث مارس عاطف عبيد مسئولية الوزارة فى السنوات السابقة، وإنما جاء أيضاً محافظ الشرقية الجديد الدكتور عماد الدين النجار الذى ترأس من قبل الشركة الشرقية للأقطان.

ومن القدامى بقى سعيد النجار رئيس مجلس إدارة النصر للسيارات فى موقعه كمحافظ لبنى سويف على حين خرج أحمد عبدالغفار محافظ الغربية، وهكذا زاد رؤساء الشركات بموقع واحد، وفى المقابل فقد كبار

موظفى الدولة الموقع الذى كان لهم من خلال وجود حسين رمزى كاظم محافظ الشرقية.

□

على مستوى رجال الأمن كان من الواضح أن خبرة وعلاقات وزير التنمية المحلية الجديد اللواء مصطفى عبدالقادر قد تركت بصماتها على الاختيارات، وقد بدت الشرطة محظوظة فى الحركة الجديدة حيث أصبح مساعد الوزير للأمن الاقتصادى اللواء أحمد همام - وهو صديق وزميل للوزيرين حبيب العادلى ومصطفى عبدالقادر - محافظاً لأسيوط، لتعود أسيوط مرة أخرى إلى رجال الشرطة بعد الاستثناء الذى حدث بتولى الدكتور الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط السابق المنصب (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، وتظل المنيا باقية على العهد.. فمنذ اختيار اللواء صلاح الدين إبراهيم محافظاً لها فى مايو ١٩٨٠ وهى لم تخرج عن نطاق لواءات الشرطة، وقد تولاها فى هذه الحركة ضابط شرطة أيضاً هو اللواء حسن حميدة مساعد الوزير للأمن المركزى لتنفرد المنيا بهذا الوضع دون قصد طبعاً.

وفى موقع ثالث وهو الدقهلية تم اختيار أحد مساعدى الوزير وهو اللواء محمد مصطفى الشناوى (مساعد الوزير لشرق الدلتا) ليخلف بذلك مجموعة من ضباط الشرطة كانوا من الأحدث للأقدم هم: اللواء فخر الدين خالد فاللواء إبراهيم الشيخ فاللواء مصطفى كامل فاللواء حسين مدين فاللواء سعد الشربينى حين تولى المنصب للمرة الثانية فى ١٩٩٤، وهكذا تصبح الدقهلية شبيهة إلى حد ما بالمنيا فى استقطاب رجال الأمن لمنصب المحافظ. وفى موقع رابع جاء اختيار اللواء عادل لبيب نائب مدير مباحث

أمن الدولة ليكون محافظاً لقنا، وهو تصعيد ملموس لشخصية يبدو أنها لامعة ولم تصل بعد إلى درجة مساعد الوزير.

هكذا يدخل إلى منصب المحافظين في هذه الحركة أربعة لواءات شرطة هم: محمد مصطفى الشناوى (الدقهلية) وحسن حميدة (المنيا) وأحمد همام (أسيوط) وعادل لبيب (قنا)، ومن القدامى لا يتبقى إلا محافظ سوهاج أحمد عبدالعزيز بكر، على حين يترك المنصب اثنان من رجال الشرطة هما فخر الدين خالد ومحمد حسن طنطاوى، فضلاً عن محافظ المنيا الذى تم تصعيده لمنصب وزير التنمية المحلية، وبهذا تكون النتيجة النهائية أن يزداد عدد المحافظين الشرطيين واحداً.

لكن الملاحظ أن رجال الشرطة مازالوا بعيدين عن العاصمة المثلثة (القاهرة، والقليوبية، والجيزة) و أيضاً عن محافظات الحدود (مطروح، وأسوان، والوادى الجديد، والبحر الأحمر، وسيناء).

	الآن	قبل الحركة	التغيير
قادة القوات المسلحة والمخابرات	١١	١١	صفر
لواءات الشرطة	٥	٤	١+
الهيئات القضائية	٣	٥	٢-
أساتذة الجامعة ومراكز البحوث	٤	٣	١+
رؤساء الشركات	٣	٢	١-
كبار الموظفين	-	١	١-

الباب الثامن

حجم الوزارت المصرية
فى نهاية القرن العشرين

(٤٨)
ماذا يعنى تخصيص وزارة جديدة لنشاط قديم؟

فى رأيى أن من كلاسيكيات الأدب المصرى المعاصر التى لم تتحدد بعد، قصة «إدارة عموم الزير» التى تحكى تطور أمر «زير» وضعه فاعل خير - وما كان اكثرهم - ليشرب منه الناس، فلما اجتاحتهم البيروقراطية أخذوا يعهدون بأمره إلى موظف ثم قسم ثم إدارة ثم إدارة عموم وأصبحوا على وشك أن يخصصوا وزارة للزير، بينما غاب الزير نفسه فى ظل الانشغال بهموم الموظفين الذين عُينوا ليعنوا بأمره، فإذا الزير ينعدم تماما بينما تتضخم البيروقراطية المخصصة له إلى أن وصلت إلى «إدارة عموم الزير».

القصة حقيقية تماما، وسوف يضعها نقاد القرن الحادى والعشرين على رأس الكلاسيكيات التى تصور الحياة الاجتماعية فى مصر فى القرن العشرين بصدق وواقعية.

مع هذا لا نعدم أصواتا مخلصة تطالب من حين لآخر بوزارة للآثار مثلا، وعند هؤلاء أن قمة النجاح فى توجيه اهتمام الدولة إلى قضية ما يتمثل فى تخصيص وزارة لهذه القضية. . وزارة للسكان. . وزارة للبيئة. . وزارة للمتابعة. . حتى ليبدو لى أن الأمور لو سارت على هذا النحو فسوف نصل إلى موقف نعانى فيه إذا ما تابع الصحفى قضية ما فى المستقبل لأنه عندئذ

سيكون عرضة لأن يقال له إنه يتعدى على اختصاص وزارة المتابعة!؟

وهذا هو جوهر مأساة الوزارة الخاصة بالقضية .

من قبل جربنا أسلوب الوزارات التى ننشؤها على هذا النحو فلم نلمس لها إلا الآثار المتراكمة . . حتى إذا بلغ عمر الوزارة من هاتيك الوزارات خمسين عاما بدأنا ننتبه ونطالب بالغائها . . وهذا هو ما بدأ بالفعل حين نطالب اليوم بإلغاء وزارة التموين التى ربما بح صوت الكثيرين من أجل المطالبة بإنشائها قبل أن تصبح حقيقة واقعة .

واليوم تحتفظ حكومتنا بعدد من هذه الوزارات تمثل كل وزارة منها العبء الأكبر على القضية التى من المفترض أنها ترعاها . . وأطالع عن قرب تقارير وبحوث رواد العمل الطلابى فى الجامعات والمدارس فإذا بهم يشكون مر الشكوى من أن الموازنات المفترض أن تنفق على الأنشطة فى الكليات والمعاهد والمدارس تخصص فى ميزانيات (المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو وزارة الشباب)، وعليهم أن يسعوا إلى الحصول عليها من المجلس لينفقوا منها على الأنشطة فى داخل المعاهد والكليات والمدارس .

أفليس الأولى أن يعود المجلس الأعلى للشباب والرياضة (أو وزارة الشباب) كإدارة كبيرة أو قطاع كبير من وزارة التعليم على نحو ما عادت وزارة الهجرة إلى وزارة الخارجية بفضل إصرار وزير قوى كعمرو موسى .

وسوف يرى القارئ فى الفصول الثلاثة التالية نماذج لمبررات التفكير فى إنشاء الوزارات (وزيادة عددها بالتالى) أو فى ضغطها (ونقص عددها التالى)، والحقيقة أن لكل من الأسلوبين مميزات وعيوب، لكن العصر الذى

نحن فيه أصبح يميل إلى الكيانات الكبيرة ، وإلى التخلي عن نزعات الجزر المنعزلة ، وإلى تجاوز الصراعات التى لا لزوم لها - فى الغالب - إلا إثبات الذات .

وقد حرصت على أن أبرز - على سبيل المثال - مدى الحاجة إلى وزارة مستقلة للشباب بدلاً من صيغة المجالس العليا التى ثبت أنها لا تتوافق مع النسق العام فى النظام البيروقراطى المصرى .

على أن المعنى الذى يهمنى أن أؤكد عليه هنا وفى مواضع كثيرة أنه حتى لو أوجدنا وزارات جديدة أو لو احتفظنا بوزارات قائمة تتولى قطاعاً صغيراً من النشاط فإن السياسة الأولى بالاتباع هى أن نحافظ على أقل عدد ممكن من الوزراء ، وذلك بأن نعهد إلى وزراء أكفاء بتولى مجموعات الوزارات المتقاربة فى نشاطها والتى نتطلب وننتظر منها التكامل والتواصل لا التنازع والتقاطع على نحو ما رأينا فى فترات كثيرة .

ومن المهم أن أبلور رؤيتى فى هذا الصدد فى جملتين قصيرتين :

- **نعم لزيادة أعداد الوزارات .**
- **لا لزيادة عدد الوزراء .**

وربما يدرك القارئ هذا المعنى من اختيارى لعنوان الفصل التالى ليكون : «يكفى مصر عشرة وزراء فقط» ولم أقل «عشر وزارات» ، ذلك أنى لست من أنصار هدم الوزارة ودمجها وإعادة تسكين موظفيها ونقلهم بدرجاتهم (على نحو ما سيرى القارئ فى النموذج الذى قدمته فى الفصل الثالث والخمسين من الباب الأخير من هذا الكتاب حين أشرت إلى التنقلات التى

أجريت على موظفى قطاع الشباب) . . ولا مانع فى رأيى أن تبقى وزارات كثيرة على نحو ما هى عليه الآن، لكن الذى أعترض عليه بشدة هو أن تستقل كل وزارة منها بوزير، ويتضخم بالتالى عدد الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء . . وظنى أنى لست وحدى فى الاعتراض على مثل هذا الأسلوب، بل إن عقيدتى أن هذا الوضع لم يعد مناسبا لسرعة الحياة ولا أظن أحداً يرحب باستمراره.

وفى واقع الأمر فإنه إذا كان ولابد من وزارة لكل شىء فلابد أن يكون للشباب والرياضة وزارة، وليس معنى هذا كما أشرت لتوى ضرورة وجود وزير متفرغ للشباب والرياضة، وسيرى القارئ لهذا الكتاب أنى أحبذ عودة وزارة الشباب ككيان ذى طابع متسق مع غيره من الكيانات الوزارية بدلاً من الصيغة القلقة التى تتمثل فى المجلس الأعلى الذى يرأسه رئيس الوزراء بلا أدنى مبرر.

ولكن إذا كان الأمر يقتضى أداء أفضل فإنى أتصور أن وجود عشرة وزراء أكفاء متناغمين أكثر فائدة للوطن من وجود وزراء مستقلين يرأسون أكثر من ثلاثين وزارة.

أريد أن أكرر ما أعتقده من أنه ليس عندى أى مانع من زيادة عدد الوزارات، فنحن بحاجة مثلاً إلى وزارة للتراث الوطنى (الآثار والمتاحف) تتكون من أربع هيئات منفصلة على نحو ما هو مفصل فى الفصل التالى مباشرة من هذا الباب.

ولكننى كما كررت - فى مواضع اخرى من هذا الكتاب - أعتقد أن الوزير الواحد فى مجلس الوزراء ينبغى أن يتحمل مسئولية عدد من

الوزارات المتقاربة في اختصاصاتها ومجال عملها وليس وزارة واحدة - أى ببساطة شديدة أن يكون الوزير وزيراً لأكثر من وزارة، وذلك في مقابل مبدأ «وزير لكل وزارة»، لأن هذا المبدأ يقود في رأيي إلى ترهل مجلس الوزراء نفسه وصعوبة «التعبئة»، فضلاً عن كثرة النزاعات وترحيل الاختصاصات والتنصل من المسئولية والإلقاء بها على عاتق الآخرين على نحو ما نعرف جيداً من خبرتنا بما هو قائم.

(٤٩)
يكفى مصر عشرة وزراء فقط

من حسن حظ مصر أن الرئيس مبارك مستوعب تماماً لأصول الإدارة القادرة على الإنجاز، ولهذا فإنه فى كثير من الأحيان يلفت نظر أصحاب الآراء من المثقفين والمفكرين برفق شديد إلى الخطأ الذى يكمن فى بعض الآراء المتحمسة التى يبدونها ويظنونها قادرة على تحقيق تقدم أو نجاح، بينما هى فى واقع الأمر كفيلة بتحقيق التضارب والتنافر والتداخل والتشتيت ثم الفشل فى النهاية.

وعلى الرغم من أنى من المؤمنين أشد الإيمان بضرورة تحقيق الشخصيات الاعتبارية الواضحة والمحددة للكيانات القائمة بالفعل، فقد تطور فكرى فى هذه الناحية بناء على ما شهدته بالتجربة فى بنياننا الوزارى والإدارى على مدى ربع القرن الأخير.

وأستطيع أن أزعم أن مصر قد شهدت تجربة فريدة على مدى خمسين عاماً تقريباً (١٩٥٠ - ١٩٩٩) فى بنيانها الوزارى. فمنذ وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠ وقد بدأت حركات وموجات إنشاء الوزارات الجديدة حتى قبل إنشاء كيانات هذه الوزارات ومبانيها.

□ حين قامت الثورة كان عدد الوزارات التى يمكن أن يتولاها وزراء مستقلون بها ١٥ وزارة، وقد تشكلت الوزارة الأولى فى عهد الثورة وهى الوزارة السبعون فى تاريخ مصر الحديث من أحد عشر عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه على ماهر باشا، وقد تولى على ماهر فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، كما تولى مدير مكتبه وصديقه إبراهيم عبدالوهاب وزارتين، وبذا تم شغل المناصب الوزارية فى ١٤ وزارة، بينما بقيت الوزارة الخامسة عشرة [وكانت بالمصادفة] وزارة المواصلات بلا وزير، وقد عُين لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلاً لمنصب أعلى وهو القائمقام محمد رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية، وهكذا كان من الممكن أن تسير الأمور بوزارة من أحد عشر (أو اثنى عشر) عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

□ فى الوزارة التالية قفز العدد من ١١ إلى ١٦ عضواً (رئيس ونائب رئيس و١٤ وزيراً)، وقد تولى رئيس الوزراء وزارة واحدة بالإضافة إلى منصبه، وتولى نائبه وزارة واحدة أيضاً، وتولى ١٣ وزيراً ١٣ وزارة، بينما تولى الوزير الرابع عشر وهو فتحى رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أسست وزارة الإرشاد القومى وتولى وزير الدولة هذا أمرها (بوسع المرء أن يقول: أسست له، وبوسع المرء أيضاً أن يقول أسسها هو نفسه)، وبعد تشكيل هذه الوزارة بثلاثة شهور حدث لها تعديل وزارى فزاد عدد أعضائها إلى ١٧ عضواً.

□ فى الوزارة التالية (٧٢ ـ وزارة محمد نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣)

انخفض العدد إلى ١٥ عضواً . ولكن بشيء من التعديل المتكرر وصل العدد فى نهاية عهد هذه الوزارة إلى ١٩ عضواً.

□ وفى الوزارة التالية (٧٣ ـ وزارة عبدالناصر الأولى فى فبراير ١٩٥٤) كان العدد قد قفز ليتمم العشرة الثانية، ولا يتراجع عن هذا الرقم إلى أقل منه أبداً، وأصبح عدد أعضاء الوزارة عشرين وزيراً، زاد فى الوزارة التالية (٧٤ ـ محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤) ليصبح واحداً وعشرين، وفى التالية (٧٥ ـ عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤) ليصبح اثنين وعشرين، ثم عاد إلى عشرين فى الوزارة التالية (٧٦ ـ وزارة عبدالناصر الثالثة، يونيو ١٩٥٦)، وفى وزارة الوحدة الأولى كان هناك واحد وعشرون وزيراً مصرياً (هم تقريباً كل أعضاء الوزارة التى تشكلت ١٩٥٦ بعد استقالة عبدالرازق صدقى وتعيين على صبرى وزيراً للرئاسة ثم دخول حسن عباس زكى عند تشكيل هذه الوزارة).

□ وكان تشكيل وزارة الوحدة الثانية فى أكتوبر ١٩٥٨ فرصة لزيادة أعداد الوزراء، وكان لمصر ١٤ عضواً فى الحكومة المركزية (بمن فيهم الرئيس ونائباه) و١٥ يمثلون المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (بمن فيهم رئيس المجلس)، أى أن المصريين الذين كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الوزراء قد قفز عددهم من ٢١ إلى ٢٩ مرة واحدة.

□ وقد استمر العدد كما هو تقريباً فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وقد زادوا واحداً فقط، أما وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد ضمت من المصريين واحداً وثلاثين كانوا هم الرئيس وخمسة نواب له، واثنين وعشرين وزيراً، وثلاثة من نواب الوزراء.

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) استقر عدد أعضاء الوزارة عند ٢٩ ، وهو ما تكرر فى وزارة على صبرى الأولى فى ١٩٦٢ .

□ ولكن الرقم قفز قفزته الرابعة ليقترب من الأربعين فى وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ (٣٧ عضواً عند تشكيل الوزارة زادوا إلى ٣٩ فى أثنائها)، ومنذ ذلك اليوم أصبح الرقم فوق الثلاثين فى الغالب، فى الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) انخفض العدد إلى ٣٥ (فقط)، وفى الوزارة التالية (صدقى سليمان) إلى ٣٢ ، وفى وزارة عبدالناصر التاسعة فى ١٩٦٧ أصبح الرقم ٢٨ ، ولكنه فى ظل التعديلات المتتالية وصل إلى ٣١ ، وفى آخر وزارات عبدالناصر (مارس ١٩٦٨) كان العدد عند تشكيل الوزارة ٣٢ ولكنه قفز قبل نهايتها إلى ٣٤ .

وهكذا تشكلت أولى وزارات عهد السادات وقد ضمت ٣٣ عضواً ، وكذلك ثانى وزارات عهده، وزاد الرقم فى ثالث وزارة فى عهده (وزارة الدكتور فوزى الثالثة) إلى ٣٤ عضواً، ثم عاد لينخفض إلى ٢٩ فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم والعزم على إلغاء بعض الوزارات لقيام دولة المؤسسات . . ولكن عندما شكل عزيز صدقى وزارته (فى يناير ١٩٧٢) قفز العدد مرة أخرى إلى ٣٢ ، فلما شكل السادات وزارته الأولى قفز العدد إلى ٣٦ ، وفى وزارته الثانية زاد إلى ٣٧ ، وفى وزارة الدكتور حجازى إلى ٣٨ ، ثم عاد إلى ٣٥ فى وزارة ممدوح سالم الأولى ، وانخفض مرة أخرى إلى ٣٢ فى وزارتيه الثانية والثالثة ، ومرة أخرى فى وزارته الرابعة إلى ٣٠ ، ثم ارتفع فى وزارته الأخيرة إلى ٣١ وزيراً، وارتفع مرة أخرى فى وزارة مصطفى خليل إلى ٣٢ ، وعاد فى الثانية إلى ٣١ عضواً

فقط، وكانت وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ بمثابة الوزارة التى حققت أقل رقم من الأعضاء فى عهد السادات كله حين ضمت ٢٦ عضواً فقط، وهو أقل عدد وصلت إليه الوزارة من أكتوبر ١٩٦١ . . ولكن هذه الوزارة سرعان ما زادت بتعديلات متتالية حتى وصلت إلى العدد المعتاد وهو ٣٢ عضواً.

☐ وهكذا بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة وزارة تضم ٣٢ عضواً (رئيس ونائب أول وخمسة نواب وخمسة وعشرون وزيراً)، وزاد العدد فى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى ٣٤ عضواً، وعاد لينخفض فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية إلى ٣٢ عضواً، وهو نفس العدد الذى شكلت به وزارة كمال حسن على، وقد زاد فى وزارة على لطفى إلى ٣٣ عضواً، وعاد إلى ٣٢ فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية، ولكن هذه الوزارة انتهت بخمسة وثلاثين عضواً، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة ضمت ٣٤ عضواً، وانخفض العدد فى وزارة الجنزورى إلى ٣٢ عضواً (رئيس ونائب رئيس و٣٠ وزيراً).

وليس عندى أى مانع من زيادة عدد الوزارات، فنحن بحاجة مثلاً إلى وزارة للتراث الوطنى (الآثار والمتاحف) تتكون من أربع هيئات منفصلة:

☐ هيئة الآثار المصرية.

☐ هيئة الآثار الإسلامية.

☐ هيئة الآثار القبطية واليونانية.

☐ هيئة المتاحف.

ولكنى أرى جانباً آخر للموضوع وهو أن الوزير الواحد فى مجلس الوزراء ينبغى أن يتحمل مسئولية عدد من الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها ومجال عملها وليس وزارة واحدة.

أى ببساطة شديدة أن يكون الوزير وزيراً لأكثر من وزارة، وذلك فى مقابل مبدأ «وزير لكل وزارة»، لأن هذا المبدأ يقود إلى ترهل مجلس الوزراء نفسه وصعوبة «التعبئة»، فضلاً عن كثرة النزاعات وترحيل الاختصاصات والتنصل من المسئولية والإلقاء بها على عاتق الآخرين على نحو ما نعرف جيداً.

وإنى أعتقد أن نموذج سليمان متولى سليمان الموجود الآن نموذج ناجح جداً، فمنذ جمعت هذه الوزارات معه تم القضاء نهائياً على كثير من مشكلاتها حين يتولاها أربعة وزراء، على سبيل المثال فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) حيث كان المهندس جمال صدقى (وزيراً للنقل)، واللواء محمود عبدالرحمن فهمى (وزيراً للنقل البحرى)، ومحمد حمدى أبوزيد (وزيراً للطيران المدنى)، والدكتور محمد كمال الدين حسنين (وزيراً للمواصلات).

ولهذا فإنى أعتقد أنه لابد لنا أن نمضى فى طريق تقليل عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى أدنى حد ممكن، وليس من الحكمة بالطبع أن نأخذ هذه الخطوة مرة واحدة فى التعديل القادم، وإنما نأخذها على مراحل لنصل خلال ٥ سنوات - مثلاً - إلى ١٠ وزراء فقط على النحو التالى:

☐ وزير للدفاع والإنتاج الحربى

☐ وزير للعدل

☐ وزير للخارجية

☐ وزير للداخلية والإدارة المحلية

☐ وزير للاتصالات: وهو النموذج الناجح الآن متمثلاً فى سليمان متولى

☐ وزير للزراعة واستصلاح الأراضى

☐ وزير للأشغال والإنشاءات المدنية: يتولى شئون وزارات الأشغال والموارد المائية (محمود أبوزيد)، والتعمير (محمد إبراهيم سليمان) والإسكان والمرافق (محمد إبراهيم سليمان)، والكهرباء والطاقة (ماهر أباظة).

☐ وزير للمعارف والعلوم: يتولى شئون وزارات الأوقاف (محمود حمدى زقزوق) والتربية والتعليم (حسين كامل بهاء الدين) والتعليم العالى (مفيد شهاب) والبحث العلمى (مفيد شهاب) والثقافة (فاروق حسنى) والتراث الوطنى (فاروق حسنى) والشباب (الدكتور الجنزورى) والإعلام (صفوت الشريف) وشئون الأزهر (الدكتور الجنزورى نفسه).

☐ وزير للرفاه الاجتماعى: يتولي شئون وزارات الشئون الاجتماعية (مرفت تلاوى) والتأمينات (مرفت تلاوى) والصحة (إسماعيل سلام) والقوى العاملة والتدريب (أحمد العماوى).

□ وزير للشئون الاقتصادية : الاقتصاد (يوسف بطرس غالى) والمالية (محيى الدين الغريب) والتخطيط (الدكتور الجنزورى وظافر البشرى) والتعاون الدولى (الدكتور الجنزورى وظافر البشرى) وقطاع الأعمال العام (عاطف عبيد) والتنمية الإدارية (زكى أبو عامر) والصناعة (سليمان رضا) والسياحة (ممدوح البلتاجى) والبترول (حمدى البنبى) والتجارة (أحمد جويلى).

ولنتذكر ما نكاد نتيقن منه من أن دور الدولة فى المرحلة القادمة فى مجالات البترول والسياحة والتجارة والصناعة سيكون بالقطع وحسبما تمضى الآن دور الدولة القابضة وليس المتدخلة أو الممارسة لهذه الأنشطة.

(٥٠)
الشباب والرياضة .. وقصة وزارة

كل الذين تولوا وزارة الشباب [دوناً عن غيرها] لا يزالون على قيد الحياة، متعهم الله بالصحة والعافية، وهي ظاهرة نادرة إلا أن يكون في هذه الوزارة سر لم يتكشف بعد، ولكن الوزارة نفسها ليست على قيد الحياة

منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة، وبالتحديد في سبتمبر ١٩٦٢، انتبهت الدولة إلى ضرورة وجود وزارة تعنى بأمر الشباب، ومنذ ذلك الحين ظل أحد الضباط الأحرار وهو محمد طلعت خيرى يتولى أمر هذه الوزارة حتى خلفه الدكتور محمد صفي الدين أبو العز في مارس ١٩٦٨، ثم الدكتور مصطفى كمال طلبة في مايو ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١، حين فكرت الدولة في أن تبقى الهيئة المسئولة عن الشباب والرياضة بعيدة عن التغييرات الوزارية، وأن ينشأ مجلس أعلى للشباب والرياضة يتولى كل المهام التي تتولاها وزارة الشباب، وهكذا نشأ المجلس الأعلى للشباب والرياضة ليحل محل الوزارة في اختصاصاتها، لكن عاماً واحداً لم ينقض حتى كانت هناك

كُتب هذا المقال كما هو واضح في أثناء رئاسة الدكتور كمال الجنزوري لمجلس الوزراء، وأعدته إحدى صحفنا للنشر في مطلع يوليو ١٩٩٧، وظهر على الماكيت الأخير بكل حذافيره، وفي اللحظة الأخيرة رأت الصحيفة أن الأولى تأجيل نشره إلى فرصة تالية، فقد كان التعديل الوزاري قد تم بالفعل و لم يعد وارداً التفكير بصوت عال في إعادة وزارة الشباب. وفي الفرصة التالية عادت وزارة الشباب بالفعل بدون حاجة إلى نشر هذا المقال.

مجموعة كبيرة من الإجراءات والمشكلات الناجمة بالطبع عن غياب المسئولية الوزارية عن هذا القطاع فى بلد يأخذ دستوره بمبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان وأمام رئيس الدولة، وهكذا لم يكن هناك بد من تعيين وزير مسئول عن هذا القطاع ولو بدرجة وزير دولة مع بقاء الهيئة المستحدثة (المجلس الأعلى).

وهكذا تم تعيين الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير دولة للشباب فى الثامن من سبتمبر ١٩٧٢ [فى التعديل الوزارى المحدود الذى حل فيه الدكتور محمد حسن الزيات محل الدكتور محمد مراد غالب كوزير للخارجية]. وجرياً على العادات المصرية فى الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار عند الإحساس بأهمية قطاع من القطاعات، فقد رؤى بعد حوالى عام أن هذا القطاع يحتاج إلى أكثر من وزير، وهكذا عين الدكتور عبدالحميد حسن نائباً لوزير الدولة للشباب فى أكتوبر ١٩٧٣ [فى التعديل الوزارى المحدود الذى عين فيه المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً للتعمير لأول مرة]، وفيما بعد سبعة شهور تولى الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزارة الإعلام (أبريل ١٩٧٤) عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثانية الذى كان نائبه الأول فيها هو الدكتور عبدالعزيز حجازى، والتى كان تشكيلها بمثابة خروج للدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام من مجلس الوزراء وبقى الدكتور عبدالحميد حسن نائباً لوزير الشباب وعضواً فى مجلس الوزراء، وبقى الوضع كذلك عند تشكيل الوزارة التالية فى سبتمبر ١٩٧٤ وحتى أكتوبر ١٩٧٤ حين تعدل تشكيل الوزارة ليخرج منها الدكتور عبدالحميد حسن الذى لم يكن حتى ذلك الحين قد بلغ السن القانونية التى يشترطها الدستور فى تولى منصب الوزير أو نائب

الوزير، وعين الدكتور عبدالحميد حسن رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى ذات اليوم، وعادت نفس المشكلة القديمة المتعلقة بالمسئولية الوزارية أمام البرلمان عن هذا القطاع المهم.

وفى ظل صراعات سياسية محدودة القيمة من الناحية التاريخية، تم إجراء أكثر من تعديل فى صيغة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان من الواضح أن هذه التعديلات كانت تستهدف تقليص سلطات رئيس المجلس الأعلى فى ذلك الوقت، وكان أبرز هذه التعديلات تحويل المجلس الأعلى للشباب والرياضة إلى مجلس قومى للشباب والرياضة [على الرغم من أن مصطلح المجلس القومى كان ينصرف إلى المجالس القومية التى أنشئت فى ١٩٧٤ تابعة لرئاسة الجمهورية، وكانت معنية بالدراسات والتخطيط فى المقام الأول والأخير وليس بالعمل التنفيذى]، واستتبع إنشاء المجلس القومى للشباب والرياضة اقتسام المجلس الأعلى القائم إلى جهازين: جهاز للشباب أسندت رياسته إلى الدكتور عبدالحميد حسن نفسه، وجهاز للرياضة كان لابد من البحث له عن وجه عام يتمتع بحضور كفيل بموازاة حضور الرئيس السابق، وهكذا وقع الاختيار على البطل الرياضى عبدالعزيز الشافعى.

وفى أثناء ذلك ظل وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب السيد محمد حامد محمود يتولى المسئولية الوزارية عن قطاع الشباب، ثم تولى المهندس سليمان متولى سليمان هذه المسئولية فى حكومة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨)، حين كان وزيراً لشئون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة للحكم المحلى ووزيراً مختصاً

بالتنظيمات الشعبية والسياسية، لكن الأمر لم يلبث كذلك إلا إلى فبراير ١٩٧٩ حيث أجرى تعديل وزارى عاد فيه الدكتور عبدالحميد حسن إلى عضوية مجلس الوزراء وقد أصبح هذه المرة وزير دولة وليس مجرد نائب وزير وعين وزيراً للدولة للشباب والرياضة (وهو نفس التعديل الذى أسندت فيه وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل نفسه).

وفى مايو ١٩٨٠ عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة التى أعقبت وزارتى الدكتور مصطفى خليل، اتجهت الدولة إلى تقليل عدد الوزارات بطريقة راديكالية جدا (حيث انخفض عدد الوزراء إلى ١٩ بدلاً من ٢٩ فى الوزارة السابقة، وانخفض مجموع أعضاء الوزارة إلى ٢٥ بالإضافة إلى الرئيس السادات فى مقابل ٣١ فى الوزارة السابقة).. وهكذا كانت وزارة الشباب إحدى الوزارات التى شملها التخفيض.. ومنذ ذلك الحين ظلت شئون الشباب تدار بواسطة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذى تعاقب على رئاسته كل من: الدكتور عبدالحميد حسن حتى عين محافظاً فى مايو ١٩٨٢، ثم الدكتور عبدالأحد جمال الدين (يونيو ١٩٨٢)، فالدكتور عبدالمنعم عمارة (يناير ١٩٩١) الذى اختير لهذا المنصب حين كان قد وصل إلى الأقدمية الأولى فيما بين المحافظين جميعاً، وكان حتى ذلك الوقت صاحب أكبر رَقم قياسى لبقاء المحافظ فى محافظة، وقد جاء تعيينه فى هذا المنصب قبيل إقامة الدورة الأفريقية التى تمكنت مصر من تحقيق نجاح مشرف فى تنظيمها.

□

من أطرف ما يمكن أن كل الذين تولوا وزارة الشباب [دوناً عن غيرها] لا يزالون على قيد الحياة، متعهم الله بالصحة والعافية، وهى ظاهرة نادرة إلا أن يكون فى هذه الوزارة سر لم يتكشف بعد، ولكن الوزارة نفسها ليست على قيد الحياة، ومنذ مايو ١٩٨٠ يتولى رئيس الوزراء بنفسه المسئولية الوزارية الكاملة عن نشاط المجلس الأعلى للشباب والرياضة، على الرغم من أعباء منصب رئاسة الوزارة، وهو ما يدفعنا إلى السؤال المهذب عن جدوى غياب هذه الوزارة من تشكيلاتنا الوزارية التى تضم الآن ٣٢ وزيراً بينهم أكثر من وزير لنفس الوزارة!!

□

من المفهوم والمقدر أن تولى رئيس الوزارة بنفسه لأمور أى قطاع يعطى هذا القطاع أهمية قصوى، ولكن هذه الأهمية القصوى تصبح متوقفة على هذا القدر من اللحظات الذى يمكن للقطاع أن يحظى به فى ظل ازدحام جدول رئيس الوزراء بمهام وأعباء جسيمة تنوء بحملها الجبال كما هو الحال فى مصر فى الفترة الحالية.

وهكذا فإن قطاع الشباب والرياضة - والحق يقال - يحظى فى كثير من اللحظات الصعبة بقوة هائلة تستند إلى فهم ونفوذ رئيس الوزراء، خصوصاً إذا كان على إلمام جيد وكاف بالرياضة وبمشكلات الشباب، كما هو الحال مع الدكتور كمال الجنزورى، لكن هذا لا ينفى أن تسيير الأمور اليومية فى قطاعات الشباب والرياضة لا يحظى بنفس القدر الهائل من الاهتمام والصواب. وإذا كنا قد آمنا مؤخراً بأن النجاح الساحق فى مجال الرياضة لن يتحقق على مستوى القمة والبطولات، إلا إذا نجحنا بقدر ملموس فى

ترسية مفهوم الرياضة للجميع . . وإذا كنا قد وصلنا إلى هذا الإيمان على المستوى البيروقراطى بإنشاء قطاع يحمل هذا الاسم، فلابد من أن يجد الجهاز التنفيذى المسئول عن الشباب والرياضة بعضاً من الاهتمام فى البنيان الوزارى بما يكفل تحقيق الضرورات والطموحات الهائلة التى ننتظرها من هذا القطاع المهم .

□

وإذا كان قطاع التعليم يقدم نفسه أنه المسئول عن الأمن القومى للأجيال القادمة، فإن قطاع الشباب مسئول بدرجة لا تقل عن مسئولية قطاع التعليم، وبخاصة أن العالم المتقدم كله قد انتبه إلى أن التعامل مع الأجيال الجديدة هو مسألة تربية فى المقام الأول قبل أن تكون تعليماً نظامياً أو غير نظامى، حتى إن منظمة الأمم المتحدة المسئولة عن المعارف والقيم الحضارية تحمل اسم التربية والثقافة والعلوم، وكذلك المنظمة العربية المناظرة .

وفى ظل فهم واع للجوانب المختلفة للتربية، فإن التعامل مع الشباب يأتى فى المقام الأول على أن يكون معنياً بكافة جوانب التربية وليس التربية الرياضية فحسب مع أهميتها البالغة .

وفى الفترة القادمة فإن على المجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهازه التنفيذى مهام خطيرة فى ضرورة تمهيد المناخ العام لتربية من نوع راق تجمع

فى جوانبها بين قيم متعددة كفيلة بالتعاون والتضافر من أجل تربية جيل جديد تربية نموذجية، وبناءة تجمع بين الجوانب الإيمانية والفنية والرياضية والعلمية .

□

ومن حسن الحظ أن التجارب السابقة وأن الفشل فى بعضها كفيلان بفتح أعيننا على طرق الصواب الكفيلة بتحقيق نجاح مرجو فى القيام بوظيفة قومية من الطراز الأول تجاه رجال الغد واليوم وآباء المستقبل .

وأكرر هنا ما ذكرته فى جلسة خاصة لمجلس الشعب فى مطلع عام ١٩٨٢ ، أى منذ ١٥ عاماً، من أن الشباب ليس مرحلة سنية تنتهى ليبدأ ضياع البحث عن مميزات كانت موجودة فى مرحلة سابقة، لكنها فى واقع الأمر مرحلة البناء لمستقبل ممتد وواعد .

(٥١)

وزارتان للتجارة أم وزارة واحدة؟

من مناقشات التاريخ الطريفة، أن القادة السوفيت سألوا الرئيس عبد الناصر فى إحدى زياراته عن طلباته من سلاح جوى معين هل هى للدفاع أم للهجوم؟ وبسرعة بديهته أجاب عبد الناصر إنه عندما تبدأ الحرب لا يكون هناك فرق بين دفاع وهجوم، وبتلقائية شديدة علق صاحب السؤال وهو الرئيس السوفيتى بودجورنى بقوله: معك حق!!.

ربما كنا فى حاجة إلى مثل هذا السؤال الآن لنطرحه على رئيس مجلس الوزراء ومجموعته الاقتصادية: ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؟ تستورد شركة عمرأفندى مثلاً لعب أطفال كورية، فتكون عملية الاستيراد التى هى علمية الشراء تجارة خارجية. فإذا باعتها للمستهلك المصرى فإن العملية تكون تجارة داخلية.. بينما الشركة نفسها تتبع وزير قطاع الأعمال العام.. ولهذا لا نستغرب إذا قال الأب لابنه وهو يشترى اللعبة: إنه لا يعرف قيمتها الاقتصادية للحكومة المصرية، لأنها تمثل جهداً مبذولاً من ٣٠ وزارات، ولابد أن ثلاثة وزراء هم يوسف بطرس غالى وحسن خضر ومختار خطاب قد اطلعوا - ولو لدقيقة واحدة - على مستخلصات أو مذكرات بالشراء والبيع والتصرف!!

ما أرويه هنا ليس طرفة.. لكنه حقيقة.. والقصة تبدأ منذ عام ١٩٦٤،

حين اتجهت مصر اتجاهاً تدميرياً (ولكنه كان مطلوباً وقتها لأسباب لا تخفى على أحد) إلى تفتيت المسئوليات الوزارية، وهكذا تم تقسيم وزارة التجارة إلى وزارتين، إحداهما للتجارة الداخلية، والأخرى للتجارة الخارجية، كما تم تقسيم وزارة الصناعة إلى وزارة للصناعة الخفيفة، وأخرى للصناعة الثقيلة، فضلاً عن وزارة للقوى الكهربائية، وأخرى للثروة المعدنية. وهكذا أصبح هناك نظرياً إمكانية وجود ٦ وزارات مكان وزير واحد للتجارة والصناعة، ظل موجوداً منذ ١٩٣٥ حتى يونيو ١٩٥٦، حتى تم تقسيم وزارة التجارة والصناعة إلى وزاراتين للتجارة والصناعة، ثم يتكرر التقسيم بعد ٨ سنوات إلى ٦ وزارات(!!) أما قبل ١٩٣٥ فقد كانت مصلحة التجارة والصناعة نفسها إحدى المصالح التابعة لوزرة المالية.

غير أنه من حُسن الحظ، ومن طرائف مصر، أن الوزارتين الجديدتين - التجارة الداخلية والتجارة الخارجية - لما تعاملا نفس المعاملة.. فعلى حين استقلت وزارة التجارة الخارجية فى بعض الأحيان بوزير، فإن وزارة التجارة الداخلية لم تستقل أبداً بوزير على مدى ٣٥ عاماً منذ نشأتها، فهى إما مع وزير التموين وهو الوضع التقليدى: وزير التموين والتجارة الداخلية، وإما مع التجارة الخارجية فى وزارة واحدة تسمى وزارة التجارة، وإما مع التجارة الخارجية والتموين فى وزارة تسمى التجارة والتموين.

وكنت قد استبشرت خيراً بإلغاء مسمى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وعودة الاتحاد بين الوزارتين، حتى وإن تم هذا بالجمع بين الوزارتين وبين التموين فى مسئولية وزير واحد على نحو ما حدث فى وزارة الجنزورى، ولكن جاء التشكيل الوزارى ليعيد الفصل بدون أى مبرر، ولست أدرى لماذا لم تنقل التجارة كلها إلى يوسف بطرس ليكون وزيراً

للاقتصاد والتجارة، ولتظل التموين متفردة بالدكتور حسن خضر!

بالطبع فإن تعقب تاريخ الوزارات ودمجها وفصلها يعطينا فكرة عن طبيعة الفكر وقابليته للتطبيق، ومدى هذه القابلية، وفى هذا الصدد فإنى أفضل أن أقص الأمر فى صورة ما حدث، لأنه كفيل بأن يرينا كيف يمكن للأمور أن تسير، من خلال تأمل الأمور وكيف سارت بالفعل.

منذ ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٤ ظلت التموين والتجارة الداخلية معاً، كما ظلت الاقتصاد والتجارة الخارجية معاً، ولم يمنع هذا أن ينتقل وزير التموين التقليدى محمد عبدالله مرزبان فى وزارة الدكتور فوزى (نوفمبر ١٩٧١) ليتولى الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلاً من التموين والتجارة الداخلية، وفى الوزارة التالية (١٥ مايو ١٩٧١) - وهذا هو بيت القصيد - تولى مرزبان الاقتصاد والتجارة الخارجية أيضاً، ولكن لأنه مع تشكيل الوزارة على عجل، ومع الاعتقال المفاجئ لمن كان مرشحاً لتولى التموين، فقد تولاها مرزبان نفسه على سبيل النيابة، وظل هكذا فى الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١)، ثم انفرد بالاقتصاد والتجارة الداخلية فى الوزارة التى بعدها (يناير ١٩٧٢)، وقد أصبح فيها نائباً لرئيس الوزراء.

وإذن فقد كان من الممكن - بل وقد حدث فعلاً - أن جمع وزير واحد هذه الوزارات الأربع معاً فيما بين مايو ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢.

نأتى إلى مرحلة ثانية فى أبريل ١٩٧٤ فى وزارة الرئيس السادات الثانية، التى كان الدكتور عبد العزيز حجازى نائباً أول لرئيس الوزراء فيها، وبحكم مسئوليته وسلطته رأى حجازى أن يضم وزارة الاقتصاد إلى مسئولياته هو دون أن يضم التجارة الخارجية، وهكذا استقلت وزارة التجارة الخارجية

بوزير متفرغ لها كان هو فتحى المتبولى!

وفى الوزارة التالية ـ وهى وزارة الدكتور حجازى نفسه (سبتمبر ١٩٧٤) ـ رأى حجازى أن يوسع اختصاص المتبولى فضم إليه التجارة الداخلية، وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة، على حين عين وزير جديد للتموين دون التجارة الداخلية، وكان هو عبد الرحمن الشاذلى.

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) التزمت الحكومة بنفس المنطق، وحل زكريا توفيق محل المتبولى كوزير للتجارة، على حين استمر الشاذلى منفرداً بالتموين.

أما فى وزارات ممدوح سالم الثانية والثالثة والرابعة ـ أى فى الفترة من مارس ١٩٧٦ وحتى مايو ١٩٧٨ ـ فقد ضم زكريا توفيق التموين إلى وزارتى التجارة (على نحو ما فعل جويلى فى وزارة الجنزورى)، وأصبح مسمى منصبه التجارة والتموين.

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) عدل عن هذا الوضع وعاد زكريا توفيق نفسه سيرته الأولى على نحو ما كان فى وزارة ممدوح سالم الأولى وزيراً للتجارة فقط، وعين ناصف طاحون وزيراً للتموين!

ولأن التاريخ يعيد نفسه، فإنه بمجرد تشكيل وزارة مصطفى خليل الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨، عادت الأمور إلى ما كانت عليه فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، وجاء وزير جديد ليتولى الاقتصاد والتجارة الخارجية كان هو الدكتور حامد السايح، على حين ضمت التجارة الداخلية إلى ناصف طاحون وزير التموين فى الحكومة السابقة، وقد أصبح وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

وهو ما حدث أيضاً بعد ٢١ عاما بالتمام والكمال، حيث عاد الوضع مرة ثالثة (ولا نقول ثانية) إلى التجارة الخارجية مع الاقتصاد، بينا التجارة الداخلية مع التموين!!

ومن الطريف بعد هذا كله أن الأمور لا تحتاج كل هذا التعسف فى التقسيم وإعادة التقسيم وإعادة إعادة التقسيم، فالتجارة هى التجارة متى بدأت التجارة على نحو ما قال عبد الناصر ووافقه بودجورنى فى التو واللحظة.

ومن الطريف أيضاً أن التجارة الخارجية وزارة ذات نفوذ جميل قد لا يدل اسمها عليه، ففيها التمثيل التجارى الذى يوازى وزارة الخارجية بأكملها، وفيها الرقابة على الصادرات والواردات، وهى مصلحة كبيرة توازى الجمارك والموانئ والمطارات، وفيها أيضاً قطاع تنمية الصادرات، وقطاع لهيئة المعارض والأسواق الدولية تتبعه أرض المعارض بمدينة نصر، ومعارضنا فى الخارج، هذا فضلاً عن هيئة تحكيم القطن ومصلحة الشركات العريقة. . والديوان. . ومن الطريف أن هذا كله كان قد ذهب لجويلى للتخفيف عن السيدة نوال التطاوى حين اختيرت للاقتصاد فى ١٩٩٦، على النقيض من ذهاب هذا للمتبولى فى ١٩٧٤ بسبب انشغال رئيس الوزراء.

الباب التاسع

نماذج لبناء الوزارات
واختصاصاتها فى عهد الثورة

(٥٢)
منظومة التعليم والإعلام والثقافة في البنيان الوزارى المصرى

مقدمة :

هذه الدراسة تتناول إطاراً مهماً من القضية ، حيث يقدم الكاتب تتبعاً دقيقاً للنظارات والوزارات المصرية التى تولت قضايا منظومة التعليم والإعلام والثقافة تحت المسميات المتعاقبة (المعارف العمومية - التربية والتعليم - التعليم العالى - البحث العلمى - التعليم - الإرشاد القومى - الإعلام - الثقافة).

وتنقسم الدراسة إلى جزئين مترابطين ، يعنى الأول بالإطار التاريخى العام لتطور اهتمام البيروقراطية المصرية على مستوى الحكومة بإنشاء الإدارات والوزارات المسئولة عن مجال الاهتمام.

وفى الجزء الثانى يورد الباحث (المؤلف) التعاقب التاريخى للمسئولية الوزارية عن كل وزارة من هذه الوزارات طيلة تاريخنا المعاصر بالاستعانة بكتابيه (البنيان الوزارى فى مصر ١٨٧٨ - ١٩٩٦) مع تطعيم هذا التعاقب بالملاحظات المهمة التى تلقى الضوء على ترابط الأحداث والظروف والملابسات والقراءة التاريخية .

الفصل الأول : الإطار التاريخى والفكرى

كانت نظارة المعارف العمومية إحدى النظارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى المصرى عام ١٨٧٨ ، وقد كان (أبو التعليم) على باشا مبارك أول وزير

● نشرت هذه الدراسة ضمن عدد خاص من مجلة النيل (١٩٩٦) عن منظومة التعليم والإعلام والثقافة وحُدثت لتشمل الفترة حتى ٢٠٠٠ .

(ناظر) لهذه النظارة التى تولاها بعد ذلك عدد كبير من النظار والوزراء كان من بينهم كل وجوه الحياة الفكرية المشتغلين بالسياسة تقريباً، فمن بين الذين تولوا رئاسة الوزارة سواء بحكم الزعامة الشعبية والسياسية أو بحكم الكفاءة الفنية الفذة ونستطيع أن نجد من بين هؤلاء الأقطاب الثلاثة سعد زغلول وعدلى يكن وحسين رشدى باشا، وقطبين آخرين هما يحيى إبراهيم ومحمد سعيد، وفى مرحلة تالية نجد أحمد ماهر والنقراشى وعلى ماهر ونجيب الهلالى باشا، وقد تولوا جميعاً رئاسة الوزارة بعد ما تولوا وزارة المعارف، وكانوا جميعاً (هم الأربعة) بمثابة الإرهاص المبكر للصورة الشائعة فى عهد الثورة عندما يبدأ التكنوقراط عملهم بالتدريس، وسرعان ما يتولون مناصب وزارية ورئاسية يمرون فيها بتولى الوزارات المعنية بالتعليم. وبالإضافة إلى هؤلاء جميعاً فقد تولى وزارة المعارف قبل الثورة ثلاثة من أقطاب الحياة الفكرية الذين لا تزال آثارهم الفكرية تحدث أصداء فى حياتنا العامة، وهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد باشا الذى نال درجة نائب رئيس وزراء، والدكتور محمد حسين هيكل الذى تولى رئاسة الشيوخ، والدكتور طه حسين. . وبالإضافة إلى هؤلاء وهؤلاء فقد مر بمنصب وزير المعارف عدد من أقطاب السياسة البارزين الذين تولوا رئاسات البرلمان (الشيوخ ـ النواب) ومناصب سياسية رفيعة، ومن هؤلاء على زكى العرابى، وعلى الشمسى، ومحمد على علوبة، بهى الدين بركات.

وربما كان أعظم توجه حققته الثورة فى المسئولية الوزارية أنها بدأت الاتجاه السليم إلى صياغة توجه الوزارة و الحكومة فى هذا المجال الحيوى. . وفى أول وزارة شكلتها الثورة بكامل إرادتها فى سبتمبر ١٩٥٢ برئاسة الرئيس محمد نجيب كان الاختيار الموفق جداً باختيار عميد علماء التربية المصريين وزيراً للمعارف العمومية. . وقد كان هو الأستاذ إسماعيل القبانى المعروف بدراساته العلمية المبكرة فى مجال التطوير التربوى فى التعليم والامتحانات والنموذجيات والتجريبيات. . إلخ، وصاحب الفضل فى وضع مقاييس الذكاء والتقييم. .

إلخ. ولا شك أن تجربة وجود القبانى على رأس وزارة المعارف كانت تجربة ناجحة ومثمرة، وقد أفادت منها مصر حتى بعد خروج القبانى من الوزارة فى مطلع ١٩٥٤.. وعلى الرغم من كثرة الروايات عن سبب خروجه وشيوع قصة أن السبب الحقيقى كان فى تبنيه إخراج الأستاذ توفيق الحكيم فى حركة التطهير من دار الكتب تحت توصيف أنه غير منتج.. أو القصة الأقل تواتراً وهى نفوره من سلطة مندوب القيادة الضابط الصغير.. على الرغم من هذا وذاك فإن هناك عاملاً آخر لا يقل أهمية عن الحوادث الفردية كان يأخذ دوره فى النضوج المستمر المستتر.. وهو أن العهد الجديد لم يكن ليتقبل (المعارف العمومية) فى صورتها المحايدة التى كانت عليها فى العهد الليبرالى.. فقد كان العهد الجديد يدرك تمام الإدراك حتى وإن لم يستطع التعبير عن هذا الإدراك، أن هناك ضرورة ما لوضع الأمور فى نصاب جديد يتيح إيجاد سلطة تفرض وتغذى (التوجه) الجديد لعهد جديد.. بل إن الأمر فى نظر هؤلاء القادة الجدد ومَنْ أحاط بهم من الخبراء بل والسياسيين القدامى كان فى حاجة إلى التوجيه (الفاعل) إلى التوجه (الثورى) الجديد.

وعلى هذا النحو فقد أتيح لفتحى رضوان أن يتولى عملية التنظير المسئولة عن إنشاء وزارة جديدة هى وزارة الإرشاد القومى.. وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، أى قبل مرور أربعة شهور على قيام الثورة بأسبوع، كان قرار إنشاء هذه الوزارة قد صدر، واختير فتحى رضوان وزير الدولة (منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢) وزيراً لهذه الوزارة الجديدة.

ومن المهم جداً أن نقرأ المادة الأولى فى القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء وزارة الإرشاد القومى، ففى هذه المادة نصت الدولة الجديدة فى وضوح وصراحة على أهدافها من إنشاء هذه الوزارة الجديدة وعددتها فى ستة كانت على النحو التالى:

مادة ١ - تنشأ وزارة للإرشاء القومى تكون الغاية منها:

(١) توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادى والأدبى، ويقوى روحهم المعنوية بالمسئولية، ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد فى خدمة الوطن، وإرشادهم بما يجب لمكافحة الأوبئة والآفات الزراعية والعادات المؤذية، وبصفة عامة ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين.

(٢) تيسير سبل الثقافة الشعبية لأفراد الشعب وتنويعها وتزويدها بما يعين على توسيع نطاقها وإفادة أكبر عدد ممكن بها.

(٣) عرض نتائج النشاط الأهلى والحكومى على الرأى العام المحلى والعالمى وإظهار ما تم من الأعمال، أو ما وضع من المشروعات الفنية والعلمية والعمرانية.

(٤) بسط وشرح قوانين ولوائح الحكومة الجديدة والدعوة إلى تنفيذها، والتعاون مع الحكومة والموظفين فى تحقيق الأغراض التى تهدف إليها.

(٥) تنظيم السياحة فى مصر وتنشيطها، والعمل على تهيئة أسباب الراحة والفائدة للسائحين، وعلى ما يرفع من شأن المشاتى والمصايف، ويجعلها مع الدعوة للسياحة فى مصر فى الداخل والخارج.

(٦) تزويد الرأى العام العالمى ودوائر الثقافة والسياسة بأصدق البيانات والإحصائيات والأرقام والصور والرسوم عن حقائق الأمور فى مصر، وعن نشاطها الحكومى والأهلى فى ميادين العلم والثقافة والصناعة والزراعة و التجارة، وعن اتجاهاتها السياسية وعلاقاتها الدولية، وتتتبع الدعايات والشائعات التى تسيىء إلى سمعة البلاد، أو تؤثر على معنوية أبنائها أو وحدتهم أو ولائهم لوطنهم.

□

أما المادة الثانية من مرسوم إنشاء الوزارة فتعكس طبيعة الفكر الإدارى التلقائى أو الحر (إذا جاز هذا التعبير) فى مقابلة الفكر البيروقراطى النمطى عند إنشاء مثل هذه الكيانات، فقد نصت هذه المادة على أن تتكون الوزارة من لجنة فنية عليا تعاونها إدارة للاتصال ومكتب للبحوث الفنية وقسم للتصميم (ومن الواضح أنه يقابل ما يعرف الآن فى علوم الإدارة بالتخطيط) و قسم للإرسال (من الواضح أنه يقابل تقريباً ما هو متعارف عليه عالمياً بالـ BROAD CASTING بما شمل من وسائل مختلفة) ثم قسم للإنتاج الفنى. . وهكذا تتكون الوزارة من أربعة قطاعات أحدها رئاسى. . وهو كما قلنا نموذج للتفكير التلقائى الحر فى خلق المؤسسات، ولنا أن نتأكد من هذا من صيغة المادة الثانية من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢.

مادة ٢ ـ تتكون الوزارة من الأقسام والمصالح والإدارات التالية:

أولا: لجنة فنية عليا: تضع السياسة العامة للدعاية والإرشاد فى داخل البلاد وخارجها، وينظم طريقة العمل بها ونظام تكوينها وشرائط أعضاءها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير ويعاون هذه اللجنة:

(١) إدارة للاتصال: لتلقى جميع البيانات والإحصائيات والتقارير والنشرات والمعلومات من الوزارات والهيئات الأهلية فى الداخل وفى الخارج، ثم القيام بتبويبها وتصنيفها وتوزيعها على أقسام الوزارة كل حسب اختصاصه.

(٢) مكتب للبحوث الفنية: لدراسة وتحليل التقارير والنشرات والإحصائيات واقتراح خطط الدعوة ووسائلها.

ثانيا: قسم التصميم: يضع الخطط التنفيذية للدعوة والإرشاد فى حدود ما ارتأته اللجنة الفنية العليا.

وينقسم هذا القسم إلى إدارتين، واحدة لشئون الدعوة والإرشاد فى الداخل،

والثانية لتلك الشئون فى الخارج .

ثالثاً: قسم الإرسال : وتتبعه المصالح والإدارات التالية :

(١) إدارة الإذاعة اللاسلكية .

(٢) إدارة الصحافة والمطبوعات .

(٣) إدارة السينما ومراقبة الأفلام .

(٤) إدارة المسرح والغناء .

(٥) مصلحة الإحصاء .

(٦) إدارة المتاحف والمعارض .

(٧) إدارة الثقافة الشعبية (النظرية) .

رابعاً: قسم الإنتاج الفنى :

وقد اقتضى هذا التشريع أن تنقل إدارات ومصالح كاملة من وزارات متعددة لتكون مع بعضها الوزارة الجديدة . . وسوف نتأمل بشىء من التفصيل هذه القطاعات والإدارات وتبعيتها لندرك عدة معانى ، من بينها أن «الإرشاد القومى » [بالمعنى الذى هدف إليه مرسوم إنشاء الوزارة] كان حتى ذلك الوقت موزعاً على كل وزارات الدولة إن جاز هذا التعبير ، فإذا أردنا شيئاً من الدقة والإنصاف قلنا إنه كان منوطاً بالجميع كل فى مجاله بدلاً من أن ينسلخ هكذا فى وزارة مستقلة تتيح للوزارات الأخرى أن تتخلى عن دورها المتخصص فى عملية أو رسالة «الإرشاد القومى» نفسها ! !

وسوف نجد أن أهم مكون لوزارة الإرشاد القومى الجديد ، كان هو الإذاعة المصرية (ولم يكن التليفزيون قد نشأ بعد) ، وقد كانت حتى ذلك الحين تابعة لرئاسة مجلس الوزراء ، وكان قد صدر بشأنها قانون خاص هو القانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٩، أما المصالح الأخرى (الأقل أهمية) فى تكوين وزارة الإرشاد القومى فقد كانت تبعيتها على النحو التالى :

☐ **مصلحة السياحة :**

كانت تابعة لوزارة التجارة والصناعة، ومن الجدير بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة نفسها لم تنشأ إلا عام ١٩٣٤ وكانت قبل هذا تابعة لوزارة المالية تحت مسمى مصلحة التجارة والصناعة . . ومنذ تبعت السياحة للإرشاد القومى فى ١٩٥٢ وقد أصبحت مرتبطة بروابط مختلفة بهذا القطاع من الوزارات (الإرشاد القومى - الإعلام - الثقافة) على الرغم من أن التفكير الاقتصادى يقترب بها من قطاع التجارة والمالية كما كان الحال من قبل، بل وفى كثير من الأحيان فإن وزير السياحة ينضم لوزراء القطاع الاقتصادى عند تكوين اللجان الوزارية فى مجلس الوزراء.

☐ **الرقابة على المصنفات الفنية :**

كان اسمها فى ذلك الوقت (١٩٥٢) مراقبة الأفلام والسينما، وكانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية حتى أنشئت وزارة الإرشاد القومى فتبعت لها . . وفى مرحلة لاحقة لإنشاء وزارة الثقافة فيما بعد نقلت إلى وزارة الثقافة بينما ظلت الرقابة على المطبوعات حتى الآن تابعة لوزارة الإعلام.

☐ **إدارة المطبوعات :**

كانت تابعة لوزارة الداخلية فى الوقت الذى كانت فيه الرقابة على السينما تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، وقد نقلت الرقابتان إلى وزارة الإرشاد القومى عند إنشائها فى ١٩٥٢ (هذه نقلت من الداخلية، وتلك من الشئون الاجتماعية) . . على أنه فى مرحلة لاحقة لإنشاء وزارة الثقافة أصبحت رقابة السينما التى كانت تابعة للشئون الاجتماعية تابعة لوزارة الثقافة بينما أصبحت

رقابة المطبوعات التى كانت تابعة للداخلية تابعة للإعلام .

ومن المهم أن نتنبه إلى أن التفريق بين النوعين من الإنتاج الفكرى من حيث التبعية يعكس فروقاً فنية فى مدى القدرة على تطبيق عملية الرقابة نفسها ووسائلها .

□ إدارة الدعاية والإرشاد الاجتماعى :

كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، ومن المهم أن نفهم أن هذه الإدارة تطورت فيما بعد إلى إدارات كثيرة ، ونشأت على سبيل المثال فى هيئة الاستعلامات سلسلة مراكز متخصصة في أكثر من مجال من مجالات الإرشاد الاجتماعية .

□ التمثيل الصحفى بالخارج :

كان تابعاً لوزارة الخارجية ، وكان اسمه فى ذلك الوقت المكاتب الصحفية والملحقون الصحفيون بهيئات التمثيل المصرى فى الخارج . . ومن الواجب أن نذكر أن التمثيل الثقافى فى الخارج الآن يتسع ليشمل المستشارين الثقافيين الذين يتبعون وزير التعليم العالى والمستشارين أو الملحقين الإعلاميين الذين يتبعون الهيئة العامة للاستعلامات ووزير الإعلام ، فضلاً عن مؤسسات صغيرة تتبع وزارة الثقافة كالأكاديمية المصرية فى روما . . ومن المهم أيضاً أن نذكر رؤساء البعثات التعليمية المصرية فى الخارج (وهم عادة المستشارون الثقافيون) كانوا يتبعون وزارة المعارف (وفيما بعد أصبحوا يتبعون التربية والتعليم ثم التعليم العالى عند إنشائها) .

□ المتحف الحربى :

كان تابعاً لوزارة الحربية والبحرية وقد نُقل بأكمله إلى وزارة الإرشاد القومى فيما عدا المكتبة .

□ أقسام الإنتاج السينمائى والفنى :

كانت هذه الأقسام موجودة فى أربع وزارات، ورؤى من باب القدرة المصرية على إعادة التصنيف (ولزوم ما لا يلزم) تجميعها وتتبيعها لوزارة الإرشاد القومى الجديدة بدلا من أن تظل تابعة لوزارات المعارف العمومية، والصحة، والشئون الاجتماعية، والزراعة.

□

والحاصل أن هذه الوزارات عادت إلى إنشاء أقسام وإدارات لهذه التخصصات لتكون أقرب إلى تنفيذ سياساتها والإرشاد بها.

أما الإدارات التى نقلت إلى وزارة الإرشاد القومى الجديدة من وزارة المعارف العمومية، فكانت على النحو التالى:

- معرض وادى النيل.
- مؤسسة الثقافة الشعبية (أقسام الدراسات النظرية الثقافية العامة).
- قسم الدعاية الصحية.
- دار الأوبرا الملكية (وكانت فى الماضى تابعة لوزارة الأشغال العمومية باعتبارها مبنى).
- متحف الحضارة المصرية.
- متحف بيت الأمة.

ونلاحظ هنا أن كل هذه الإدارات والمصالح التى كانت تابعة لوزارة المعارف قد انسلخت فما بعد عن وزارة الإرشاد القومى لتكون وزارة الثقافة الجديدة التى أنشئت عام ١٩٥٨ . . وهو ما قد يدفعنا إلى الاستنتاج السهل بالقول بأن «الثقافة» كانت تمثل الحلقة المتوسطة بين المعارف العمومية من ناحية، وبين الإرشاد القومى

من ناحية أخرى.

وفى سبتمبر ١٩٥٤ عمدت الثورة إلى تغيير اسم وزارة المعارف العمومية ليكون التربية والتعليم، وقد حدث هذا بعد أيام قليلة من إسناد وزارة المعارف لأول مرة إلى ضابط من ضباط الثورة هو كمال الدين حسين، وهو ما قد يتيح للباحثين أن يزعموا أن هذا التغيير كان بناء على توجه شخصى أو على أقصى تقدير توجه مجموعة الضباط الحاكمين. . على أنه من الغريب أن التغيير فى الاسم قد واكبه اتجاه معاكس تماماً فى وظيفة الوزارة، فعلى حين كانت وزارة المعارف العمومية تعنى تماماً بتربية النشء وتثقيفهم، فإن الوزارة نفسها باسمها الجديد انصرفت تماماً إلى العناية بالمعرفة على حساب التربية بحكم زيادة الأعداد، وقلة الاعتمادات، ونقص المبانى، ونمطية التعليم، والتسابق على الكليات، وإعلاء قيمة المجموع الكلى للدرجات الذى هو صورة للتحصيل الدراسى.

وهذه الظاهرة أعنى عناية وزارة التربية بالمعرفة على حساب التربية فى مقابل عناية وزارة المعارف بالتربية أساساً لا تحتاج إلى دراسات عميقة فحسب، لكنها قد تكون جوهر أعمال أدبية خالدة تصور الفارق بين جيلين.

□

وفى أكتوبر ١٩٥٨ برزت كلمة الثقافة إلى الوجود فى البنيان الوزارى المصرى، وقد حدث هذا عندما تشكلت وزارة الوحدة الموسعة وعين ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى، ولم يكن هذا يعنى إنشاء وزارتين وإن كانت الأمور قد صارت فيما بعد فى هذا الاتجاه وكأنما كان هذا إرهاصاً لما حدث بعد ذلك. . وقد بقى ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى حتى سبتمبر ١٩٦٢. . لكن أصبح هناك بالموازة له وزير دولة يتولى شئون الإذاعة والاستعلامات وينشئ التليفزيون وهو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم، الذى كان

يتولى رئاسة مصلحة الاستعلامات ثم عين نائباً لوزير الدولة في ديسمبر ١٩٥٨ فوزيراً للدولة في يناير ١٩٥٩، وبقي عضواً في الوزارة باتصال حتى خلف ثروت عكاشة في منصبه كوزير للثقافة والإرشاد القومي في سبتمبر ١٩٦٢ في وزارة علي صبري الثانية.

وفي مارس ١٩٦٤ حدث تطوران مهمان، فقد أصبح حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي وورد النص في تشكيل الوزارة على أنه وزير كذلك للإعلام ووزير للسياحة والآثار، وهكذا بدأت (الإعلام) في الظهور وكأنها شيء غير الإرشاد القومي المعطوف على الثقافة.

وفيما بعد قليل أصبحت الإعلام بديلاً للإرشاد القومي التي انفصلت عن الثقافة لأول مرة في وزارة زكريا محيي الدين حين أصبح هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) ووزير للإرشاد القومي (أمين هويدي) مع وجود نائب رئيس للوزراء هو الدكتور حاتم نفسه، وفي التشكيل الوزاري التالي عاد الدكتور ثروت عكاشة ليكون وزيراً للثقافة من دون الإرشاد القومي وأسندت الإرشاد القومي إلى وزير جديد هو محمد فائق الذي احتفظ بها حتى أبريل ١٩٧٠ حين خلفه فيها محمد حسنين هيكل، وحين ترك هيكل المنصب الوزاري في بداية عهد السادات عاد فائق ليتولى وزارة الإرشاد القومي بعدما اتخذت مسمى وزارة الإعلام واختفى الإرشاد القومي من ذلك الحين.

وهكذا يمكن القول بأن وزارة الإعلام نفسها مرت في ظهورها بمراحل هي:

(١) الوجود كوظيفة جديدة بمسمى الإرشاد القومي منذ نوفمبر ١٩٥٢.

(٢) الوجود معطوفة على الثقافة في أكتوبر ١٩٥٨ مع أنها كانت الأصل في كيان الوزارة ذات الاسم الجديد.

(٣) ظهور سلطة موازية للوزارة القائمة بوجود وزير دولة يتولى الإشراف على الأجهزة الإعلامية منذ مطلع ١٩٥٩.

(٤) تولى الوزير المختص بالإعلام شئون الثقافة والإرشاد القومى ليجمع السلطتين منذ سبتمبر ١٩٦٢ .

(٥) النص على الإعلام فى التشكيل الوزارى فى مارس ١٩٦٤ .

(٦) الفصل بين الإرشاد القومى (الإعلام) من ناحية، وبين الثقافة منذ أكتوبر ١٩٦٥ على مستوى الوزراء مع مسئولية نائب رئيس الوزراء عن القطاع .

(٧) تكريس هذا الفصل منذ سبتمبر ١٩٦٦ حين أصبح نائب رئيس الوزراء يتولى الثقافة فقط دون نص على سلطة له على قطاع الإعلام، على خلاف ما كان حادثاً فى الوزارة السابقة .

(٨) حلول لفظ (الإعلام) محل (الإشاد القومى) نهائياً فى نوفمبر ١٩٧١ وحتى الآن .

ومن الطبيعى أن هذه النشأة الحلزونية فى مظهرها لم تكن على هذا النحو فى تداول السلطة ، فقد كانت الأمور فى الواقع أبسط من هذا بكثير ، وكان الكيان البيروقراطى نفسه أقوى من أى محاولة لتقليص دوره أو التفكير فى القضاء عليه .

وفى أواخر السبعينيات تعرضت هذه الوزارة لفكرة الإلغاء لكنها سرعان ما عادت إلى الوجود .

□

أما قطاعا التعليم العالى والبحث العلمى فقد انقسما فى بداية الستينيات من وزارة التربية والتعليم وقبل أن تنتهى دولة الوحدة بقليل، وظهرت وزارتا التعليم العالى والبحث العلمى فى تشكيل الوزارة الذى أعلن فى أغسطس ١٩٦١ مع ضم بعض الجهات البحثية إلى وزارة البحث العلمى (أو وزارة الدولة للبحث العلمى) ، وكانت أسماء الوزارات الجديدة التى ظهرت إلى الوجود فى أغسطس ١٩٦١ كفيلة بتحديد اختصاصات كل وزارة ، ومع هذا فإن الأمر استلزم على

مدى سنوات وسنوات صدور كثير من القرارات الجمهورية والوزارية لتحديد الاختصاصات . وربما كانت البحث العلمي كما سيتبين القارئ أكثر الوزارات عرضة لإنكار مدى جدوى وجودها ، وقد حدث بالفعل أن ألغيت عقب إعلان الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٧١ وحلت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا محلها . . لكن يبدو أن «المسئولية الوزارية أمام البرلمان» ، وهو المبدأ الذى يحكم الأداء التنفيذى والحكومى فى مصر ، استدعى وجود وزير دولة مسئول ، وقد كان ، ثم نشأت بالطبع نزاعات اعتمدت على قدرة الأشخاص على التكيف أو النزاع إلى أن تفجرت المسائل بصورة واضحة فى عهد قريب .

والحاصل أنه على حين بقي التمثيل الثقافى فى الخارج بمثابة المجال الوحيد القابل للاشتراك فى المسئولية أو الرأى بين وزارات التعليم والثقافة (والإعلام إلى حد ما) ، فإن هناك هيئة مهمة عمدت إلى نقل نفسها من التسمية لوزير إلى وزير آخر . . هذه الهيئة هى مجمع اللغة العربية الذى كان يتبع وزير المعارف فوزير التربية ثم وزير الثقافة ، لكن الدكتور إبراهيم مدكور رئيس المجمع السابق رأى فى مطلع الثمانينيات أن تكون تبعيته لوزير التعليم العالى بدلاً من وزير الثقافة ، وقد كان .

وحين تنضم وزارة التعليم العالى إلى وزارة التربية والتعليم تحت مسئولية وزير واحد ، فإن شيئاً من الخلط بين مسئوليات الوزارتين لا يحدث لأن الفصل بينهما كان واضحاً منذ زمن بعيد ، وأقصى ما يمكن أن يحدث فى ظل تبعيتهما لنفس الوزير أن يستعين بموظف كبير من هذه الوزارة فى الوزارة الأخرى فحسب ، وغالبا ما يكون ذلك على سبيل الانتداب .

الفصل الثانى : التعاقب التاريخى للمسئوليات الوزارية والوزراء الذين تولوها :

نظراً لكثرة التداخلات والازدواجات التى حدثت على مدى تاريخ هذه الوزارات ، فسنلجأ إلى أكثر الطرق سهولة والتزاما بالمنهج أيضاً ، ونتناول كل

وزارة من هذه الوزارات على مدى تاريخها منذ النشأة وحتى الآن، مع ذكر الإرشادات التاريخية والقرائن المهمة المرتبطة بعمليات التعديل والضم والربط.. إلخ.

المعارف العمومية

هذه الوزارة واحدة من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى المصرى فى ١٨٧٨، وقد كان على باشا مبارك أول وزرائها، كما كان الأستاذ سعد اللبان أول وزير للمعارف العمومية فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة.

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ اختير الأستاذ إسماعيل القبانى وزيراً للمعارف العمومية خلفاً له، واحتفظ الأستاذ القبانى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثانية حتى ٣ يناير ١٩٥٤ حيث قدم استقالته وأسندت المعارف إلى وزير الشئون الاجتماعية الدكتور عباس عمار، الذى احتفظ بمنصبه الجديد فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤).

فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية (أبريل ١٩٥٤) أسندت وزارة المعارف العمومية إلى الدكتور محمد عوض محمد، وبهذا فإن الدكتور عباس عمار لم يتول وزارة المعارف إلا حوالى مائة يوم فيما بين ٤ يناير ١٩٥٤ و١٧ أبريل ١٩٥٤، على الرغم من أنه تولى هذا المنصب فى ٣ وزارات متعاقبة!! ولم يلبث الدكتور محمد عوض محمد فى منصب وزير المعارف طويلاً وقدم استقالته فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ وخلفه فى هذا المنصب كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية.. وهكذا قدر لكمال الدين حسين أن يخلف عباس عمار فى وزارة الشئون، ثم أن يخلفه خلفه محمد عوض فى المعارف، كما قدر لكل من إسماعيل القبانى ومحمد عوض محمد أن يخلفهما فى المعارف وزيرا الشئون الاجتماعية (عباس عمار، وكمال الدين حسين).

التربية والتعليم

أطلق هذا الاسم على وزارة المعارف فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبدالناصر الثانية، وذلك طبقاً لمرسوم صدر فى سبتمبر ١٩٥٤ بعدما تولاها السيد كمال الدين حسين، الذى كان قد عين وزيراً للمعارف منذ أيام (فى نهاية أغسطس ١٩٥٤)، وظل كمال الدين حسين محتفظاً بها حتى وزارة الوحدة الأولى.

أما فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) فقد أصبح كمال الدين حسين وزيراً مركزياً للتربية والتعليم، وعين الأستاذ أحمد نجيب هاشم كوزير تنفيذى للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى.

وفى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) جمع كمال الدين حسين بين هذه الوزارة المركزية وبين رئاسة المجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، وأصبح وزيراً لشئون الإدارة المحلية فى الإقليم المصرى كذلك وبقى أحمد نجيب هاشم وزيراً تنفيذياً للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى. وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ترك كمال الدين حسين التربية والتعليم وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية، وتولى السيد يوسف لأول مرة منصب وزير التربية والتعليم، وقد احتفظ به فى الوزارات التالية (عبدالناصر الثامنة، وعلى صبرى الأولى، والثانية، وزكريا محى الدين، وصدقى سليمان) أى طيلة ٦ وزارات حتى خلفه عبدالعزيز السيد فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) لكنه لم يمكث إلا ستة شهور، وخلفه الدكتور محمد حلمى مراد فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) لكنه أقيل (يوليو ١٩٦٩) وخلفه وزير السياحة الدكتور محمد حافظ غانم. وهكذا يمكن القول إن الدكتور محمد حلمى مراد (١٩٦٨) كان أول وزير للتربية والتعليم بعد الدكتور محمد عوض محمد (١٩٥٤) يأتى من خارج الدائرة المقربة من الرئيس (زميله ونائبه ثم عديله).

وقد بقى الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم طيلة وزارات

الدكتور محمود فوزى الأربع ثم خلفه الأستاذ على عبدالرازق فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك ثانى شخصية من بين القادة الإداريين فى التعليم العالى الذين تولوا هذه الوزارة (بعد أحمد نجيب هاشم إلا أن الأستاذ أحمد نجيب هاشم كان معلماً فى الأصل، أما الأستاذ على عبدالرازق فيمثل الإدارى الوحيد فى هذا المنصب).

وقد احتفظ على عبدالرازق بمنصبه فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وظل بمثابة الوزير التقليدى لهذه الوزارة حتى ١٩٨٤ حين خلفه الدكتور عبدالسلام عبدالغفار، بعدما بقى مصطفى كمال حلمى وزيراً لها قرابة ١٠ سنوات (باستثناء فترة قصيرة هى فترة وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى من أكتوبر ١٩٧٨ وحتى يونيو ١٩٧٩ حيث تولى الدكتور حسن إسماعيل هذه الوزارة)، وهو ما فاق به الدكتور مصطفى كمال حلمى كل الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة على مدى تاريخها الطويل الذى تمتع بسعد زغلول باشا، وعلى ماهر باشا، وهيكل باشا، وأحمد نجيب الهلالى باشا، وطه حسين باشا، وغيرهم من أعلام هذا الوطن.

ولم يطل عهد الدكتور عبدالسلام عبدالغفار لأكثر من وزارة كمال حسن على، حيث خلفه الأستاذ منصور حسين فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥)، ثم الدكتور أحمد فتحى سرور كوزير للتعليم فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٩٣) إلى أن اختير رئيساً لمجلس الشعب (ديسمبر ١٩٩٠) فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل الانتداب (ديسمبر ١٩٩٠) ثم الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مايو ١٩٩١).

وبذا يمكن القول إن هذه الوزارة على خلاف الوزارات الأخرى قد حظيت بالاستقرار فى عهد الرئيس السادات، بينما عانت من قلقه نسبياً فى عهدى

الرئيس عبدالناصر والرئيس مبارك. وقد احتفظ الدكتور حسين كامل بهاء الدين بمنصب وزير التعليم فى وزارتى صدقى الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) حتى أجرى التعديل الوزارى فى وزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فتولى الدكتور مفيد شهاب وزارة التعليم العالى بينما بقى الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم.

التعليم

منذ وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ضمت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى فى منصب وزارى واحد تولاه الدكتور مصطفى كمال حلمى وأصبح مسمى منصبه وزير التعليم، وقد ظل الوضع هكذا حتى ضمت وزارة البحث العلمى إليه أيضاً فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) وأصبح مسمى منصبه التعليم والدولة للبحث العلمى، فكانت الكلمة الأولى من هذه الجملة تعنى وزارتين والكلمات الثلاث التالية تعنى وزارة دولة فقط.

وحين خلفه الدكتور حسن إسماعيل فى وزارة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أضيفت إليه الثقافة لتكون رابع وزارة وظلت كلمة التعليم ترمز للوزارتين، وعاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى منصبه السابق وليبقى فيه كما ذكرنا فى الحديث عن وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى إلى أن شكل كمال حسن على وزارته فانفرد مصطفى كمال حلمى بوزارتى التعليم العالى والبحث العلمى، وعُين الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزيراً للتربية والتعليم، وبذلك انفصلت الوزارتان واختفى مسمى التعليم.

وحدث نفس الشىء فى وزارة الدكتور على لطفى حيث كان هناك وزير للتربية (منصور حسين) ووزير آخر للتعليم العالى والبحث العلمى (د. محمد فتحى محمد على).

ومنذ وزارة عاطف صدقي الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عاد لفظ التعليم إلى التشكيلات الوزارية حيث تولى الدكتور أحمد فتحي سرور الوزارتين بمسمى وزير التعليم إلى أن خلفه الدكتور عادل عز (ندباً في ديسمبر ١٩٩٠) فالدكتور حسين كامل بهاء الدين في مايو ١٩٩١ وحتى التعديل الوزارى لوزارة الدكتور الجنزوارى (يوليو ١٩٩٧) حيث عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى وللدولة للبحث العلمي بينما عاد مسمى التربية والتعليم للظهور وبقى الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم، وقد احتفظ الدكتور حسين بهاء الدين بذات المنصب في وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

التعليم العالى

أنشئت وزارة التعليم العالى لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ (وزارة عبدالناصر السابعة) وكان لها وزير واحد كان هو الوزير السورى أمجد الطرابلسى ولم يكن لهذه الوزارة وزير مصرى، فلما شكل عبدالناصر بعد الانفصال وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عهد بهذه الوزارة إلى الوزير الجديد (يومها) الدكتور عبدالعزيز السيد.

وقد احتفظ الدكتور عبد العزيز السيد بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى والثانية، بل إنه أصبح ثالث أقدم الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية (بالطبع بعد النواب الأحد عشر)، وقد خلفه الدكتور حسين محمد سعيد فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ثم الدكتور محمد عزت سلامة فى وزارة المهندس صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) فالدكتور محمد لبيب شقير فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨). فلما انتخب الدكتور محمد لبيب شقير عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا اختير الدكتورعبدالوهاب البرلسى ليخلفه (أكتوبر ١٩٦٨) وقد احتفظ البرلسى بمنصبه حتى شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثالثة (مايو ١٩٧١) فخلفه الدكتور

محمد مرسى أحمد الذى احتفظ بمنصبه أيضا فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وخلفه الدكتور شمس الدين الوكيل فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ثم الدكتور محمد كامل ليلة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فالدكتور إسماعيل غانم فى وزارتى السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، وقد جمع بين التعليم العالى والبحث العلمى (وكان قد تولى وزارة الثقافة من قبل فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فقط).

وقد خلفه الدكتور محمد حافظ غانم فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥)، وقد عُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى بعدما قضى فترة فى أمانة الاتحاد الاشتراكى، ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) الذى جمع التعليم العالى إلى التربية والتعليم (التى كان يتولاها منذ أبريل ١٩٧٤) تحت مسمى «التعليم».

وقد ظل مصطفى كمال حلمى يتولى التعليم العالى (بالإضافة إلى التربية والتعليم وبالإضافة إلى البحث العلمى التى تولاها منذ حكومة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧).

وقد شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته فى أكتوبر ١٩٧٨ فأسند هذه الوزارات الثلاث ووزارة الثقافة إلى الدكتور حسن إسماعيل ليصبح وضعه قريباً جداً من وضع وزراء المعارف العمومية فيما قبل الثورة، وقد أصبح مسمى منصبه وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى.

وعندما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيراً للتعليم ووزير دولة للبحث العلمى واحتفظ بمنصبه هذا فى الوزارات المتعاقبة حتى نال درجة نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) واحتفظ أيضاً

بالوزارات الثلاث.

فلما شكل كمال حسن على وزارته في يوليو ١٩٨٤ استقل الدكتور مصطفى كمال حلمى بالتعليم العالى والبحث العلمى (بينما أسندت التربية والتعليم إلى وزير جديد هو الدكتور عبدالسلام عبدالغفار).

ولما شكل الدكتور على لطفى وزارته فى سبتمبر ١٩٨٥ ترك الدكتور مصطفى كمال حلمى الوزارة وخلفه الدكتور محمد فتحى محمد على وزيرا للتعليم العالى والبحث العلمى (بينما عين وزير جديد للتربية والتعليم).

ولما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته (نوفمبر ١٩٨٦) أسندت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى إلى الدكتور أحمد فتحى سرور تحت مسمى «التعليم» (بينما عين وزير آخر جديد للبحث العلمى) واحتفظ الدكتور سرور بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطفى صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) وحتى انتخب رئيساً لمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٠ فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل النيابة حتى مايو ١٩٩١ حيث عين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتعليم واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦). ولكن الدكتور الجنزورى أجرى تعديلاً وزارياً فى يوليو ١٩٩٧ صار بمقتضاه الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم فقط، على حين عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى ووزير دولة للبحث العلمى، وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩). وهكذا أعاد الدكتور مفيد الجمع بين الوزارتين اللتين ظلتا منفصلتين منذ تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (١٩٨٦)، وفى ذات الوقت أعاد فصل الوزارتين اللتين انضمتا منذ ذلك الحين أيضاً.

وبذا يمكن القول بأن هناك وزيراً واحداً تولى التعليم العالى (أولاً) ثم تولى التربية والتعليم (مع فارق زمنى بين توليه الوزارتين) وهو الدكتور عبدالعزيز

السيد، وأن وزيراً آخر تولى التربية والتعليم ثم تولى التعليم العالى (مع فارق زمنى بين توليه الوزارتين) وهو الدكتور محمد حافظ غانم، وأن وزيراً ثالثا بدأ بالتربية والتعليم ثم جمع إليها التعليم العالى ثم ترك التربية والتعليم وانفرد بالتعليم العالى وهو الدكتور مصطفى كمال حلمى، وأن هناك ثلاثة وزراء (بخلاف مصطفى كمال حلمى) تولوا الوزارتين معاً تحت مسمى التعليم وهم الدكاترة: حسن إسماعل، وأحمد فتحى سرور، وحسين كامل بهاء الدين. فأما الأول فقد جمع مع الوزارتين وزارة الثقافة، وأما الثانى فلم يتول من المناصب الوزارية غير هاتين الوزارتين معاً، وأما الثالث فإنه الوحيد الذى بدأ بالوزارتين ثم خرجت إحداهما من نطاقه.

البحث العلمى

كانت هذه الوزارة إحدى الوزارات الست التى أنشئت لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة (وهى وزارة عبد الناصر السابعة) فى أغسطس ١٩٦١. وقد تولاها لأول مرة الوزير الجديد صلاح الدين هدايت الذى احتفظ بها فى وزارتى الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) تولى هذه الوزارة الدكتور أحمد رياض تركى، ثم لم يرد لهذه الوزارة ذكر فى وزارات زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

أما فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) فقد عين الدكتور أحمد مصطفى أحمد وزيراً للبحث العلمى ليكون ثانى العلماء الذين تولوا هذه الوزارة، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور عبدالوهاب البرلسى فى

وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١).

ثم ألغيت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ بعد إعلان الدستور الدائم، وأنشئت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية والدكتور حجازى عين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمى (أبريل ١٩٧٤ - أبريل ١٩٧٥).

وعند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) عين الدكتور محمد عبدالمعبود الجبيلى وزيراً للدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية، وقد احتفظ الجبيلى بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (أبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧).

ثم أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى لتكون ثالث الوزارات التى يتولاها مع التربية والتعليم والتعليم العالى.

وقد احتفظ بالوزارات الثلاث طيلة وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨)، وحين شكل مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عين الدكتور حسن إسماعيل وزيراً لأربع وزارات حيث عين وزيراً للتعليم (أى التربية والتعليم والتعليم العالى) والبحث العلمى والثقافة، لكنه لم يلبث إلا إلى تشكيل وزارة مصطفى خليل الثانية فى يونيو ١٩٧٩ حيث عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى الوزارات الثلاث ويحتفظ بوزارة البحث العلمى باستمرار حتى أكتوبر ١٩٨٥ حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فأسند التعليم العالى والبحث العلمى إلى الدكتور محمد فتحى محمد على (أكتوبر ١٩٨٥ - نوفمبر ١٩٨٦).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية أسندت وزارة الدولة

للبحث العلمى إلى الدكتور عادل عز (نوفمبر ١٩٨٦ ـ أكتوبر ١٩٩٣).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) تولت الدكتورة فينيس كامل جودة هذا المنصب كوزير دولة وبقيت كذلك حتى أجرى تعديل وزارى لحكومة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فأسندت وزارتا التعليم العالى والدولة للبحث العلمى إلى الدكتور مفيد شهاب.

وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر١٩٩٩).

الإرشاد القومى

أول ما وردت إشارة إلى هذه الوزارة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ حيث عُين فتحى رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومى بعد إنشائها مباشرة، وهذه هى أول وزارة أنشأتها الثورة، ويتضح من قرار إنشائها الصادر بمرسوم من الأمير محمد عبدالمنعم الوصى على العرش أنها نشأت بضم قطاعات تابعة لرئاسة الوزارة نفسها (الإذاعة) ووزارات التجارة والصناعة، والشئون الاجتماعية، والداخلية، والخارجية، والمعارف، والحربية والبحرية، والزراعة، والصحة.

وبعد أسابيع قليلة وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية وزيراً للإرشاد القومى (وعاد فتحى رضوان وزيراً للدولة) ولكنه (أى فؤاد جلال) استقال عند تشكيل وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣، وعُين صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى ولشئون السودان ليكون بذلك أول الضباط الذين تولوا هذه الوزارة!

واحتفظ صلاح سالم بهذا المنصب فى وزارة عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارة نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ووزارة عبدالناصر الثانية (أبريل

١٩٥٤) وحتى نوفمبر ١٩٥٥، حيث عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى، بعد أن مكث فترة وزيراً للمواصلات!! وفى ١٩٥٦ استقال صلاح سالم من مناصبه الوزارية، وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى.

وقد احتفظ فتحى رضوان بهذا المنصب فى وزارة الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) لكنه ترك المنصب مع تشكيل وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وعُين الدكتور ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى، وكان قرار تعيين ثروت عكاشة هو أول قرار يتضمن مسمى (الثقافة). وقد استمر ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى فى وزارتى الوحدة الثالثة (ستبمبر ١٩٦٠) والرابعة (أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

فلما شكل على صبرى وزارته (سبتمبر ١٩٦٢) خرج الدكتور ثروت عكاشة من الوزارة وخلفه الدكتور عبدالقادر حاتم كوزير للثقافة والإرشاد القومى أيضا.

ولما شكل على صبرى وزارته الثانية الموسعة (مارس ١٩٦٤) أصبح الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام والسياحة والآثار، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عين أمين هويدى كوزير للإرشاد القومى، وإن ظل حاتم نائباً لرئيس الوزراء، وبذا كان أمين هويدى رابع ضابط يتولى هذه الوزارة بعد صلاح سالم، وعكاشة، وحاتم، فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى دخول الوزارة وعُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة، على حين تولى وزير جديد هو محمد فائق وزارة الإرشاد القومى ليكون خامس ضابط يتولى هذه الوزارة.

وقد احتفظ محمد فائق بهذه الوزارة فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨) وحتى أبريل ١٩٧٠ فقط، حيث عُين وزيراً

للدولة للشئون الخارجية وخلفه محمد حسنين هيكل، ولكن هيكل استقال فى بداية عهد السادات وكان الوزير الوحيد من أعضاء وزارة عبدالناصر العاشرة الذى لم يشترك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى وعاد محمد فائق ليشغل منصب وزير الإرشاد (أكتوبر ١٩٧٠)، وكانت هذه آخر مرة يرد فيها اسم الإرشاد القومى فى التشكيلات الوزارية، فقد أصبح مسمى الوزارة «الإعلام» باستمرار منذ الوزارة التالية، وهى حكومة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠).

الإعلام

كان الدكتور محمد عبدالقادر حاتم قد خلف ثروت عكاشة فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) كوزير للثقافة والإرشاد القومى، وكان الدكتور حاتم قبل توليه منصب وزير الثقافة والإرشاد القومى وزيراً للدولة وكان يتولى المهام الإعلامية [عن اجتماعات مجلس الوزراء مثلاً]، كما كان القرار الصادر بتعيينه نائباً لوزير الدولة ثم وزيراً للدولة ينص على اختصاصه بالإشراف على الإذاعة وهيئة الاستعلامات (لم يكن التليفزيون قد أنشئ بعد).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وردت كلمة الإعلام للمرة الأولى حيث أصبح الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام، وبالتالى أصبح هناك وجود لما يسمى « الإعلام » ، وهكذا ظهر مسمى منصب وزير الإعلام مرة واحدة فى الستينيات (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، وفى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) تم حل المشكلة بأن يكون هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) وآخر للإرشاد القومى (أمين هويدى) وثالث للسياحة (عزيز يس)، وذلك مع بقاء الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء لهذا القطاع كله، وبذا أصبح المفهوم أن الإرشاد القومى سيختص بما يختص به الإعلام (بعدما كان الإرشاد القومى معبراً عن الثقافة حتى حلت الثقافة محله فى التسمية فى أكتوبر

١٩٥٨)، وظل تداول المنصب بهذا الاسم حتى وزارة الدكتور فوزى الثانية حيث أصبح مسمى المنصب وزير الإعلام.

وقد خرج محمد فائق من وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) كأحد أقطاب ١٥ مايو، وخلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم كنائب لرئيس الوزراء ووزير للإعلام (مايو ١٩٧١) وأضيفت إليه الثقافة فى وزارتى الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وعزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)، لكنه لم يكن يتولى الإعلام بمفرده، فقد عين الدكتور محمد حسن الزيات كوزير دولة للإعلام عند تشكيل وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) وحتى سبتمبر ١٩٧٢ حيث تولى الزيات وزارة الخارجية خلفاً للدكتور مراد غالب، وبذا انفرد الدكتور حاتم مرة ثانية بالإعلام.

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) [التى كان حاتم فيها بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة] كان مسمى منصبه أنه نائب لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام، وعين الدكتور محمد مراد غالب (الذى كان قد أصبح منذ سبتمبر الماضى سفيراً بالخارجية ووزيراً سابقاً) كوزير للإعلام بينما عين وزير جديد للثقافة هو يوسف السباعى، وظل الوضع كذلك حتى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أسند الإعلام إلى الدكتور عبدالقادر حاتم نفسه، وعين الدكتور محمد مراد غالب وزيراً مقيما بليبيا.

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثانية (أبريل ١٩٧٤) اختير الدكتور أحمد كمال أبو المجد ليكون وزيراً للإعلام (بينما بقى يوسف السباعى وزيراً للثقافة). واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى أغسطس ١٩٧٥ فقط حيث أسندت هذه الوزارة (لأول مرة) إلى يوسف السباعى على سبيل الإضافة إلى الثقافة، وذلك بعد إقالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد فجأة.

وعند تشكيل وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور جمال العطيفى وزارتى الثقافة والإعلام حتى فبراير ١٩٧٧ ، حيث خلفه عبدالمنعم الصاوى فى الوزارتين حتى نهاية عهد وزارات ممدوح سالم.

وعند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) كان هناك اتجاه قوى لإلغاء الوزارة، ولم يرد ذكرها فى التشكيل الوزارى عند إعلانه، ولكن يبدو أن الدولة تنبهت إلى ضرورة أن يكون للوزارة مسئول حتى ولو كانت النية متجهة إلى إلغائها، وعلى هذا النحو صدر قرار جمهورى بأن يتولى المهندس سليمان متولى سليمان مسئولية هذه الوزارة، وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) عين منصور حسن وزيراً للدولة لرئاسة الجمهورية وصدر قرار بأن يتولى الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام.

أما فى وزارة السادات الأخيرة فقد عين منصور حسن نفسه كوزير للدولة للثقافة والإعلام (مايو ١٩٨٠)، وفى مطلع ١٩٨١ عين وزيراً لرئاسة الجمهورية وللثقافة والإعلام، ولكنه لم يلبث إلا إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث استغنى عنه، وبينما خلفه محمد عبدالحميد رضوان فى وزارة الثقافة فإن وزارة الإعلام أسندت إلى الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء وبقى الوضع كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ٩٨١)، فلما شكل فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى صفوت الشريف هذا المنصب ولا يزال يتولاه طيلة الوزارات الماضية وحتى الآن.

الثقافة

جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة الوحدة الثانية التى تشكلت برئاسة الرئيس عبدالناصر (أكتوبر ١٩٥٨) وكان رئيس المجلس التنفيذى هو الدكتور نور الدين طراف، وقد تولى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور ثروت عكاشة الذى

عُين وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وكان سلفه فتحي رضوان وزيراً للارشاد القومي ، وقد احتفظ عكاشة بذات المنصب في وزارتي الوحدة الثالثة والرابعة (سبتمبر ١٩٦٠ ، أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

فلما تشكلت وزارة علي صبري الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) خلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

وفي وزارة علي صبري الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي ومشرفاً على الإعلام ووزارة السياحة والآثار.

وقد احتفظ الدكتور حاتم بذات المنصب في وزارة زكريا محيي الدين وأصبح نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي والسياحي ، وعُين معه في هذه الوزارة الدكتور سليمان حزين وزيراً للثقافة ، والدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للسياحة والآثار ، وأمين حامد هويدي وزيراً للإرشاد القومي ، وكانت هذه من المرات النادرة التي ضمت الوزارة فيها نائباً لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء لهذا القطاع.

وفي وزارة صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى الوزارة وأصبح مسمى منصبه نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة ، بينما عُين الدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للإسكان والسياحة والمرافق ، وترك الدكتور سليمان حزين الوزارة ، أما أمين هويدي فقد عُين وزيراً للدولة ، وعُين وزير جديد للإرشاد القومي هو محمد محمد فائق. ومنذ ذلك الحين بدأ الفصل التام يتكرس بين الثقافة والإرشاد القومي ، فقد كانا حتى الوزارة السابقة ينضمان عند مستوى نائب رئيس الوزراء ، ولكن نائب رئيس الوزراء في هذه الوزارة أصبح بعيداً بسلطته عن الإرشاد القومي رغم أنه كان قد تولى مسئوليته من قبل.

وفي وزارة الرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عُين الدكتور ثروت

عكاشة وزيراً (فقط بعد أن كان نائباً لرئيس الوزراء) للثقافة (فقط) واحتفظ محمد محمد فائق بمنصبه كوزير للإرشاد القومى.

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) بقى الوضع كذلك، وحتى أبريل ١٩٧٠ حيث عُين الوزير محمد فائق وزيراً للدولة للشئون الخارجية، وعُين الوزير الجديد محمد حسنين هيكل وزيراً للإرشاد القومى.

فلما توفى الرئيس عبدالناصر احتفظ الدكتور ثروت عكاشة بمنصبه فى أولى وزارات الدكتور محمود فوزى ولكنه ترك هذا المنصب عندما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية، وخلفه الأستاذ بدر الدين أبو غازى (نوفمبر ١٩٧٠ ـ مايو ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (مايو ١٩٧١) عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للثقافة ولكنه لم يلبث هو الآخر إلا إلى الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١) حيث تولى الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء وزارتى الثقافة والإعلام معاً، وقد احتفظ الدكتور حاتم بمناصبه هذه فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)و قد عين معه وزير دولة للاعلام هو الدكتور محمد حسن الزيات، على حين لم يكن معه وزير مسئول عن الثقافة غيره، ولكنه فى وزارة الرئيس السادات الأولى أصبح نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء بالنيابة وعُين الأستاذ يوسف السباعى وزيراً للثقافة (مارس ١٩٧٣)، واحتفظ السباعى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، ووزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، ووزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى خلفه الدكتور جمال العطيفى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس (١٩٧٦)، أى أن الأستاذ يوسف السباعى تولى وزارة الثقافة ثلاث سنوات متصلة فى أربع وزارات متتالية.

وقد جمع كل من الدكتور جمال العطيفى وخلفه عبد المنعم الصاوى بين

وزارتى الثقافة والإعلام فلم يتوليا إحداهما بدون الأخرى.

وقد استمر جمال العطيفى من مارس ١٩٧٦ وحتى فبراير ١٩٧٧ فقط، وبمصطلح الوزارات عمل العطيفى وزيراً فى وزارتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى التعديل الذى أجرى عليها عقب أحداث يناير ١٩٧٧.

وفى هذا التعديل خلفه الأستاذ عبدالمنعم الصاوى فى منصب وزير الثقافة والإعلام، بينما خلف الدكتور جمال العطيفى الأستاذ الصاوى فى منصب وكيل مجلس الشعب!! وقد استمر الصاوى وزيراً للثقافة والاعلام منذ فبراير ١٩٧٧ وحتى أكتوبر ١٩٧٨ فقط حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فآثر ضم وزارة الثقافة إلى وزارتى التعليم والبحث العلمى وتولى هذه الوزارات الثلاث الدكتور حسن إسماعيل، بينما أسندت مهام واختصاصات وزارة الإعلام إلى المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء.

وفى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى التعليم والبحث العلمى بينما أسند الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام إلى الوزير الجديد منصور حسن وزير رئاسة الجمهورية، وبذلك كان منصور حسن خامس وزير يجمع الوزارتين فى عهد السادات بعد كل من حاتم والسباعى والعطيفى والصاوى.

وهو - أى منصور حسن - آخر من جمع هاتين الوزارتين حتى الآن.

وفى مايو ١٩٨٠ شُكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة وعُين منصور حسن وزيراً للدولة للثقافة والإعلام، ثم وزيراً للرئاسة والثقافة والإعلام فى تعديل محدود فى يناير ١٩٨١ إلا أنه فى سبتمبر ١٩٨١ وفى تعديل وزارى محدود قبيل وفاة الرئيس السادات ترك منصور حسن الوزارة، وأسندت الثقافة (فقط) إلى الأستاذ محمد عبدالحميد رضوان الذى احتفظ بهذا المنصب فيما بين سبتمبر

١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨٥ فى وزارات الرئيسين السادات ومبارك، وفؤاد محيى الدين وكمال حسن على.

أما فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) فقد أسند هذا المنصب إلى الدكتور أحمد هيكل الذى احتفظ بها فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) وتركها فى أكتوبر ١٩٨٧ حين شكل عاطف صدقى وزارته الثانية فاختار فاروق حسنى وزيراً للثقافة ليكون صاحب أطول مدة فى تولى هذا المنصب حتى الآن، حيث احتفظ به فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثانية والثالثة ووزارة الدكتور كمال الجنزورى ووزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

ونعود إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث أسند الإعلام إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين عقب خروج منصور حسن، أى أن محمد عبدالحميد رضوان لم يخلف منصور حسن فى الوزارتين وإنما فى وزارة واحدة، ويبقى الوضع كذلك إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فاختير صفوت الشريف وزيراً للإعلام، وقد بقى فى هذا المنصب حتى الآن فى كل وزارات عهد الرئيس مبارك باستثناء وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢)، ولم يدخل على مسمى هذا المنصب أى تعديل طوال هذه الفترة.

(٥٣)
التطور المؤسسى لوزارة الشباب والمجالس العليا للشباب والرياضة (١٩٥٢ - ١٩٩٨)

يمكن القول بأن وزارة الشباب هى إحدى الوزارات التى لم توجد إلا فى عهد الثورة، بل وفى حقبة الستينيات بالذات.

وكعادة الثورة فى إنشاء الوزارات الجديدة فقد بدأت بتعيين الوزير ثم إنشاء الوزارة، وقد غلب على هذه الوزارة أن يكون وزيرها [حين يختص بها وزير فى مجلس الوزراء] بمثابة وزير دولة، وفى بعض الأحيان كان يُنص على أنه وزير للشباب بدون ذكر الدولة كما سنرى.

وقد تعرضت هذه الوزارة للاختزال لفترات طويلة حيث كان يكتفى بوجود مجلس أعلى للشباب والرياضة (أو مجلس قومى) أو للشباب فقط على نحو ما سنرى من تعاقب الأحداث والوزارات.

وسنرى أن الفكرة من وراء إنشاء هذه الوزارة كانت واضحة بصورة مبكرة فى أذهان مجلس قيادة الثورة، وبالذات بعد احتكاكهم بالعمل السياسى من خلال هيئة التحرير التى ضمت لجنة رياضية عليا تناولت فى مناقشاتها أفكاراً رائدة من أجل نهضة مصر.

وقد قامت هذه اللجنة الرياضية العليا التابعة لهيئة التحرير بعقد عدة اجتماعات للعثور على أحسن السبل والوسائل الكفيلة برعاية شبابنا والأخذ بيده، وكان مقرها مجلس قيادة الثورة.

وفى ٢٢ و٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحثت هذه اللجنة بحضور عضوى مجلس قيادة الثورة السيد كمال الدين حسين والسيد حسن إبراهيم موضوع إنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين جهود مختلف الهيئات العاملة فى مجالات رعاية الشباب بالجمهورية، وتنظيم الجهود المبذولة فى ميادين رعاية الشباب لكل سن وكل قطاع من القطاعات التى ينقسم إليها شباب مصر، من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين وذوى المهن الحرة والمجندين.

وتنفيذاً لهذه الفكرة تقدم السيد كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت وعضو المجلس الدائم للخدمات العامة بمذكرة إلى مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية.

وفى ٢٣ يونيو ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء (برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر) على إنشاء المجلس كلجنة من لجان المجلس الدائم للخدمات العامة وبرئاسة أحد أعضائه وأصبح مقره فى مبنى مجلس الشيوخ.

وبعد أقل من عامين حدث أهم تطوير فى الأجهزة المسئولة عن الشباب فى عهد الثورة، ونعنى بهذا إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب لأول مرة كهيئة مستقلة صدر بها القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ فى ٢ مايو ١٩٥٦، وقد نص القانون على أن يوقف عمل أى تنظيم شبابى آخر، وكان هذا يعنى إلغاء الإدارة العامة لشباب التحرير وغيرها من هيئات التحرير.

كذلك فقد كان هذا القانون هو السند الأول لوجود هيئة مستقلة لرعاية الشباب لها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل، ويمكن لنا أن نلخص أهم إنجازات وملامح هذا القانون فيما يلى:

١ - يعتبر القانون ١٩٧ لسنة ٥٦ أول قانون يصدر بعد الثورة يعترف برعاية الشباب وينشىء لها مجلساً مستقلاً له شخصيته الاعتبارية وله صلاحياته المتعددة

وملحق بمجلس الوزراء ويتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه (مادة ٥ من القانون)، وقد أناب الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان رئيساً لمجلس الوزراء السيد كمال الدين حسين (وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت).

٢ - ظهرت فى أهداف المجلس لأول مرة (مادة رقم ٢ من القانون) عبارة «تحقيق أسباب القوة والرعاية للشباب عن طريق التربية الرياضية والاجتماعية ووضع سياسة عامة موحدة لها تتفق ومراحل حياة الفرد وطبيعته».

٣ - كما نصت نفس المادة السابقة (مادة ٢) تحت بند رقم ٤ بأن من ضمن اختصاصات المجلس: «التنسيق بين نشاط الهيئات المختلفة الأهلية والحكومية المعنية بشئون التربية الرياضية والاجتماعية وربطها بسياسة عامة موحدة».

٤ - أصبحت قرارات المجلس ملزمة وواجبة التنفيذ (مادة رقم ٣) بالنسبة لجميع الوزارات والمصالح والهيئات التى يضع سياستها ويشرف على تنفيذها، طالما صدق عليها الوزير المختص.

كما نصت المادة (رقم ٤) على أن للمجلس حق الإشراف على الهيئات الأهلية المعنية بشئون التربية الرياضية والاجتماعية والقومية ضمانا لتنفيذ سياستها.

وبذلك يكون القانون قد أبرز دور المجلس لأول مرة فى عمليات التنسيق والإشراف على الهيئات المعنية بشئون الشباب، كما أبرز القانون وضوح التزام الهيئات الحكومية والأهلية بقراراته وتنفيذها.

٥ - ضم تشكيل المجلس ممثلين عن ثلاث وزارات هى: الصحة والمالية والاقتصاد (مادة رقم ٥).

٦ ـ نصت المادة (رقم ٦) على أن : «يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرها لجانا تختص كل منها بناحية من نواحى النشاط ، ويقوم المجلس بمراجعة أعمال هذه اللجان والتنسيق بينها «كما جاء ضمن المادة رقم ١٢ أن يقوم المجلس بوضع اللائحة الداخلية لتنظيم أعماله ولجانه ، وبناء عليه فقد أصدر المجلس لائحته الداخلية لتنظيم أعماله ولجانه وشئونه المالية والإدارية ، وقد تضمنت اللائحة تشكيل خمس لجان فنية هى : التربية الرياضية ـ لجنة التربية الاجتماعية (لجنة تضم أربع لجان فرعية هى : لجنة التوجيه الاجتماعى ، لجنة التربية القومية ، لجنة التربية العسكرية ، لجنة الخدمات العامة) ـ لجنة إعداد القادة ـ لجنة المعسكرات والرحلات ـ لجنة الميزانية والمالية) .

□

وفى أثناء الوحدة مع سوريا كان لابد للتعديلات الهيكلية أن تصيب هذا المجلس كما حدث مع كافة الوزارات والمجالس والهيئات ، وقد تم هذا من خلال القرار الجمهورى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٥٨ ، كما صدر قرار آخر برقم ٩٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى لرعاية الشباب ، وقد تضمن هذا القرار عدة تطويرات مهمة فى بناء ووظيفة المجلس الأعلى لرعاية الشباب يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلى :

١ ـ ضم التشكيل الجديد للمجلس وزراء : التربية والتعليم ـ الشئون الاجتماعية والعمل ـ الشئون البلدية والقروية (بدلاً من ممثلين عنهم كما كان الحال فى التشكيل السابق ، كما ضم التشكيل لأول مرة ممثلين عن الشباب هم رؤساء اتحاد عام طلبة الجامعات ، واتحاد عام طلبة الأزهر ، واتحاد عام طلبة المعاهد العليا ، ثم ممثل عن كل اتحاد عام من الاتحادات الثلاثة من الطلبة) .

كما ضم التشكيل كذلك لأول مرة ممثلاً عن اتحاد نقابات العمال ، وممثلاً عن

الجمعيات التعاونية الزراعية (مادة ١).

٢ ـ نصت المادة (رقم ٢) على أن يقوم المجلس بتشكيل هيئة فرعية لكل من الإقليمين السورى والمصرى لمعاونة المجلس فى رسم سياسته وتنفيذ خططه وبرامجه، وقد أصدر المجلس اللائحة الداخلية المنظمة للهيئة الفرعية وذلك بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٥٩، وقد جاء تنظيمها على غرار تنظيم المجلس الأعلى.

وفى سنة ١٩٦٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩١٧ ويقضى بالاكتفاء بالهيئة الفرعية للإقليم الشمالى على أن يتولى المجلس الأعلى لرعاية الشباب مباشرة كافة الاختصاصات التنفيذية لهذه الهيئة الفرعية فى مصر.

□

بعد انفصال سوريا عن مصر بحوالى عام تشكل وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢)، وقد ضمت هذه الوزارة السيد محمد طلعت خيرى كوزير دولة للشباب، وأعقب هذا تعيين سيادته رئيساً للمجلس الأعلى لرعاية الشباب (القرار ٣٤٧٦ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تشكيل المجلس)، ويمكن لنا تلخيص ملامح التشكيل الجديد فيما يلى:

١ ـ تغير مستوى رئاسة المجلس من نائب رئيس جمهورية إلى مستوى وزير دولة، كما تغير مستوى تمثيل الوزارات المعنية بالشباب، فأصبح الممثلون هم وكلاء الوزارات أو كبار الموظفين المتصلين بشئون الشباب، بعد أن كان يمثل بعض الوزارات فى القرار السابق الوزراء أنفسهم.

وكان هذا متسقاً تماماً مع المرحلة الجديدة التى ابتعد فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة عن العمل التنفيذى وبقوا فى أعلى السلطة كأعضاء فيما سمى بمجلس الرئاسة.

وعلى صعيد الأشخاص يمكن لنا القول بأنه لأول مرة تخلى كمال الدين حسين عن إدارة هذا القطاع وأصبح المسئول عنه وزير جديد هو محمد طلعت خيرى، وصحيح أنه من الصف الثانى لضباط الثورة إلا أن هذا التغير كان يعنى بصورة أو بأخرى انفصال الشباب عن نطاق وزير التربية والتعليم الذى كان بمثابة الولى الطبيعى لهذه الوزارة الناشئة، ومع أن انفصال القطاع بوزارة يعطى إحساساً بالأهمية إلا أن القطاع نفسه لم يكن قد حظى بالأهمية التى يمكن أن يضفيها على المسئول عنه حتى ولو كان وزيراً.

٢ - انضم إلى تشكيل المجلس رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذى كان قد تشكل لأول مرة فى مصر، وهو يمثل كافة طلبة الجامعات والمعاهد العليا، كما انضم إلى تشكيل المجلس ثلاثة أعضاء يمثلون التنظيم الشعبى للشباب وهو شباب الاتحاد القومى فى ذاك الوقت.

٣ - استوجب هذا القرار تغيير تبعية وكالة الوزارة لرعاية الشباب بوزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الدولة للشباب، وأصبح رئيس المجلس (وزير الدولة للشباب) مسئولاً عن الإشراف على الجهاز الوظيفى للمجلس (وهو الجهاز التخطيطى) وعلى وكالة الوزارة التى كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية (وهو الجهاز التنفيذى المسئول عن القطاع الأهلى).

٤ - شكلت الحكومة للمجلس لأول مرة جهازاً وظيفياً له اختصاصات وأقسام، فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الجهاز الوظيفى (مادة ١٥) بحيث شمل :

☐ مكتب السكرتير العام وتتبعه مباشرة إدارة المتابعة وإدارة الشئون العامة.

☐ مكتب السكرتير العام المساعد وتتبعه مراقبة الشئون الفنية وأقسامها وهى : مراقبة البحوث والوثائق والإحصاء، ومراقبة الخدمات الرياضية، ومراقبة

الخدمات الاجتماعية.

□ مراقبة الشئون المالية والإدارية وأقسامها: مراقبة الشئون ومراقبة الشئون الإدارية (مادة رقم ١ من القرار الوزارى).

ومنذ صدور هذا القرار أخذ المجلس فى استكمال جهازه الوظيفى ومباشرة اختصاصاته الوظيفية فى المجالات التى نص عليها القرار الجمهورى بتشكيله.

□

عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية (الموسعة) فى مارس ١٩٦٤، برز لأول مرة اسم وزارة الشباب كوزارة مستقلة، وقد أسندت إلى وزير الدولة للشباب فى الحكومة السابقة، وقد استتبع هذا بالطبع إنشاء هياكل إدارية ووظيفية للوزارة الجديدة، وقد صدر قرار جمهورى برقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ محدداً مسئوليات هذه الوزارة وتنظيمها، ويمكن أن نلخص ملامح هذا القرار فيما يلى:

١ ـ نصت المادة الأولى من القرار ولأول مرة على أن أهداف الوزارة هى تكوين المواطن الصالح جسمياً وعقلياً وخلقياً، كما نصت نفس المادة على أن هدف الوزارة هو تنظيم وتنسيق وتدعيم أنشطة رعاية الشباب فى الجمهورية، وهى مفاهيم بدأت تظهر فى تلك الفترة ثم أصبحت بعد ذلك جزءاً من الاختصاصات الأساسية للهيئة المسئولة عن رعاية الشباب.

٢ ـ نصت المادة رقم ٢ لأول مرة على اختصاصات جديدة للوزارة، وهى:

□ وضع السياسة العامة لعلاقات شباب مصر مع هيئات الشباب الدولية والأجنبية.

□ مباشرة تنفيذ المشروعات ذات الطابع القومى.

☐ تنظيم أعياد الشباب والمهرجانات العامة والمحلية .

☐ الاشتراك فى المؤتمرات الدولية .

وتنظيم الجوائز العلمية والتشجيعية للعاملين فى ميدان رعاية الشباب التى تضطلع بها الأجهزة المركزية والمحلية والأهلية ، ومتابعة نتائجها وتقويمها .

وتشير هذه الاختصاصات الجديدة إلى أن الوزارة فى ذلك الوقت بدأت تهتم بالعلاقات الدولية فى مجالات الشباب ، وكذلك بدأت تضطلع بالجانب التنفيذى بالإضافة إلى الجانب التنسيقى والإشراف والمتابعة والتقويم .

٣ ـ نصت المادة رقم ٣ من القرار على إدماج المجلس الأعلى للشباب ووكالة الوزارة للشباب ونقل كل العاملين بهما إلى وزارة الشباب ، كما نصت المادة رقم ٤ على نقل بعض العاملين فى الإدارات المركزية بالوزارات والمحافظات بدرجاتهم إلى وزارة الشباب ، وهى خطوة حدثت لأول مرة من أجل تجميع كافة العاملين فى مجال الشباب فى جهاز واحد على المستوى القومى وكذلك على المستوى المحلى .

٤ ـ نصت المادة رقم ٥ على شكل البناء التنظيمى للوزارة فأصبح يتكون من الديوان العام ولجان التنسيق الدائمة (والتى حلت مكان اللجان الفنية الدائمة للمجلس السابق) والعلاقات العامة ، والشئون المالية والإدارية والقانونية فيه ، ثم إدارة التخطيط والبحوث ، وإدارة التدريب ، وإعداد القادة ، وإدارة التربية الرياضية ، وإدارة هيئات منظمات الشباب ، وإدارة المعسكرات والرحلات ، وإدارة التفتيش والرقابة ، وتقويم البرامج ، ومتابعة الاستثمار .

ويلاحظ أن البناء التنظيمى قد اشتمل على إدارات خاصة بهيئات الشباب ، وأخرى خاصة باختصاصات الوزارة من متابعة وتقييم ، وهو وضع جاء نتيجة

لإدماج جهاز المجلس الأعلى للشباب مع جهاز وكالة الوزارة للشباب بالشئون الاجتماعية ، كما أشار القرار إلى تشكيل لجنة بكل محافظة وذلك فى إطار السياسة العامة والخطط والتوجهات التى تصدر عن المجلس الأعلى .

كما أشارت المادة رقم ١٠ إلى أن يكون لهذه اللجنة جهاز وظيفى يعتبر وحدة من وحدات ديوان المحافظة ، وتؤول لرئيس هذا الجهاز اختصاصات مدير مديرية الشباب .

٥ ـ وتنسيقا لعمل الجهاز الوظيفى على المستوى القومى أو المستوى المحلى ، فقد نصت المادة رقم ١٢ على نقل العاملين بوزارة الشباب بدرجاتهم إلى المجلس الأعلى لرعاية الشباب ولجان الشباب بالمحافظات أو أية جهة أخرى ، وذلك بقرار من رئيس الوزارة .

□

فى أول أكتوبر ١٩٦٥ تشكلت وزارة جديدة برئاسة زكريا محيى الدين وفيها بقى محمد طلعت خيرى وزيراً لكنه عاد خطوة إلى أوضاع أكثر سلفية فعين كوزير دولة للشباب ، وكان هذا يعنى بطريقة غير مباشرة أن وزارة الشباب قد ألغيت ، وقد استتبع هذا صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بإعادة إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب ، وقد تضمن هذا القرار بعض التعديلات المهمة على الهياكل السابق وجودها ، ويمكن لنا تلخيص هذه التعديلات فيما يلى :

١ ـ نصت المادة رقم ٣ بالنسبة لتشكيل المجلس (إلى جانب ممثلى الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية) على ضم عضوين ممثلين عن الاتحاد الاشتراكى العربى ، وممثل عن نقابات العمال الزراعيين ، وهى أول مرة يضم التشكيل هؤلاء الأعضاء ، كما نصت هذه المادة على ضم رئيس قطاع التخطيط ورئيس قطاع

المتابعة لعضوية المجلس، وهى أول مرة يمثل فيها الجهاز الوظيفى بالمجلس.

٢ - نصت المادة رقم ٤ على أن قرارات المجلس لابد من اعتمادها من رئيس الوزراء قبل إصدارها.

٣ - نصت المادة رقم ٨ على أن رئيس المجلس تؤول إليه كافة السلطات المخولة لوزير الشباب.

٤ - كما نصت المادة رقم ٩ والمادة رقم ١٠ على إنشاء لجنة للشباب فى كل محافظة برئاسة المحافظ وتضم رؤساء الوحدات المحلية للوزارات المعنية بشئون الشباب وكذلك ممثلين عن الجامعات والهيئات الأهلية والنقابات وممثل عن الاتحاد الاشتراكى العربى ومجموعة عن الخبراء (وذلك على غرار تشكيل المجلس الأعلى للشباب)، وتكون اختصاصاتها هى اختصاصات المجلس الأعلى وفى نطاقها

□

هذا وقد بقى طلعت خيرى وزيراً للشباب فى الوزارتين التاليتين كوزير للشباب فى حكومتى محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) والرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧ - مارس ١٩٦٨) حيث خلفه الدكتور محمد صفى الدين أبو العز، و قد استتبع هذا بالطبع شأن الأسلوب المصرى فى البنيان الوزارى أن يعاد إنشاء وزارة الشباب، وصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٨، الذى تضمن بعض الإضافات الشكلية وغير الجوهرية إلى ما سبقه من قرارات مماثلة عند إنشاء الوزارة لأول مرة، ويمكن تلخيص هذه التوجهات فما يلى:

١ - نصت المادة رقم ١ على وضوح أهداف الوزارة فى وضع سياسة رعاية

الشباب فى نطاق سياسة الدولة وتخطيط ومتابعة وتقييم كافة شئون رعاية الشباب فى مجالات التربية القومية والرياضية والاجتماعية والفنية والعسكرية والروحية فى كافة قطاعات التربية والتعليم والتعليم العالى والأزهر والإدارة المحلية وغيرها من القطاعات بالجمهورية .

ويتضح أن هذه الأهداف قد اشتملت لأول مرة على مجالات رعاية الشباب ، وكذلك قطاعات الشباب . . كذلك فقد أضافت هذه المادة اختصاصاً جديداً على اختصاصات المجلس الأعلى السابقة وهو (إعداد القادة ورفع مستوى العاملين الفنيين فى مجال رعاية الشباب) .

٢ ـ نصت المادة رقم ٢ على إنشاء لجنة عليا لرعاية الشباب تُمثل فيها الوزارات والهيئات المعنية بشئون الشباب (لتحل محل المجلس الأعلى لرعاية الشباب بتشكيله السابق)، وبذلك تحقق بهذه اللجنة العليا مبدأ التنسيق بين الهيئات الحكومية والأهلية المختلفة والمسئولة عن الشباب ، إلى جانب وجود وزارة تتولى كافة العمليات الأخرى : تخطيط ومتابعة وتقييم وتنفيذ للمشروعات على المستوى القومى .

٣ـ نصت المادة رقم ٣ على تنظيم الوزارة فأصبحت تضم التقسيمات التالية :

O مكتب الوزير ويضم المكتب الفنى والعلاقات العامة والشئون القانونية ومكتب الأمن ومكتب الشكاوى .

O مكتب شئون المديريات .

O وكالة الوزارة للتخطيط والمتابعة وتضم إدارات الطلاب والفلاحين والهيئات الأهلية .

O وكالة الوزارة للخدمات وتضم إدارات الخدمات المركزية والبحوث

والإحصاء والتنظيم والتدريب والمنشآت.

O وكالة الوزارة للشئون المالية والإدارية.

ويلاحظ فى تنظيم الوزارة الذى صدر به هذا القرار اتساعه ونمطيته مشابهاً لوظائف أية وزارة فى عمليات التخطيط والمتابعة والخدمات المركزية والتنفيذية والشئون المالية والإدارية، بخلاف ما كان عليه النظام فى وزارة الشباب الأولى.

وقد تضمن هذا القرار النص على نقل وظائف العاملين الفنيين بأجهزة رعاية الشباب المركزية بالوزارة والهيئات إلى ميزانية وزارة الشباب ودمج شاغليها مع العاملين بالوزارة فى أقدمية واحدة تحقيقاً للعدالة بين العاملين فى مجال الشباب.

كذلك نصت المادة رقم ٨ على اشتراك وزارة الشباب بممثلين عنها فى المجلس الأعلى المختص بالنظر فى شئون المعاهد العليا للتربية الرياضية ومعاهد الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة التعليم العالى، وهى أول مرة تشترك وزارة الشباب فى مثل هذه المجالس، وهذا الاشتراك يمثل توجهاً مهماً جداً كفله هذا القرار الجمهورى لأول مرة نظرا لأن هذه المعاهد هى مصدر مهم لتخريج قادة الشباب الذين يعملون فى مجالات الأنشطة المتعددة للشباب وكذلك المؤسسات.

كما نصت المادة رقم ٩ على تشكيل مجلس مشترك من وزارتى التربية والتعليم والشباب لوضع سياسة معاهد التربية الرياضية المتوسطة، باعتبار أن هذه المعاهد مصدر لتزويد مجالات الشباب بالقادة الرياضيين.

وكذلك نصت المادة رقم ٥ على إنشاء مديريات لرعاية الشباب بالمحافظات بما فى ذلك نقل العاملين برعاية الشباب بالمحافظات إلى هذه المديريات، وبذلك عادت صورة المديريات كوحدات محلية لرعاية الشباب يأتى تنظيمها على شاكلة

تنظيم الجهاز الوظيفى للوزارة.

وقد بقيت وزارة الشباب موجودة على هذا النحو الإدارى وفى التشكيل الوزارى إلى سبتمبر ١٩٧١ حين أعلن تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى أعقاب إعلان الدستور الدائم دون أن تتضمن وزيراً للشباب، وكان الدكتور محمد صفى الدين أبو العز قد ترك منصبه كوزير للشباب فى ١٥ مايو ١٩٧١ وخلفه الدكتور مصطفى كمال طلبة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١ - سبتمبر ١٩٧١).

وفيما بعد صدور الدستور الدائم وتشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجلس الأعلى للرياضة، وتلاه القرار رقم ٣٧٩٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم مسئوليات المجلس الأعلى للرياضة، الذى كانت أهم ملامحه:

١ - جاء فى المادة رقم ٢ أن المجلس يهدف إلى الارتفاع بالمستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للمواطنين عن طريق الأنشطة الرياضية المختارة لكافة مراحل السن والقطاعات لكلا الجنسين، وكذلك الارتفاع بمستوى المهارات الرياضية وصولاً إلى الامتياز تحقيقاً لمراتب البطولة فى ميادين الشرف الرياضية فى زمن السلم أو ميادين الشرف العسكرية فى زمن الحرب.

ويلاحظ أن هذا الهدف قد شمل كافة مراحل العمر وليس الشباب فقط، ثم إنه قد اهتم بقطاع البطولة واستهدف الوصول إلى مراتب الامتياز فى زمن السلم أو ميادين الشرف العسكرية فى زمن الحرب، وكان الهدف الأخير طبيعياً فى عام ١٩٧١ والدولة تستعد لتحرير أراضيها من العدوان، وهذا ما تحقق بالفعل فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.

٢ - ضم تشكيل المجلس ممثلين عن اللجنة الأوليمبية والمجلس الأعلى للكشافة

والمرشدات وممثلين عن الاتحادات النوعية مثل : الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة ـ اتحاد الشرطة الرياضى ـ الاتحاد العام الرياضى للشركات ـ الاتحاد الرياضى للجامعات .

٣ ـ نصت المادة رقم ٦ على قيام المجلس بتكوين لجان تختص كل منها بناحية من نواحى نشاطه على أن يقوم المجلس بمراجعة أعمالها والتنسيق بينها لإقرار ما يُتبع فى سبيل تحقيق أغراضه .

٤ ـ نصت المادة رقم ٧ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى يضم أجهزة فنية للبحوث والتخطيط والمتابعة وأجهزة إدارية للشئون المالية والإدارية والخدمات ، ومن الجدير بالذكر أن تشكيل الجهاز الوظيفى قد جاء مشابها لما سبقه من تنظيمات سابقة .

٥ ـ كما نصت المادة رقم ١٠ على أن تكون للمجلس فروع بالمحافظات تسمى المجلس المحلى للرياضية وتتبع المجلس الأعلى فنياً والمحافظات إداريا ، وتتولى هذه المجالس المحلية اختصاصات المجلس على المستوى المحلى ، كما تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الأجهزة والهيئات المحلية فى إعداد وتنفيذ الخطط والتوجيهات التى تصدر عن المجلس الأعلى للرياضة فى النطاق الإقليمى .

أما تشكيل المجالس المحلية فقد جاء على غرار تشكيل المجلس الأعلى للرياضة مادة رقم ١١ على أن يصدر المحافظ قراراً بتشكيل المجلس .

كما نصت نفس المادة هذه على أن يكون رئيس المجلس المحلى للرياضة عضواً فى المجلس التنفيذى للمحافظة .

٦ ـ كما نصت المادة رقم ١٢ على أن يكون للمجلس المحلى جهاز وظيفى ويصدر بتنظيمه قرار عن المحافظ المختص ، وذلك فى إطار تنظيم الجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى للرياضة .

٧ ـ كما نصت المادة (رقم ١٣) على أن يُنقل العاملون بوزارة الشباب بدرجاتهم إلى المجلس الأعلى والمجالس المحلية للرياضة أو أية وزارة أو جهة بناء على تقرير لجنة تشكل من وزير التربية والتعليم لشئون مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للرياضة.

وبالمواكبة لإنشاء المجلس الأعلى للرياضة أنشئ المجلس الأعلى للشباب وذلك بمقتضى القرار قم ١١٠٢ لسنة ١٩٧١، وتحددت اختصاصاته على النحو التالي:

١ ـ رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج على المستوى الوطني.

٢ ـ تحديد مهام الوزارات والأجهزة والجهات المعنية.

٣ ـ التنسيق بين الأنشطة المختلفة تحقيقاً للأهداف.

٤ ـ تنفيذ المشروعات الوطنية والجديدة والتجريبية.

٥ ـ بحث وتقصي أسباب المشكلات والعقبات التي تعترض التنفيذ.

٦ ـ تنظيم وتدعيم علاقات الشباب الدولية في مختلف الأنشطة.

٧ ـ متابعة وتقويم ما يتقرر تنفيذه من أنشطة.

٨ ـ تنظيم وسائل التشجيع في المجالات الشبابية.

ولكن للأسف الشديد أو ربما لحسن الحظ فإن هذا المجلس لم يمارس أي نشاط لأن المجلس الأعلى للرياضة بدأ في ممارسة ومباشرة أعماله واختصاصاته بعدما عين عبدالمنعم وهبي لرئاسته، وتولى تنفيذ وقيادة العمل في هذا المجال لفترة قصيرة أعلن بعدها عن اختياره محافظاً للإسكندرية في سبتمبر ١٩٧٢.

بينما بقي المجلس الأعلى للشباب بدون وجود فعلي تقريباً.

ولكن كما هو الحال فى ضرورة تحديد الوزير المسئول عن مسئوليات بيروقراطية تبعاً لنظام الدستور والمساءلة البرلمانية، فقد ظهر أن هناك حاجة لوجود وزير يتولى تصريف أمور ما كان يسمى بوزارة الشباب، ولهذا صدر قرار جمهورى بتكليف وزير التربية والتعليم الدكتور محمد حافظ غانم بتصريف أمور وزارة الشباب الملغاة.

وفى سبتمبر ١٩٧٢ عين الدكتور أحمد كمال أبو المجد كوزير دولة للشباب فى تعديل وزارى محدود واحتفظ الدكتور أبو المجد بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (ماس ١٩٧٣)، وفى أكتوبر ١٩٧٣ عين الدكتور عبدالحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب، وفى أبريل ١٩٧٤ تشكلت وزارة الرئيس السادات الثانية وفيها أصبح الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزيراً للإعلام بينما بقى الدكتور عبدالحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب، أى أنه لم يعد هناك وزير ولا وزير دولة لهذا القطاع، وإنما أصبح نائب وزير دولة فقط، وقد احتفظ الدكتور عبدالحميد حسن بهذا المنصب الوزارى أيضاً فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) لكنه ترك عضوية مجلس الوزراء بعدها بشهر واحد فقط فى أكتوبر ١٩٧٤ وعين رئيساً للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة بذات الدرجة الوزارية.

وفى أثناء عهد الدكتورين أحمد كمال أبو المجد وعبدالحميد حسن أنشأت الدولة ما سمى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣، وبذلك ضُم مجالا الشباب والرياضة مرة أخرى فى مجلس واحد كانت أهم ملامحه:

١ ـ نصت المادة رقم ١ على أن يرأس المجلس وزير الدولة للشباب، كما ضم المجلس من ضمن أعضائه ممثلين عن هيئات ووزارات جديدة. فقد تقرر ضم أمين أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى أو من ينيبه ـ مساعد وزير الحربية

للدفاع الشعبى ـ وكيل وزارة السياحة ـ وكيل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ـ وكيل وزارة استصلاح الأراضى ـ ممثل لأمانة الحكم المحلى ـ الأمينان المساعدان بأمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى، ولأول مرة أمينة النشاط النسائى، وكذلك أمين الاتحاد العام لطلاب المدارس الثانوية والفنية.

٢ ـ نصت المادة رقم ٤ على أن أهداف المجلس هى تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة من النواحى الرياضية والصحية والنفسية والاجتماعية والفكرية والروحية والقومية، ونلاحظ هنا العدول عن لفظ إعداد المواطن الصالح فى النصوص القديمة واستخدام لفظ جديد بدلاً منه هو تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة، كما ظهرت لأول مرة الأهداف والنواحى الصحية والنواحى الفكرية.

٣ ـ كما أضيفت فى نفس المادة رقم ٤ بالنسبة لاختصاصات المجلس ثلاثة اختصاصات جديدة هى:

- تحديد المهام التى توكل إلى مختلف الوزارات والأجهزة والجهات المعنية بشئون الشباب والرياضة تنفيذاً للسياسات والخطط والبرامج المقررة.
- مباشرة تنفيذ المشروعات التجريبية وذلك فى مجال الشباب والرياضة.
- الارتقاء بمستوى أداء الأجهزة والهيئات المعنية بتحقيق أهدافه وتقصى أسباب المشكلات والمعوقات التى تعترض التنفيذ والعمل على حلها.

٤ ـ نصت المادة رقم ٥ على أن يكون للمجلس لجانا فنية هى: لجنة للتربية والإعداد القومى، ولجنة للأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية، ولجنة للرياضة، ولجنة للشئون المالية.

٥ ـ كما نصت المادة رقم ٧ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى للمعاونة فى

مباشرة اختصاصاته ويتكون من :

- أجهزة تابعة مباشرة لرئيس المجلس : العلاقات العامة - الشئون القانونية - العلاقات الخارجية - التنظيم والإدارة - مكتب الشكاوى - مكتب الأمن .
- أمين عام المجلس وتتبعه الأمانة الفنية للمجلس .
- قطاع خدمات الشباب ويضم : التخطيط والمتابعة - الخدمات المركزية .
- قطاع الرياضة ويضم : التخطيط والمتابعة - الخدمات المركزية .
- قطاع الشئون المالية والإدارية .
- مديريات رعاية الشباب والرياضة فى المحافظات .

وقد جاء هذا التنظيم مبرزاً قطاعى الشباب والرياضة وجعل اختصاص كل منها واحد هو التخطيط والمتابعة ، ثم الخدمات المركزية .

كما أفرد التنظيم قطاعاً لمديريات رعاية الشباب والرياضة فى المحافظات بعد أن كان مجرد وحدة تتبع رئيس المجلس فى التنظيمات السابقة .

كما نصت المادة رقم ٨ على أن يكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فرع فى كل محافظة يسمى مجلس الشباب والرياضة ، يتكون من : مدير مديرية رعاية الشباب والرياضة فى المحافظة ، وأمين الشباب فى المحافظة ، وممثل لكل من الوزارات والهيئات الممثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ووكيل مديرية رعاية الشباب ، ومسئول الأنشطة باللجنة القيادية للشباب بالمحافظة ، وثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال الشباب والرياضة .

كما نصت المادة رقم ٩ على أن يكون لكل محافظة مديرية لرعاية الشباب تعتبر الجهاز الوظيفى لمجلس الشباب والرياضة بالمحافظة وتتكون من العاملين فى

المجلس المحلى للرياضة بالمحافظة وغيرهم .

كما نصت المادة رقم ١٢ على أن يشكل بكل إدارة مجلس للشباب والرياضة على غرار تشكيل مجلس الشباب والرياضة بالمحافظة .

كما نصت نفس المادة على أن تقوم هذه المجالس وإدارات رعاية الشباب والرياضة فى نطاق اختصاصاتها بتنفيذ سياسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وذلك بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية والشعبية المعنية بالشباب والرياضة بالمراكز والأحياء .

ويلاحظ أن تشكيل مجالس رعاية الشباب والرياضة بالمحافظات قد تميز عن تشكيل المجالس السابقة بالمحافظات بإشراكه لممثلين عن التنظيمات الشعبية وكذلك نزول التشكيل إلى مستوى الأحياء والمدن بعد أن كان قاصراً على مستوى المحافظات .

□

وفى أثناء وزارات ممدوح سالم كانت هناك رغبة سياسية فى إعادة تنظيم المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصورة جديدة ، وقد تبلورت هذه الرغبة فى إنشاء ما سمى بالمجلس القومى للشباب والرياضة ليضم تحت سيطرته جهازين أحدهما للشباب والآخر للرياضة ، وقد صدر القرار الجمهورى الخاص بذلك برقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ ، ونلاحظ أن مسمى الشباب كان قد عاد إلى الظهور فى القرارات الجمهورية الخاصة بالتشكيلات الوزارية ابتداء من نوفمبر ١٩٧٦ ، أى عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الثالثة ، وقد أسند هذا المنصب إلى وزير الدولة للتنظيمات السياسية والشعبية محمد حامد محمود طيلة الفترة من نوفمبر ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٨ ، وفى عهده صدر قرار إنشاء المجلس القومى للشباب والرياضة الذى كانت أهم ملامحه على النحو التالى :

١ ـ نصت المادة رقم ٢ على أن يمثل وزارات التعليم والصحة والإعلام والثقافة والأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية والصناعة والزراعة وزراء هذه الوزارات أنفسهم، وذلك فى تشكيل المجلس، وكذلك نائب وزير الداخلية ونائب وزير الشباب ومساعد وزير الحربية ورئيس جهاز الشباب ورئيس جهاز الرياضة، وقد خلا تشكيل المجلس هذه المرة من ممثلى الاتحادات الطلابية والنقابات العمالية والزراعية.

كما نصت هذه المادة على أنه يجوز للمجلس دعوة الوزراء أو غيرهم للمشاركة فى مناقشاته، كما جاء فى هذه المادة كذلك أن يتولى رئاسة المجلس وزير الدولة للشباب.

٢ ـ نصت المادة رقم ٣ على أهداف المجلس ووسائل تحقيقها، وقد جاءت كلها مطابقة لأهداف المجلس الأعلى للشباب والرياضة السابق.

٣ ـ أوضحت المادة رقم ٥ ضرورة أن تقوم الوزارات والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى والهيئات الأهلية وسائر الجهات المعنية بالشباب والرياضة بإرسال تقارير دورية إلى الجهاز المختص (جهاز الشباب أو الرياضة) عن نشاطها لعرضها على المجلس.

٤ ـ نصت المادة رقم ٦ على أن يقوم المجلس بإنشاء جهاز للشباب، وآخر للرياضة، كما نصت المادة رقم ٧ على اعتبار كل جهاز أمانة فنية للمجلس القومى للشباب والرياضة كل فيما يخصه، كما يعتبر كل منها أداة المجلس فى إعداد مشروعات وخطط الشباب والرياضة النابعة من الأجهزة التنفيذية، وفى متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التى يعدها، والتى تقوم بتنفيذها الأجهزة التنفيذية المختصة.

وبذلك أوضحت هذه المادة العلاقة بين التخطيط والتنفيذ وأسلوب إعداد

الخطط والبرامج بالنسبة للأجهزة التنفيذية.

٥ ـ نصت المادة رقم ١٠ على أن لكل جهاز فى سبيل أداء مهمته أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة من بين العاملين فيه أو غيرهم من ذوى الخبرة.

وقد استتبع هذا بالطبع إنشاء جهازين لكل من الشباب والرياضة، وقد تولى الوزير (محمد حامد محمود) بنفسه رئاسة المجلس القومى، بينما أسندت رئاسة جهاز الشباب إلى الدكتور عبدالحميد حسن الذى كان رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة واختير عبدالعزيز الشافعى رئيساً لجهاز الرياضة.

وطبقاً للمادة رقم ٦ من القرار الجمهورى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ فقد أصدر وزير الدولة للحكم المحلى والشباب والتنظيمات الشعبية والسياسية القرارين رقم ٣ لسنة ٧٧ بتنظيم جهاز الرياضة، ورقم ٨ لسنة ٧٧ بتنظيم جهاز الشباب.

وفيما يلى أهم الملامح الرئيسية لهذين القرارين:

☐ فيما يتعلق بجهاز الرياضة فقد نصت المادة رقم ١ من القرار رقم ٣ لسنة ٧٧ على تكوين الجهاز من:

○ مكتب رئيس الجهاز ويتبعه: السكرتارية ـ العلاقات العامة ـ الشئون القانونية، التنظيم والإدارة، مكتب الشكاوى، مكتب الأمن، الإحصاء والبحوث والدراسات.

○ الهيئات الأهلية ويختص بشئون: الأندية الرياضية، الاتحادات الرياضية واللجنة الأوليمبية، التفتيش المالى الإدارى.

○ الأنشطة المركزية وتقوم بالأنشطة المركزية التنفيذية: المنشآت الرياضية ـ القادة والتدريب، والمشروعات ذات الطابع القومى والمشروعات التجريبية.

○ الشئون المالية والإدارية وتختص بالآتى: الشئون المالية، الشئون الإدارية،

شئون الأفراد، حصيلة المراهنات.

□ أما فيما يتعلق بجهاز الشباب فقد نصت المادة رقم ١١ من القرار رقم ٨ لسنة ٧٧ على أن يتكون الجهاز من:

○ أجهزة تتبع رئيس الجهاز مباشرة وهى: مكتب رئيس الجهاز، ـ العلاقات العامة والخارجية، التنظيم والإدارة، الشئون القانونية، مكتب الأمن، مكتب الشكاوى.

○ وكيل أول جهاز الشباب ويتبعه :

ـ قطاع التخطيط والمتابعة ويشمل: التخطيط والبحوث ـ المتابعة.

ـ قطاع الخدمات المركزية والمهرجانات القومية ويشمل: الخدمات المركزية، المهرجانات القومية المسابقات.

○ الأمانة العامة وتشمل: الشئون المالية، شئون الأفراد، السكرتارية والمحفوظات، الخدمات الداخلية، المخازن، التفتيش المالى والإدارى، المنشآت.

□

بنهاية عهد وزارة ممدوح سالم وتولى الدكتور مصطفى خليل رئاسة الوزارة، لم يرد ذكر الشباب فى تشكيل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨)، وبعد التشكيل بفترة قصيرة أسندت أمورها إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى سليمان (١٩ أكتوبر ١٩٧٨)، أى بعد أسبوعين من تشكيل الوزارة، وفيما بعد أربعة شهور عين الدكتور عبدالحميد حسن فى تعديل وزارى محدود كوزير دولة للشباب فى فبراير ١٩٧٩ وأصبح بمقدوره الرجوع عن فكرة المجلس القومى للشباب والرياضة إلى فكرة المجلس الأعلى الذى يرأسه هو بنفسه، وهكذا أعيد إنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة للمرة السادسة وذلك بالقرار الجمهورى

رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ والذى كانت أهم ملامحه :

١ ـ نصت المادة رقم ٢ على أهداف المجلس فى توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء المستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشء والشباب عن طريق النشاطات المختلفة المختارة : الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والخلق الاجتماعى والديمقراطى ، وتنظيم استثمار أوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع .

ونلاحظ وجود هدف جديد لأول مرة وهو تأصيل الخلق الاجتماعى والديمقراطى وتنظيم الطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب ، كما أبرزت المادة أن الهدف النهائى هو تحقيق خدمة الفرد والمجتمع ، وهكذا بدأت الأهداف الكبيرة فى اتخاذ صور أقرب إلى الواقع والمشكلات التى يعانى منها المجتمع بالفعل .

٢ ـ نصت المادة رقم ٣ بشأن تشكيل المجلس على أن يكون الوزراء هم الذين يمثلون وزاراتهم ولهم أن ينيبوا عنهم مَنْ يرونهم ، وقد أضيف إلى هذه الوزارات وزارة القوى العاملة والتدريب ، وأضيف إلى أعضاء المجلس أمين المجلس القومى المتخصص الذى تدخل فى مهامه شئون الشباب والرياضة ، وأمين المجلس الأعلى للجامعات ، ولأول مرة يضم تشكيل المجلس خبيرين متخصصين فى مجالات التربية .

كما ضم تشكيل المجلس أمين عام المجلس ورؤساء الأجهزة والقطاعات بالجهاز الوظيفى للمجلس .

كما نصت المادة لأول مرة على أنه يجوز حضور ممثلين للشباب والمرأة وغيرهم لاجتماعات المجلس على ألا يكون لهم صوت عند اتخاذ القرارات .

٣ ـ نصت المادة رقم ٥ على أن يكون للمجلس لجنة دائمة للتخطيط العام

برئاسة المجلس (وهى اللجنة التى كان منصوص عليها فى المجلس الأول لعام ١٩٥٦، وكذلك فى مجلس عام ١٩٦٢)، كما نصت نفس المادة على أنه يجوز أن يؤلف المجلس لجانا دائمة ومؤقتة طبقا لما تقتضيه الحاجة.

٤ ـ نصت المادة رقم ٦ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى لمعاونته فى مباشرة اختصاصاته ويتكون من:

- قطاع الأجهزة التى تتبع رئيس المجلس مباشرة
- قطاع الأمانة العامة للمجلس
- جهاز الشباب
- جهاز الرياضة
- قطاع الطلائع ـ قطاع إعداد القادة
- قطاع الشئون المادية والإدارية.

ويلاحظ هنا أنه ولأول مرة فى تنظيم الأجهزة الشبابية يرد ذكر قطاع الطلائع كقطاع مستقل، كما تم تخصيص قطاع مستقل كذلك لإعداد القادة، وهو ما يبرز تعبيراً أو محاولة عن تعبير عن اهتمام الدولة بهذين القطاعين.

٥ ـ نصت المادة رقم ٩ على إنشاء مجلس محلى للشباب والرياضة بكل محافظة برئاسة المحافظ تكون عضويته لممثلي أجهزة الوزارات والهيئات الممثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للشباب الموجودة بالمحافظة.

كما نصت المادة رقم ١٠ على إنشاء مديرية للشباب والرياضة بكل محافظة تتولى مباشرة الاختصاصات المقررة للجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى فى نطاق كل محافظة، كما نصت المادة رقم ١١ على إنشاء مجلس للشباب والرياضة بكل

حى ومركز يكون تشكيله على غرار مجلس للشباب والرياضة بالمحافظة لكن على مستوى الحى أو المركز.

كما نصت نفس المادة على أن يكون فرع مديرية الشباب والرياضة بالحى أو المركز هو الجهاز الوظيفى لهذا المركز.

□

وقد احتفظ الدكتور عبد الحميد حسن بمنصبه كوزير دولة للشباب والرياضة (وكرئيس للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) وحتى شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) حيث خرج من التشكيل الوزارى وأعلن عن توليه منصب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان هذا هو آخر عهد كلمة «الشباب» بالورود فى التشكيلات الوزارية حتى قام الدكتور عاطف عبيد بتشكيل وزارته (١٩٩٩) فأعاد مسمى وزارة الشباب وأسندها إلى الدكتور عليّ الدين هلال.

وقد استتبع هذا بالطبع أن يعاد تنظيم الجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وصدر فى هذا الشأن قرار من رئيس المجلس الأعلى نفسه رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠ كانت أهم ملامحه أن يتكون المجلس من قطاع للأجهزة التى تتبع رئيس المجلس بالإضافة إلى جهازين للشباب والرياضة، وذلك على النحو التالى:

□ قطاع الأجهزة التى تتبع رئيس المجلس مباشرة ويشمل:

المكتب الفنى لرئيس المجلس ، إدارة التخطيط والمتابعة

الإدارة العامة للعلاقات العامة والشكاوى

الإدارة العامة للعلاقات الخارجية

الإدارة العامة للتفتيش المالى والإدارى

الإدارة العامة للشئون القانونية - إدارة التنظيم والإدارة - مكتب الأمن - إدارة السكرتارية

الأمانة العامة للمجلس وتشمل المكتب الفنى لأمين عام المجلس

الإدارة العامة لشئون المجلس ولجانه

الإدارة العامة للبحوث والتوثيق والإحصاء

الإدارة العامة لشئون المحليات)

☐ جهاز الشباب ويشمل :

الإدارة العامة للبرامج والمتابعة وتضم إدارة الأجهزة الحكومية وإدارة الهيئات الخاصة

الإدارة العامة للخدمات والمشروعات وتضم إدارة الخدمة العامة والمعسكرات وإدارة المسابقات والاحتفالات والرحلات

إدارة المشروعات التجريبية - إدارة معسكر أبو قير .

☐ جهاز الرياضة و يشمل :

الإدارة العامة للبرامج والمتابعة وتضم إدارة الأجهزة الحكومية وإدارة الهيئات الخاصة

الإدارة العامة للخدمات والمشروعات وتضم إدارة الخدمة العامة والمعسكرات وإدارة المسابقات والاحتفالات وإدارة الطب الرياضى - إدارة المدرسة الثانوية الرياضية .

ومنذ ذلك الحين ظلت صيغة المجلس الأعلى هى البديل المتاح لوزارة الشباب ولم يحدث فيها أى تعديل رغم تعاقب الرؤساء عليها بدءا بعبدالحميد حسن منذ خروجه من مجلس الوزراء وحتى عين محافظاً فى ١٩٨٢ فخلفه الدكتور عبدالأحد جمال الدين (١٩٨٢) ثم الدكتور عبدالمنعم عمارة فى ١٩٩٠ .

□

وفى عهد الدكتور كمال الجنزورى حدث تطور مهم ـ وإن لم يكن مفيداً ـ بإسناد رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى نفسه ، بينما بقى الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيساً للجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة .

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد تضمن قرار تشكيل الوزارة تعيين وزير للشباب هو الدكتور علىّ الدين هلال دون نص على كلمة الرياضة فى التشكيل الوزارى . ولا تزال الدولة تستصدر من القرارات ما يكفل إعادة التنظيم فى ظل وجود وزارة جديدة ومجلس أعلى قديم .

□

وإذا كان لنا أن نلاحظ شيئاً فى كل هذا التاريخ التراكمى ، فسوف نجد أن العامل المحدد الأول فى كل هذه التعديلات والتبديلات هو قرار تشكيل الوزارة نفسه وهل يشمل وجود وزير للشباب أو وزير دولة أو لا يشمل ، ومن ثم يعاد تفصيل الأجهزة التنفيذية الموجودة تبعاً للتوجهات أو للأفكار القديمة فى ذهن أى وزير جديد ، ولعل ما يثبت هذا أننا من خلال هذا الاستعراض المطول نستطيع أن نلاحظ على سبيل المثال أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة قد تشكل ٦ مرات بالقانون :

المرة الأولى : فى ١٩٥٦ بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ .

المرة الثانية : فى أثناء الوحدة مع سوريا بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٨ سنة ١٩٥٦ .

المرة الثالثة : بعد تعيين وزير دولة للشباب (محمد طلعت خيرى) وذلك بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٧٦ لسنة ١٩٦٢ .

المرة الرابعة : بعد تشكيل وزارة زكريا محيى الدين بالقرار رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ وإلغاء الوزارة .

المرة الخامسة : فى ١٩٧٣ بالقرار رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣ بعد تعيين الدكتور أحمد كمال أبو المجد .

المرة السادسة : فى ١٩٧٩ بالقرار رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بعد تعيين عبدالحميد حسن وزير دولة .

□

أما وزارة الشباب :

فقد صدر قرار إنشائها لأول مرة فى ١٩٦٤ بالقرار رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ .

وللمرة الثانية : فى ١٩٦٨ بالقرار الجمهورى رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٨ .

□

وأما المجلس الأعلى للرياضة فقد أنشىء فى ١٩٧١ بالقرار رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٧١ ، وقد سبقه المجلس الأعلى للشباب أنشىء فى ١٩٧١ بالقرار رقم ١١٠٢ لسنة ١٩٧١ .

أما المجلس القومى للشباب والرياضة فقد أنشىء فى ١٩٧٧ بالقرار قم ١٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

كذلك يمكن لنا أن نلاحظ أن الذين عملوا كوزراء للشباب أو وزراء دولة للشباب هم :

- محمد طلعت خيرى (١٩٦٢ - ١٩٦٨).

- محمد صفى الدين أبو العز (١٩٦٨ - ١٩٧١).

- مصطفى كمال طلبة (١٩٧١).

- أحمد كمال أبو المجد (١٩٧٢ - ١٩٧٤).

- محمد حامد محمود (١٩٧٦ - ١٩٧٨).

- عبد الحميد حسن (١٩٧١ - ١٩٨٠).

وهو الوحيد الذى عمل كنائب وزير دولة للشباب (١٩٧٣ - ١٩٧٤).

- علىّ الدين هلال (١٩٩٩)

وأن الذين عملوا كرؤساء للمجلس الأعلى دون أن يتولوا منصب الوزارة فهم :

- عبد الأحد جمال الدين (١٩٨٢ - ١٩٩٠).

- عبد المنعم عمارة (١٩٩٠) حتى شكلت وزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩).

كما نلاحظ أن هناك واحداً فقط عمل كرئيس للمجلس الأعلى للرياضة (دون الشباب) وهو عبدالمنعم وهبى (١٩٧١ - ١٩٧٢).

(٥٤)
حيرة الوزارات الاقتصادية بين الفصل والضم

مع كل تشكيل وزارى جديد تعود الجمهور أن يجد أحد شعارين يتم استعمالهما بالتبادل، الشعار الأول: دمج الوزارات من أجل زيادة كفاءة الأداء وتوفير النفقات.. أما الشعار الثانى فهو البديل والمناقض على طول الخط: تخصيص وزير لكل وزارة من أجل زيادة الاهتمام بمجال عمل ونشاط الوزارة، ومن أجل سرعة الإنجاز طبعاً.. وفيما بين الضم والفصل تاهت قطاعات مهمة جداً.. وتاه الناس.. والأهم من هذا أن البنيان الوزارى أصبح نفسه عرضة للأهواء.

سنأخذ نموذجاً واحداً فقط يوضح لنا طبيعة التفكير الوقتى فيما يتعلق بضم وفصل الوزارات.

هذا النموذج يتناول الوزارات الاقتصادية على مدى الأعوام الثمانية عشر الماضية فقط، أى منذ تولي الرئيس مبارك الحكم.

وسنتناول فى الفصل القادم نموذجاً آخر لقصة حياة وزارة وجدت وعاشت ٣٥ عاماً ثم الغيت نهائيا وهى وزارة استصلاح الأراضى.

بدأ الرئيس مبارك عهده وهناك وزير واحد يجمع الوزارات الاقتصادية

التخطيط والمالية والاقتصاد فى يده، وهو الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد، الذى كان نائباً لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً لهذه الوزارات [illegible]ث منذ شكل الرئيس السادات وزارته الثالثة فى مايو ١٩٨٠، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ الثورة يجمع فيها وزير واحد بين هذه الوزارات الثلاث، وفيما قبل وزارة الوفد الأخيرة فى ١٩٥٠ لم تكن هناك وزارة للاقتصاد ولا وزارة للتخطيط، لكن مع الزمن أنشئت هذه الوزارات تباعاً وكانت فى معظم الأحيان تستقل بوزراء يعينون لكل وزارة على حده كما سنرى، وذلك من باب التمييز، لكن ها نحن فى مايو ١٩٨٠ حيث يجرى ضم هذه الوزارات الثلاث تحت يد وزير واحد، هو فى نفس الوقت نائب لرئيس الوزراء ومرشح لأن يكون رئيساً للوزراء.. لولا تغير الظروف.

ومنذ كرس عبد الرزاق عبد المجيد هذا الضم والأقلام الصحفية تهاجمه، وكان أبرز هجوم هو ذلك الذى قاده الأستاذ مصطفى أمين حين قال: إنه شبيه بموسولينى الذى فعل نفس الشىء وكانت النتيجة ضياع إيطاليا، وقد استجاب عبد الرزاق عبد المجيد لهذا الهجوم، وصدر قرار جمهورى فى يناير ١٩٨١ بتعيين وزيرين جديدين بمثابة وزيرى دولة للمالية (كان هو فؤاد كمال حسين) وللاقتصاد (كان هو أستاذ الإحصاء سليمان نور الدين).. ولكن عبد الرزاق عبد المجيد كان قد أنشأ مشكلة أخرى فى هذا التشكيل الأخير لحكومة السادات (مايو ١٩٨٠) حين تغاضى عن ذكر عدد من الوزارات الاقتصادية الأقل شهرة كانت موجودة من قبل، فإذا بها فى ظل غيابها من هذا التشكيل تصبح وكأنها غير موجودة أصلاً.

كانت هذه الوزارات هى: التجارة الخارجية، والتعاون الاقتصادى،

وكان الدكتور حامد عبد اللطيف السايح يتولى هاتين الوزارتين بالإضافة إلى الاقتصاد فى الوزارات السابقة على مايو ١٩٨٠، وكان هناك أيضاً على جمال الناظر يتولى وزارة الدولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى، بينما كان عبد الرزاق عبد المجيد نفسه يتولى التخطيط، وعلى لطفى يتولى المالية!

□

بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة نفس الوزارة التى تركها الرئيس السادات، وبعد أقل من ثلاثة شهور عهد إلى الدكتور فؤاد محيى الدين بتشكيل الحكومة فى يناير ١٩٨٢، وبحكم الحنكة السياسية والخبرة بأجهزة الحكومة فإن الدكتور فؤاد محيى الدين عاد بالذاكرة إلى وزراء السبعينيات وأتى باثنين منهم للقطاع الاقتصادى. . كان أول هذين هو محمد عبد الفتاح إبراهيم الذى شغل من قبل منصب وزير المالية فى وزارتى الرئيس السادات الثانى، والدكتور عبد العزيز حجازى، ثم التأمينات فى أثناء وزارة حجازى الثانية وفى وزارة ممدوح سالم الأولى.

وقد عين محمد عبد الفتاح إبراهيم كنائب لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية وكوزير لشئون الاستثمار والتعاون الدولى. . وكانت هذه أول مرة يرد فيها ذكر شئون الاستثمار فى التشكيلات الوزارية. . أما الرجل الثانى فكان هو صلاح حامد الذى عاد ليعمل وزيراً للمالية بعدما كان قد تولى هذا المنصب منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة فى نوفبر ١٩٧٦ حيث خلفه على لطفى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل، ثم الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى وزارتى الرئيس السادات ومبارك، ثم ها هو يعود فى

يناير ١٩٨٢ وقد ظل وزيراً للمالية حتى أكتوبر ١٩٨٦ حيث خلفه الدكتور محمد الرزاز فى وزارات عاطف صدقى الثلاث. . وهكذا فإنه منه ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٦ لم يتول وزارة المالية لحسن الحظ إلا أربعة هم: صلاح حامد، وعلى لطفى، وعبد الرزاق عبد المجيد، والرزاز. . كذلك فإن صلاح حامد ومحمد عبد الفتاح إبراهيم توليا منصب محافظ البنك المركزى، وهو ما يعنى أن المسئولية عن هذا القطاع الحيوى ظلت مركزة على الدوام وبعيدة عن تغيير الوجوه، وبالإضافة إلى هذين الوزيرين القديمين جاء الدكتور فؤاد محيى الدين بوزيرين جديدين فى وزارات قطاع الشئون الاقتصادية، أحدهما بقى حتى أصبح رئيسا للوزراء وهو الدكتور كمال الجنزورى الذى عين وزيراً للتخطيط، أما الثانى فإنه خرج من الوزارة فى أول تغيير وزارى بعد ثمانية شهور وهو الدكتور فؤاد هاشم الذى كان قد اختير وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية فى يناير ١٩٨٢.

□

فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية التى شكلت فى نهاية أغسطس ١٩٨٢ خرج نائب رئيس الوزراء محمد عبد الفتاح إبراهيم وعين الدكتور وجيه شندى ليحل محله ولكن بدرجة وزير لشئون الاستثمار والتعاون الدولى، كما خرج وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور فؤاد هاشم ليحل محله زميله التالى له فى كشف الأقدمية فى كلية الاقتصاد وهو الدكتور مصطفى السعيد. . وهكذا أصبح هناك أربعة وزراء لهذا القطاع، وقد أصبحوا بحكم ترتيب أقدمياتهم: صلاح حامد - الجنزورى - وجيه شندى - مصطفى السعيد.

وفى وزارة الدكتور كمال حسن على اختفت وزارة شئون الاستثمار والتعاون الدولى بينما لم يختف وزيرها الدكتور وجيه شندى الذى عين وزيراً للسياحة والطيران المدنى، على حين عين وزير السياحة والطيران المدنى السابق وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى، وقيل إنه سيكتفى بنائب رئيس هيئة الاستثمار لتولى هذا القطاع، وبالفعل عين الدكتور سلطان أبو على نائباً لرئيس هيئة الاستثمار.

وفى أثناء وزارة كمال حسن على حل الدكتور سلطان أبو على نفسه محل الدكتور مصطفى السعيد كوزير للاقتصاد و التجارة الخارجية، وليبقى الوزراء الاقتصاديون ثلاثة فقط (صلاح حامد ـ الجنزورى ـ سلطان أبو على).

وعين نائب جديد لرئيس هيئة الاستثمار وكان هو الدكتور محيى الدين الغريب.

□

فى وزارة الدكتور على لطفى حدث تطور جديد، فقد عاد التعاون الدولى إلى الظهور فى قرار تشكيل الوزارة، لكنه أضيف فى هذه المرة إلى الدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى هذه الوزارة، متخطياً عشرة ممن كانوا أقدم منه فى الوزارة، وواحداً دخل الوزارة معه فى نفس اليوم (صفوت الشريف)، وأصبح الجنزورى الشخص الرابع فى الوزارة من حيث البروتوكول بعد أن كان الثامن عشر فى الوزارة

السابقة ! ! وتفسير هذا واضح وهو أن هناك عدداً من الوزراء الذين يسبقونه في الأقدمية في الوزارة السابقة خرجوا من الوزارة عند تشكيلها الجديد . وبقى صلاح حامد وزيراً للمالية لكنه أصبح أقدم الوزراء فحسب . . وهكذا قدر له أن يعمل وزيراً للمالية قبل على لطفى مباشرة ، ثم أن يعمل وزيراً للمالية فى وزارة على لطفى أيضاً ، كما أنه أصبح الآن تالياً للدكتور الجنزورى الذى كان تالياً له فى تولى الوزارة ، وعلى حين كان صلاح حامد فى الوزارة السابقة بمثابة أول الوزراء الاقتصاديين ، فإنه أصبح الآن ثالثهم من حيث البروتوكول يسبقه رئيس الوزراء نفسه ونائب رئيس الوزراء أيضاً ، مع أنه أقدم منهما . ، وبقى أيضا الدكتور سلطان أبو على كوزير للاقتصاد والتجارة الخارجية .

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى بقى الدكتور كمال الجنزورى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولى ، بينما دخل الوزارة وزيران جديدان للمالية (الرزاز) وللاقتصاد والتجارة الخارجية (د . يسرى على مصطفى) ، وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (١٩٨٧) دخل الحكومة وزير رابع كوزير دولة للتعاون الدولى كان هو موريس مكرم الله ، وقبيل نهاية عهد هذه الوزارة (أبريل ١٩٩٣) دخل الوزارة وزير خامس كوزير فى مجلس الوزراء هو د . يوسف بطرس غالى ، ليكتمل بهذا ستة أعضاء اقتصاديون هم : الرئيس ونائبه ووزيران ووزيرا دولة .

وفى وزارة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) حدث لأول مرة أن اختص الدكتور عاطف صدقى بوزارة التعاون الدولى ، وعين معه الدكتور يوسف بطرس غالى كوزير دولة لشئون هذه الوزارة ، وبقى الجنزورى والرزاز فى

موقعيهما السابقين بينما خلف محمود محمد محمود زميله يسرى مصطفى كوزير للاقتصاد والتجارة الخارجية، وخرج وزير الدولة للتعاون الدولى.

وفى وزارة الدكتور الجنزورى حدثت تطورات مهمة، فقد فصلت التجارة الخارجية عن الاقتصاد وألحقت بوزير التموين، وهكذا أصبح وزيراً للتموين والتجارة بفرعيها (الداخلية والخارجية)، وأضيف التعاون الدولى إلى وزير الاقتصاد (على نحو ما كان الأمر مع الدكتور حامد السايح منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة وحتى الخامسة)، أما التخطيط والمالية فقد بقيا كما هما، وإن كان التخطيط قد حظى بمفرده بوزيرين هما رئيس الوزراء نفسه ووزير دولة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما أصبحت وزارة الدكتور الجنزورى تضم رئيسا للوزراء هو فى ذات الوقت وزير التخطيط ومعه وزير دولة للتخطيط، ووزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى، ووزيراً للمالية (وهؤلاء الثلاثة جدد)، بالإضافة إلى وزير تجارة وتموين كان وزير تموين وتجارة داخلية فى الوزارة السابقة فضمت إليه التجارة الخارجية على نحو ما حدث فى منتصف السبعينيات (ولن نكرر هنا ما ذكرناه بالتفصيل فى الفصل ٥١ من هذا الكتاب)، بالإضافة إلى هؤلاء جميعاً وزير دولة للشئون الاقتصادية كان هو نفسه وزير الدولة للتعاون الاقتصادى فى الوزارة السابقة.

بعد عام ونصف عام من تشكيل الوزارة حل وزير الدولة هذا محل وزيرة الاقتصاد (فى الاقتصاد فقط دون التعاون الدولى) موفراً بهذا مقعداً من مقاعد الوزراء الاقتصاديين، على حين تولى رئيس الوزراء بنفسه وزارة التعاون الدولى (وبالتبعية أصبح وزير الدولة للتخطيط وزيراً للدولة

للتخطيط والتعاون الدولى).

ولم يلبث الأمر أن عاد إلى سيرته الأولى عندما شكلت وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ وأصبح وزير الاقتصاد وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، وحل آخر محل وزير المالية السابق، وعين وزير جديد تولى التخطيط والتعاون الدولى معاً.

(٥٥)
استصلاح الأراضى: وزارة عاشت ٣٥ عاماً

تعتبر وزارة استصلاح الأراضى بمثابة النموذج الأكثر طرافة -فى تاريخنا المعاصر- لعمليات الضم والفصل: أنشئت الوزارة في أغسطس ١٩٦١ وتولاها لأول مرة وزير سورى هو أحمد الحاج يونس.. فى الوزارة التالية -أى بعد شهرين- فى أكتوبر ١٩٦١ تولاها مع وزارة الإصلاح الزراعى واحد من أبرز الضباط الأحرار هو عبد المحسن أبو النور، وظل يحتفظ بها حتى بعد أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء. وفى أغسطس ١٩٦٧ وفى أثناء مناقشة جهود حرب الاستنزاف، اقترح عبد الناصر على عبد المحسن أبو النور أن يترك استصلاح الأراضى ويتفرغ للدفاع الشعبى، وهكذا أضيفت إلى سيد مرعى الذى كان قد عاد إلى الوزارة فى يونيو ١٩٦٧، وبهذا أيضاً تصبح المفارقة فى أن سيد مرعى الذى تولى الإصلاح الزراعى فى ١٩٥٦، تولى الوزارة العريقة وهى وزارة الزراعة فى ١٩٥٧، لكنه لم يتول هذه الوزارة الجديدة إلا فى ١٩٦٧. وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة تولى هذه الوزارة وزير جديد متفرغ لها هو الدكتور محمد بكر أحمد (مارس ١٩٦٨)، وبقى كذلك حتى مايو ١٩٧١ حيث عادت هذه الوزارة إلى نطاق اختصاص سيد مرعى..

وعندما شكل عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ عهد بها إلى وزير الزراعة الجديد الدكتور مصطفى الجبلى، وعين لها أيضاً وزير دولة هو الدكتور عثمان بدران.

فى الوزارة التالية (مارس ١٩٧٣) استقل عثمان بدران باستصلاح الأراضى بعد خروج الجبلى من الوزارة، وفى أبريل ١٩٧٤ تولاها الدكتور محمد محب

زكى مع الزراعة أيضا، وفى سبتمبر ١٩٧٤ تولاها الدكتور محمود عبد الآخر مع الزراعة أيضا.

ثم لم يرد ذكر لهذه الوزارة فى وزارات ممدوح سالم الأولى والثانية والثالثة، بينما أسندت فى وزارته الرابعة إلى وزير الرى الأشهر عبد العظيم أبو العطا، وفى وزارته الخامسة انفردت هذه الوزارة بوزير الزراعة السابق وزعيم حزب العمل المهندس إبراهيم شكرى. وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل انفرد بها المهندس توفيق كرارة.

وبهذا فإنه حتى مايو ١٩٨٠ كانت هذه الوزارة قد شهدت ست صور:

- ☐ أن ينفرد بها وزراء مخصوصون لم يتولوا غيرها [توفيق كرارة ومحمد بكر أحمد].
- ☐ أو ينفرد بها وزير سابق له تولى وزارات زراعية أخرى [أبراهيم شكرى].
- ☐ أو تنضم مع وزراء الزراعة [سيد مرعى ومحب زكى ومحمود عبد الآخر].
- ☐ أو مع وزير الإصلاح الزراعى [عبد المحسن أبو النور].
- ☐ أو مع وزير الرى [أبو العطا].
- ☐ أو أن يتولاها أكثر من وزير فى نفس الوقت [الجبلى وعثمان بدران].

وها نحن فى مايو ١٩٨٠ نشهد الصورة السابعة حين تُضم إلى وزير التعمير والإسكان حسب الله الكفراوى، ويظل حالها هكذا حتى حين ينسلخ الإسكان من حسب الله الكفراوى فى وزارتى كمال حسن على وعلى لطفى، بينما تبقى استصلاح الأراضى معه.. حتى خرج الكفراوى من الوزارة فى ١٩٩٣ وأسندت استصلاح الأراضى إلى يوسف والى الذى كان وزيراً للزراعة منذ ١١ عاماً.

وفى ١٩٩٦ يعلن الدكتور الجنزورى مع تشكيل وزارته أن ديوان استصلاح الأراضى سيلغى وستضم نهائياً للزراعة لتحقق بذلك الصورة السابعة من صور الضم والفصل ولتعود الوزارة الجديدة بعد ٣٥ عاما من عمرها لتكون قطاعاً فحسب من الزراعة.. و«كأننا يابدر لا رحنا ولا جينا».

(٥٦)
هل حدثت تغيرات فى تكوين النخبة؟

يمكن لنا بوضوح شديد أن ننتبه إلى أن أى فترة من الفترات التى شهدت تغييراً ملموساً فى تكوين النخبة الحاكمة فى مصر لم تشهد ما شهدته الفترة الأولى من عهد الثورة، وهى الفترة التى أفردنا لها الفصل الثلاثين من هذا الكتاب . . وعلى هذا فإنه من المهم أن نذكر بكل وضوح عدة حقائق مهمة :

(١) أن نفاذ العسكريين الشبان من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار أو مَنْ يناظرونهم إلى مواقع الوزراء تم بالتدريج وخطوة بخطوة، حتى وإن كانت هذه الخطوة سريعة بعض الشىء أو متعاقبة . . وقد أعددت دراسة موسعة عن مشاركة العسكريين فى مواقع السلطة أرجو أن أنشرها مع التعريف بهم عن قريب إن شاء الله .

(٢) أن التحول عن هذا الاتجاه قد تم أيضاً بطريقة تدريجية حتى أصبحت الصورة طوال عهد الرئيس مبارك لا تكاد تختلف عن الصورة المناظرة فى أى مجتمع غربى معاصر، ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن المواقع الوزارية لم تلجأ إلى الخبرات العسكرية المناظرة إلا مرة واحدة فى اختيار وزير إسكان قضى وقتاً قصيراً في هذا المنصب، ولنا أن نقارب هذا بما كان يحدث فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات حين استقبلت كل الوزارات (باستثناء

وزارتين) وزراء (وأكثر من وزراء) من ذوى الانتماء إلى القوات المسلحة.

(٣) إن ذوى الشخصيات العسكرية من بين أفراد النخبة فى نهاية عهد الرئيس السادات وطيلة عهد الرئيس مبارك وصلوا إلى هذه المواقع من خلال مرورهم بالمواقع التكنوقراطية أو البرلمانية المؤهلة لهذا الوصول .

(٤) أن سيطرة التكنوقراطيين والأكاديميين على نسبة كبيرة من الوجوه الجديدة بلغت ذروتها فى مارس ١٩٦٨ ، وهو ما أشرنا إليه بالتفصيل فى الفصل الثالث والعشرين الذى عنوانه المراجعة الأخيرة للنخبة الحاكمة فى عهد الرئيس عبد الناصر ، وأن هذه الذروة انحسرت بعد هذا وبالتدريج بصورة واضحة .

(٥) أن اختيارات وترشيحات رؤساء الوزراء أنفسهم قد بدت ظاهرة وواضحة للعيان فى عدد من التشكيلات الوزارية كان منها وزارة عزيز صدقى (١٩٧٢) ووزارة مصطفى خليل (١٩٧٨) ووزارة عاطف صدقى الأولى (١٩٨٦) ووزارة عاطف عبيد (١٩٩٩).

(٦) أن التوازنات بين طوائف كثيرة من المستوزرين قد تمت بصورة بارزة فى وزارات ممدوح سالم الخمس (١٩٧٥ - ١٩٧٨) وبصفة خاصة فى وزارتيه الأولى (١٩٧٥) والثالثة (١٩٧٦).

كما برزت قبل هذا فى وزارة الرئيس أنور السادات الأولى فى ١٩٧٣ وفى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر الخامسة (أكتوبر ١٩٥٨).

(٧) كان واضحا فى إبريل عام ١٩٧٥ أن الرئيس أنور السادات يبدأ عصرا جديدا ، فقد أقال حسين الشافعى ، وانتهت بهذا ظاهرة يمكن الآن أن

يطلق عليها « الشرعية الثورية » فى مناصب الحكم الكبرى، وعين الرئيس حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية، وبهذا جاء جيل حرب أكتوبر إلى القيادة العليا، وكلف ممدوح سالم بتشكيل الوزارة، وهو من وزراء عهد السادات وما بعد ١٥ مايو، ونشر خبر صغير فى الجرائد أن الرئيس قرر إلغاء مناصب مساعدى ومستشارى الرئيس، وبهذا انتهى أيضا ذلك الشكل البسيط الذى كان مثلا للدكتور عزيز صدقى وأمثاله من الوزراء الذين نقلهم السادات إلى الرئاسة بصورة شكلية بعدما اختار مَنْ يخلفهم فى عدد من الوزارات المتعاقبة، وكان هؤلاء لا يزالون دون الستين لأن السادات نفسه وكان من أصحاب الرتب الكبرى بين الضباط الأحرار كان لا يزال دون الستين، وعين الدكتور محمد عبد القادر حاتم مشرفا على المجالس القومية المتخصصة، وعين معه فى هذه المجالس عدد من الوزراء التكنوقراطيين الذين كانوا لا يزالون قادرين على تولى المناصب التنفيذية.

(٨) كانت أحداث ومظاهرات الطلبة والعمال فى فبراير عام ١٩٦٨ بمثابة أهم حدث داخلى ساهم فى إحداث تعديلات أساسية على النخبة الحاكمة فى مصر. وقد قادت هذه المظاهرات الرئيس إلى أن يعيد التفكير تماما فى تركيبة أصحاب القرار والمعاونين له، ولا يمكن على الإطلاق تجاهل أن هذه الأحداث هى التى أدت إلى اقتناع جمال عبد الناصر نفسه بكثير من الأفكار التى كان محصنا ضد الاقتناع بها بحكم تجاربه السابقة، وإذا كان هناك كثيرون يدهشون من أنه لم يكن هناك أى رد فعل غاضب تجاه عبد الناصر فى يونيو عام ١٩٦٧. فلا ينبغى تجاهل أن الجامعة فى يونيو كانت قد بدأت (أو على وشك أن تبتدأ) الإجازة الصيفية، وأن الرؤية المدركة لحجم المصيبة لم تكن قد اتضحت بعد، بل إن الوزراء أنفسهم لم

يكونوا قد أدركوا بعد حجم وطبيعة الهزيمة ولا ما حدث فى المعركة نفسها، كذلك فإن الحصار الإعلامى ثم التعتيم الإعلامى كان محكما جدا، وأن الحلم الكبير كان ما يزال مستمرا، ولكن ها هى الحقائق تبدأ فى الوضوح، وها هم الطلاب يدركون مرارتها ويبدءون التحرك.

وعلى المستوى الذى ناقشناه فى الفصل الثالث والعشرين نجد أن هناك تغييرات واسعة جدا أحدثها عبد الناصر على مستوى قمة الجهاز التنفيذى والسياسى للدولة فى أخريات أيامه.

١ ـ فقد تم إعادة تشكيل الوزارة ودخلها ١٣ وزيرا جديدا (فى مارس ١٩٦٨).

٢ ـ وتم تعيين ١٢ محافظا جديدا (فى مايو ١٩٦٨).

٣ ـ وتم تكوين مؤتمر قومى ولجنة مركزية جديدة، والأهم من ذلك انتخاب لجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكى من ثمانية أعضاء فقط (وقد استغرق هذا كل فصل الصيف بدءا من يوليو ١٩٦٨ وحتى أكتوبر ١٩٦٨).

٤ ـ ثم تم تشكيل ما سمى بلجان المواطنين من أجل المعركة.

٥ ـ وتم الإعلان عن انتخابات مجلس أمة جديد، وانتهت هذه الانتخابات في يناير ١٩٦٩.

قبل هذه الأحداث كان عبد الناصر قد تخلص تماما من أقوى جبهة كانت ما تزال موجودة معه فى الصورة، سواء كانت مؤيدة أم معارضة وهى جبهة المشير عبد الحكيم عامر الذى انتهت حياته فى أغسطس عام ١٩٦٧، ودخل

كبار أنصاره ـ ومنهم نائب رئيس وزراء سابق ، ووزير الحربية السابق ومدير المخابرات ـ السجن قبل نهاية ١٩٦٧ .

(٩) على مدى عهد الرئيس السادات كان من الصعب إن لم يكن المستحيل نشأة أى مركز قوة بسبب التغيرات المستديمة والديناميات الفاعلة ، وقد مهد هذا لنمط أكثر من معقول من الاستقرار النخبوى فى عهد الرئيس مبارك .

ملحق
قائمة الوزارات المصرية

عهد الخديو إسماعيل

١	نوبار باشا ١	٢٨ أغسطس	١٨٧٨
٢	محمد توفيق ١	١٠ مارس	١٨٧٩
٣	محمد شريف ١	٧ أبريل	١٨٧٩

عهد الخديو محمد توفيق

٤	محمد شريف ٢	٥ يوليو	١٨٧٩
٥	محمد توفيق ٢	١٨ أغسطس	١٨٧٩
٦	مصطفى رياض ١	٢١ سبتمبر	١٨٧٩
٧	محمد شريف ٣	١٤ سبتمبر	١٨٨١
٨	محمود سامى ١	٤ فبراير	١٨٨٢

٩	إسماعيل راغب ١	١٤ يونية	١٨٨٢
١٠	محمد شريف ٤	٢١ أغسطس	١٨٨٢
١١	نوبار باشا ٢	١٠ يناير	١٨٨٤
١٢	مصطفى رياض ٢	٩ يونية	١٨٨٨
١٣	مصطفى فهمى ١	١٤ مايو	١٨٩١

عهد الخديو عباس حلمى الثانى

١٤	مصطفى فهمى ٢	١٧ يناير	١٨٩٢
١٥	حسين فخرى ١	١٥ يناير	١٨٩٣
١٦	مصطفى رياض ٣	١٩ يناير	١٨٩٣
١٧	نوبار باشا ٣	١٥ أبريل	١٨٩٤
١٨	مصطفى فهمى ٣	١٢ نوفمبر	١٨٩٥
١٩	بطرس غالى ١	١٢ نوفمبر	١٩٠٨
٢٠	محمد سعيد ١	٢٣ فبراير	١٩١٠
٢١	حسين رشدى ١	٥ أبريل	١٩١٤

عهد السلطان حسين كامل

٢٢	وزارة حسين رشدى ٢	١٩ ديسمبر	١٩١٤

عهد السلطان أحمد فؤاد الأول

٢٣	حسين رشدى ٣	١٠ أكتوبر	١٩١٧
٢٤	حسين رشدى ٤	٩ أبريل	١٩١٩
٢٥	محمد سعيد ٢	٢٠ مايو	١٩١٩
٢٦	يوسف وهبة ١	٢٠ نوفمبر	١٩١٩
٢٧	محمد توفيق نسيم١	٢١ مايو	١٩٢٠
٢٨	عدلى يكن ١	١٦ مارس	١٩٢١

عهد الملك أحمد فؤاد الأول

٢٩	عبدالخالق ثروت ١	١ مارس	١٩٢٢
٣٠	محمد توفيق نسيم ٢	٣٠ نوفمبر	١٩٢٢
٣١	يحيى إبراهيم ١	١٥ مارس	١٩٢٣

٣٢	سعد زغلول ١	٢٨ يناير	١٩٢٤
٣٣	أحمد زيور ١	٢٤ نوفمبر	١٩٢٤
٣٤	أحمد زيور ٢	١٣ مارس	١٩٢٥
٣٥	عدلى يكن ٢	٧ يونية	١٩٢٦
٣٦	عبدالخالق ثروت ٢	٢٥ أبريل	١٩٢٧
٣٧	مصطفى النحاس ١	١٦ مارس	١٩٢٨
٣٨	محمد محمود ١	٢٥ يونية	١٩٢٨
٣٩	عدلى يكن ٣	٣ كتوبر	١٩٢٩
٤٠	مصطفى النحاس ٢	١ يناير	١٩٣٠
٤١	إسماعيل صدقى ١	١٩ يونية	١٩٣٠
٤٢	إسماعيل صدقى ٢	٤ يناير	١٩٣٣
٤٣	عبد الفتاح يحي		
٤٤	محمد توفيق نسيم ٣	١٤ نوفمبر	١٩٣٤
٤٥	على ماهر باشا ١	٣٠ يناير	١٩٣٦

عهد مجلس الوصاية

٤٦	مصطفى النحاس ٣	٩ مايو	١٩٣٦

عهد الملك فاروق الأول

٤٧	مصطفى النحاس ٤	١ أغسطس	١٩٣٧
٤٨	محمد محمود ٢	٣٠ ديسمبر	١٩٣٧
٤٩	محمد محمود ٣	٢٧ أبريل	١٩٣٨
٥٠	محمد محمود ٤	٢٤ يونية	١٩٣٨
٥١	على ماهر ٢	١٨ أغسطس	١٩٣٩
٥٢	حسن صبرى ١	٢٧ يونية	١٩٤٠
٥٣	حسين سرى ١	١٥ نوفمبر	١٩٤٠
٥٤	حسين سرى ٢	٣١ يوليو	١٩٤١
٥٥	مصطفى النحاس ٥	٤ فبراير	١٩٤٢
٥٦	مصطفى النحاس ٦	٢٦ مايو	١٩٤٢
٥٧	أحمد ماهر ١	٨ أكتوبر	١٩٤٤
٥٨	أحمد ماهر ٢	١٥ يناير	١٩٤٥
٥٩	محمود فهمى النقراشى ١	٢٤ فبراير	١٩٤٥
٦٠	إسماعيل صدقى ٣	١٦ فبراير	١٩٤٦
٦١	محمود فهمى النقراشى ٢	٩ ديسمبر	١٩٤٦
٦٢	إبراهيم عبدالهادى ١	٢٨ ديسمبر	١٩٤٨
٦٣	حسين سرى ٣	٢٥ يوليو	١٩٤٩

٦٤	حسين سرى ٤	٣ نوفمبر	١٩٤٩
٦٥	مصطفى النحاس ٧	١٢ يناير	١٩٥٠
٦٦	على ماهر ٣	٢٧ يناير	١٩٥٢
٦٧	نجيب الهلالى ١	١ مارس	١٩٥٢
٦٨	حسين سرى ٥	٢ يوليو	١٩٥٢
٦٩	نجيب الهلالى ٢	٢٢ يوليو	١٩٥٢

عهد هيئة الوصاية المؤقتة

٧٠	على ماهر ٤	٢٤ يوليو	١٩٥٢
٧١	محمد نجيب ١	٨ سبتمبر	١٩٥٢

عهد الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة

٧٢	محمد نجيب ٢	١٨ يونيو	١٩٥٣
٧٣	عبد الناصر ١	٢٥ فبراير	١٩٥٤
٧٤	محمد نجيب ٣	٨ مارس	١٩٥٤
٧٥	عبد الناصر ٢	١٧ أبريل	١٩٥٤

عهد الرئيس جمال عبدالناصر (قبل الوحدة)

٧٦	عبد الناصر ٣	٢٩ يونيو	١٩٥٦

عهد الوحدة مع سوريا

٧٧	عبد الناصر ٤	٦ مارس	١٩٥٨
٧٨	عبد الناصر ٥ *	٧ أكتوبر	١٩٥٨
٧٩	عبد الناصر ٦ * *	٢٠ سبتمبر	١٩٦٠
٨٠	عبد الناصر ٧	١٦ أغسطس	١٩٦١

عهد الرئيس عبد الناصر (بعد الانفصال)

٨١	عبد الناصر ٨	١٨ أكتوبر	١٩٦١
٨٢	على صبرى ١	٢٩ سبتمبر	١٩٦٢
٨٣	على صبرى ٢	٢٥ مارس	١٩٦٤

* المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة الدكتور نور الدين طراف

* * المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة كمال الدين حسين

٨٤	زكريا محيى الدين	١ أكتوبر	١٩٦٥
٨٥	صدقى سليمان	١٠ سبتمبر	١٩٦٦
٨٦	عبد الناصر ٩	١٩ يونيو	١٩٦٧
٨٧	عبد الناصر ١٠	٢٠ مارس	١٩٦٨

عهد الرئيس محمد أنور السادات

٨٨	محمود فوزى ١	٢٠ أكتوبر	١٩٧٠
٨٩	محمود فوزى ٢	١٨ نوفمبر	١٩٧٠
٩٠	محمود فوزى ٣	١٤ مايو	١٩٧١
٩١	محمود فوزى ٤	١٩ سبتمبر	١٩٧١
٩٢	عزيز صدقى	١٧ يناير	١٩٧٢
٩٣	السادات ١	٢٧ مارس	١٩٧٣
٩٤	السادات ٢	٢٦ أبريل	١٩٧٤
٩٥	عبد العزيز حجازى	٢٦ سبتمبر	١٩٧٤
٩٦	ممدوح سالم ١	١٧ أبريل	١٩٧٥
٩٧	ممدوح سالم ٢	١٩ مارس	١٩٧٦
٩٨	ممدوح سالم ٣	٩ نوفمبر	١٩٧٦

٩٩	ممدوح سالم ٤	٢٦ أكتوبر	١٩٧٧
١٠٠	ممدوح سالم ٥	٩ مايو	١٩٧٨
١٠١	مصطفى خليل ١	٥ أكتوبر	١٩٧٨
١٠٢	مصطفى خليل ٢	١٩ يونيو	١٩٧٩
١٠٣	السادات ٣	١٤ مايو	١٩٨٠

عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

١٠٤	مبارك ١	١٤ أكتوبر	١٩٨١
١٠٥	فؤاد محيى الدين ١	٣ يناير	١٩٨٢
١٠٦	فؤاد محيى الدين ٢	٣١ أغسطس	١٩٨٢
١٠٧	كمال حسن على	١٦ يوليو	١٩٨٤
١٠٨	على لطفى	٥ سبتمبر	١٩٨٥
١٠٩	عاطف صدقى ١	١١ نوفمبر	١٩٨٦
١١٠	عاطف صدقى ٢	١٣ أكتوبر	١٩٨٧
١١١	عاطف صدقى ٣	١٤ أكتوبر	١٩٩٣
١١٢	كمال الجنزورى	٤ يناير	١٩٩٦
١١٣	عاطف عبيد	٦ أكتوبر	١٩٩٩

كتب للمؤلف

فى التراجم

- الدكتور محمد كامل حسين (الحائز على جائزة مجمع اللغة العربية) ١٩٧٨
- مشرّفة بين الذرة والذروة (الحائز على جائزة الدولة التشجيعية) ١٩٨٠
- الدكتور أحمد زكى ١٩٨٤
- مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ١٩٨٤
- سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ١٩٨٤
- الدكتور على باشا إبراهيم ١٩٨٥
- الدكتور سليمان عزمى باشا ١٩٨٦
- الدكتور نجيب محفوظ باشا ١٩٨٦
- توفيق الحكيم ١٩٨٨
- اسماعيل صدقى باشا ١٩٩٨
- سيد مرعى ١٩٩٩
- يرحمهم اللّه ١٩٨٤
- مصريون معاصرون ١٩٩٩

أعمال موسوعية

- القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع أ. د. محمد عيد اللطيف] ١٩٩٨
- الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء) ١٩٨٩
- دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث ١٩٨٧
- مجلة الثقافة [١٩٣٩ـ١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وتوثيق ١٩٩٣

- التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ١٩٨٦
- الوزراء (طبعتان) ١٩٩٥
- المحافظون ١٩٩٥
- البنيان الوزارى فى مصر [١٨٧٨ - ١٩٩٦] ١٩٩٦
- النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ - ٢٠٠٠] ٢٠٠١

دراسات نقدية لكتب المذكرات

- فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين ١٩٩٧
- مذكرات وزراء الثورة ١٩٩٤
- مذكرات المرأة المصرية ١٩٩٥
- مذكرات الضباط الأحرار ١٩٩٦
- محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء ١٩٩٩
- الأمن القومى لمصر : مذكرات قادة المخابرات والمباحث ١٩٩٩
- من أجل السلام : مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ١٩٩٩
- الطريق إلى النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ٢٠٠٠
- النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ ٢٠٠٠
- فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ٦٧ - ١٩٧٢ ٢٠٠٠
- على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ - ١٩٥٢ ٢٠٠١

دراسات سياسية

- مستقبل الجامعة المصرية ٢٠٠٠
- القاهرة تبحث عن مستقبلها ٢٠٠٠

◻ مستقبلنا في مصر: دراسات في الاعلام والبيئة والتنمية (طبعتان) ١٩٨٥
◻ الصحة والطب والعلاج في مصر ١٩٨٧

دراسات

◻ كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) ١٩٨٤
◻ أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى (طبعتان) ١٩٩٠
◻ من بين سطور حياتنا الأدبية ١٩٨٤

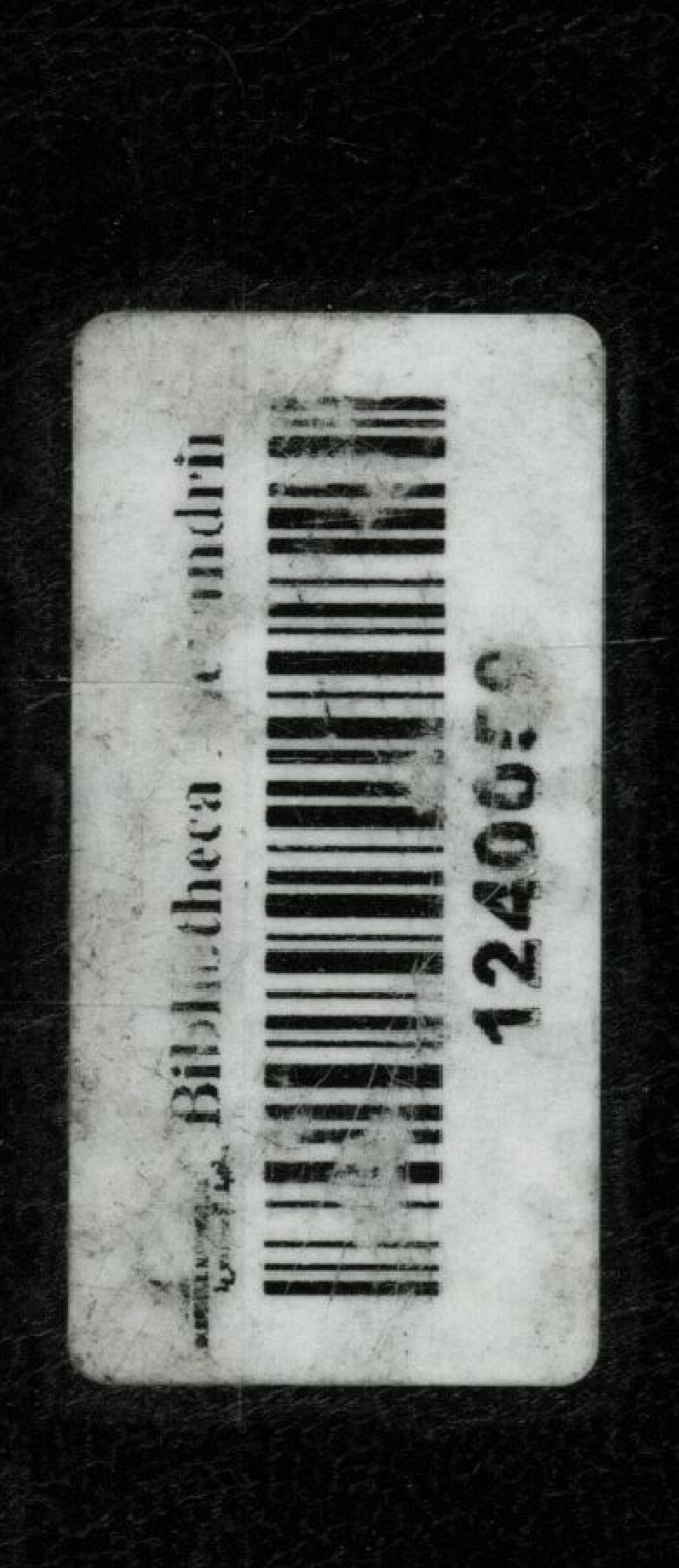
وجدانيات

◻ أوراق القلب [رسائل وجدانية] ١٩٩٤
◻ أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

◻ رحلات شاب مسلم(طبعتان) ١٩٨٩
◻ شمس الأصيل في أمريكا ١٩٩٤

المحتويات


Bibliotheca